

درء تعارض العقائد والنفاذ

لأبْنِ تَيْمِيَّةَ

أَبِي الْعَبَّاسِ تَقِيٍّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَلِيمِ

بِتَحْقِيقِ

الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ رَشَادِ سَالِمٍ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وبه أستعين^(١)]

قَالَ شيخ الإسلام ، علم الأعلام ، مفتي الأنعام ، الإمام المجاهد الصادق الصابر ، سيف السنة المسلول على المبتدعين ، والقاطع البتار للسنة المارقين الملحدتين : أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم ، تقي الدين ، الشيرازي بن تيمية الخزازي ، رحمه الله ، وفضلنا وله^(٢) :

الحمد لله ، لعمري ونعمتيه ، ونستغفره [وتتوب إليه^(٣)] ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا .

(١) وبه أستعين : زيادة في (ر) ، (ص) .

(٢) ٢-٢ : زيادة في (م) ققط .

(٣) وتترجى إليه : زيادة في (ر) ققط .

(٤) ر : ص : من يهده .

(فصل)

قول القائل :

القانون الكل
للتولين عند
المبتدئة

« إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية ، أو السمع والعقل ،
أو النقل والعقل ، أو الظواهر الثقيلة والقواطع العقلية ، أو نحو ذلك
من العبارات ، فإما أن يجمع بينهما ، وهو محال ، لأنه جمع بين التقيضين ،
ولما أن يردهما ^(١) جميعا ،

ولما أن يُقَدِّم السمع ، وهو محال ، لأن العقل أصل النقل ،
فلو قَدِّمناه عليه كان ذلك قَدْحًا في العقل الذي هو أصل النقل ، والقَدْح
في أصل الشيء قَدْح فيه ، فكان تقديم النقل قَدْحًا في النقل والعقل
جميعا ، فوجب تقديم العقل ، ثم النقل إما أن يتأول ، وإما أن يُقَوِّض .
ولما إذا تعارضا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما ، ولم يمتنع
ارتفاعهما » .

وهذا الكلام قد جملة الرازي وأتباعه قانونا كلياً فيما يستدل به من كتب

(١) رء ص ، وإما .

(٢) يردها : كذا في (ر) فقط : وهو الصواب ، وفي سائر النسخ : يراد . وفي « أساس التقيض »
الرازي ، ص ٢١٠ : « إما أن يصدق مقتضى النقل والنقل فيلزم تصديق التقيضين وهو محال ، وإما أن
يسئل فيلزم تكذيب التقيضين وهو محال » .

(٣) وهو أبو عبد الله ، نحر الدين ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ، النيسابوري
الرازي ، ويعرف بأبي الخطاب ، وأمين خطيب الري ، ولد سنة ٤٤٤ هـ وتوفي سنة ٦٠٦ هـ . من أئمة
الأخايرة الذين منجروا اللعب الأشعرى بالقلعة والاعتزال . انظر ترجمته في : وفیات الاحيان
٣/٣٨١ — ٣٨٥ هـ شذرات الذهب ٥/٢١ ، طبقات الشافعية ٣/٢٣ هـ — ٤٠ هـ لسان الميزان
٢٤٩/٤ — ٢٥٣/٧ هـ الأعلام

الله [تعالى] وكلام أنبيائه [عليهم السلام] وما لا يُستدل به ، ولهذا ردوا الاستدلال بما جاءت به / الأنبياء والمرسلون في صفات الله تعالى ، وغير ذلك من الأمور التي أنبأوا بها ، وتلق هؤلاء أنث العقل يمارضها ، وقد يضم بعضهم إلى ذلك أن الأدلة السمعية لا تنفيذ اليقين ، وقد بسطنا الكلام على قولهم هذا في الأدلة السمعية في غير هذا الموضع .

وأما هذا القانون الذي وضعوه فقد سبقهم إليه طائفة ، منهم أبو حامد ، وجعله قانونا في جواب المسائل التي سُئل عنها في نصوص أشكلت على السائل ، كالمسائل التي سألها عنها القاضي أبو بكر بن العربي ، وخالفه القاضي أبو بكر في كثير من تلك الأجوبة ، وكان يقول : « شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم فلا قدر » . وحكى هوعن أبي حامد نفسه أنه كان يقول : « أنا منزه البضاعة في الحديث » .

(١) تعالى : زيادة في (د) ، (ص) .

(٢) عليهم السلام : زيادة في (د) قطع .

(٣) الإشارة هنا إلى كتاب « قانون التواريخ » الذي ألّفه الفزالي (المترق سنة ٥٠٥) وما مل أسئلة وجهت إليه . انظر هذه الرسالة (ط) . منتهى المسئلة ، القاهرة ، ١٣٥٩ / ١٩٤٠ .

(٤) وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي الحافري ، القاضي الإشبيلي المالكي . وفي إشبيلية سنة ٤٨٦ وتوفي سنة ٥٤٣ من أئمة المالكية ومن كبار حفاظهم ودفنهم ، رحل إلى المشرق ودرس على الفزالي ، وتولى قضاء إشبيلية .

انظر ترجمته في : رقيات الأمان ٤٢٣/٣ ، المغرب في حل المترق (ط) . الحارثي ٢٥٤/١ —

٢٥٥ ، المسئلة لابن شكوال ، ص ٥٣٠ — ٥٣١ ، فتح الطيب ٤١٥ / ٢ — ٤١٦ ، الأعلام ١٠٦/٧ . ما انظر ترجمته في مقدمة « الواسم من القوامم » بقلم السيد عبد القين الخطيب ، ط . السلفية ، القاهرة ١٣٧١ .

(٥) د ، ص ، يطن .

(٦) ص ، أنه قال .

(٧) ذكر الفزالي هذا الكلام في رسالة قانون التواريخ ، ص ١٦ .

ووضع أبو بكر بن العربي هذا قانوناً آخر، مبني على طريقة أبي المصالي ومن قبله، كالقاضى أبى بكر الباقلى^(٣٢).

ومثل هذا القانون الذى وضعه هؤلاء يضع كل فريق لأنفسهم قانوناً فيما جاءت به الأنبياء من الله، فيجعلون الأصل الذى يستمدونه ويستمدونه هو ما ظنوا أن حقولهم عرفته، ويعملون ما جاءت به الأنبياء تبعاً له؛ فما وافق قانونهم قبلوه، وما خالفه لم يتبعوه.

وهذا يُسيء ما وضعت النصارى من أمانتهم التى جعلوها عقيدة إيمانهم، وذوّا نصوص التوراة والإنجيل إليها^(٣٣)، لكن تلك الأمانة استمدوا فيها على ما فهموه من نصوص الأنبياء، أو ما بلغهم عنهم، وغلطوا فى الفهم أو فى تصديق الناقل،

(١) ابن العربى : ليست فى (ص).

(٢) وهو إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى . ولد بنسايروسة ٤١٩ هـ وتوفي بها سنة ٤٧٨ هـ . من أحسن أئمة الأشاعرة ، تلمذ عليه التزلى . انظر ترجمته فى : تبين كذب المفتريات ص ٧٧٨ — ٧٨٥ طبعات الشافعية ٤/٢٤٩ — ٤٢٨٧ شذرات الذهب ٣/٣٥٨ — ٣٦٢ ذريات الأيمان ٢/٣٤١ — ٣٤٣ الأعلام ٤/٣٠٦ .

(٣) وهو محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر، القاضى المعروف بابن الباقلى أو الباقلى . ولد فى الربع الأخير من القرن الرابع، ومات فى بغداد، وتوفى سنة ٤٠٣ هـ .

وهو يعد أحسن الأشاعرة بعد الأشعرى، وقد ألف كتباً كثيرة قد فيها الفلسفة والمنطق والمثل المخططة، ومن أهمها كتاب « الفلقات » وهو مفقود، انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٣/١٦٠ — ١٧٠ تبين كذب المفتريات ص ٢١٧ — ٢٢٦ ذريات الأيمان ٤/٤٠٠ — ٤٠١ تاريخ بغداد ٥/٣٧٩ — ٤٣٨٣ الأعلام ٧/٤٩٠ .

(٤) ر : ص : مثل .

(٥) انظر ما سبق أن أوردناه فى المقدمة .

(٦) ربما له : كما فى (م) فقط . وفى سائر النسخ : بها .

(٧) نص هذه الأمانة أوردته الشيرازى فى كتابه المثل والنحل ١/٥٢١ — ٥٢٣ . وهو النص الذى اتفق عليه رجال المذاهب المسيحية فى جميع نقيضه سنة ٣٢٥ م . وانظر كتاب : « المسيحية » لذكروا أحد شيوخه، ص ٨٨ — ٩٠ ط . النبذة المصرية سنة ١٩٦٠ خدمة القديس الاطلى لأينا الجليل فى القديسين يوحنا القسبي القم ، ص ٢٦ — ٢٧ ط . القاهرة ، ١٤٧٠ إيماننا الحى ، اللاذقية .

وغير كليان اليسوى والأب أدون بازرجى اليسوى ، ص ١٧ — ١٨ .

كسائر الناطقين ممن يحتج بالسميات ، فإن غلطه إما في الاستناد وإما في المتن ، وأما هؤلاء فوضعوا قوانينهم على ما رأوه بمقولهم ، وقد غلطوا في الرأي والعقل .

فالنصارى أقرب إلى تعظيم الأنبياء والرسل من هؤلاء ، لكن النصارى يشبههم من ابتدع بدعة يفهمه الفاسد من النصوص أو بتسديده النقل الكاذب عن الرسول ، كالخوارج والويعيدية والمرجئة والإمامية وغيرهم ، بخلاف بدعة (١) د : أو بتسديق .

(٢) يقول ابن حزم في الفصل ١١٢/٢ : ومن وافق الخوارج من إنكار الصلوة وتكفير أصحاب الكبار والقول بالخروج على أئمة الجور وأصحاب الكبار فنفقوا في النار وإن الإمامة جائزة في غير قرين فهو خارج . و يلقب الخوارج بالحرورية والنواصب والمساينة والشرارة والنجاة ، وانظر منهم : مقالات الإسلاميين ٨٦/١ - ١٣١ (ط ١٠ دتر) الملل والنحل ١٩٥/١ - ٢٥٥ : الفرق بين الفرق ٤٥ - ٤٦ : التصريح في الدين ، ص ٤٦ - ٤٩ : الفصل لابن حزم (في شرح الخوارج) ١٨٨/٤ - ١٩٢ .

(٣) الويعيدية هم الذين يقولون بشاذب دعه ووحيدته ويجتهد أصحاب الكبار في النار وينكرون الشفاعة والاستثناء ، ويراد بهم الخوارج والمعتزلة على الخصوص . على أن الخوارج يقولون بتكفير أصحاب الكبار ، وأما المعتزلة فيقولون إنهم في مؤلة بين المذنبين : الإيمان والكفر . انظر : أصول الدين ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٤) المرجئة هم الذين كانوا يؤثرون المصل عن الإيمان ، بمعنى أنهم كانوا يحملون مدار الإيمان على المعرفة بالله والمهبة له والإقرار بوحدايته ، ولا يحملون هذا الإيمان مرتبطا بالعمل . وأكثر المرجئة يرون أن الإيمان لا يتعاض ولا يزد ولا ينقص ، وبعضهم يقول : إن أهل القبة ان يدخلوا النار مهما ارتكبوا من المعاصي .

انظر : مقالات الإسلاميين ١٣٢/١ - ١٥٤ : الملل والنحل ٢٥٧/١ - ٢٧٦ : الفرق بين الفرق ، ص ١٢٢ - ١٢٥ : الفصل لابن حزم ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ : التصريح في الدين ، ص ٥٩ - ٦١ : الحزب الذين ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ : البهية والتاريخ ١٤٤/٥ - ١٤٦ : الخطط القرينية ٣٤٩/٢ - ٣٥٠ : كشاف اصطلاحات الفنون (ط ١٠ بيروت) ٢٥٢/٢ - ٢٥٦ .

(٥) الإمامية هم الذين يقولون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد نص على خلافة علي بن أبي طالب ، وسافروا الإمامة بعد ذلك في أولاده حتى الإمام الثامن عشر محمد بن الحسن المهدي المنتظر . والإمامة عندهم أهم أركان الدين ، وهم يقولون بصحة الأنبياء والأئمة . و يقتضيه فقط الإمامية أجيال عامة الشبهة ، وهو الذي تصده ابن تيمية هنا على الأرجح . انظر تعريف الشبهة عامة والإمامية خاصة في : الملل والنحل ٢٧٧/١ - ٢٧٩ : ٣٢٤ - ٣٣٣ : الفرق بين الفرق ، ص ٢١ - ٢٤ : مقالات الإسلاميين ١٦٥/١ - ١٧٦ : كشاف اصطلاحات الفنون ٩٣/١ .

ويقولون أنت الأمر هكذا ، وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور ، إذ كانت دعوتهم ومصلحتهم لا تمكن إلا بهذه الطريق .

وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل ، كالتقانون الذي ذكره في « رسالته الأخلاقية »^(١) . وهؤلاء يقولون : الأنبياء قصدوا بهذه الألفاظ ظواهرها ، وقصدوا أن يفهم الجمهور منها هذه الظواهر ، وإن كانت الظواهر في نفس الأمر كذباً وباطلاً ومخالفة للحق ، فقصدوا إفهام الجمهور بالكذب والباطل للمصلحة .

ثم من هؤلاء من يقول : النبي كان يعلم الحق ، ولكن أظهر خلافه للمصلحة . ومنهم من يقول : ما كان يعلم الحق ، كما يعلمه نظائر الفلاسفة وأمثالهم . وهؤلاء يفضلون الفيلسوف الكامل على النبي ، ويفضلون الولي الكامل الذي له هذا المشهد على النبي ، كما يفضل ابن عربي الطائي خاتم الأولياء — في زعمه — على الأنبياء ،

(١) انظر ما سبق ذكره في المقدمة .

(٢) هو أبو بكر يحيى الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي ، المعروف بابن عربي ، والملقب عند الصوفية بالشيخ الأكبر والكميت الأحمر وغير ذلك . انظر ترجمته في : تلخيص القليب ٣٩١/٢ — ٣٨٤ ؛ شلوات الذهب ١٩٠/٥ — ٢٠٧ ؛ طبقات الشمراني ١٦٣/١ ؛ ميزان الإحسان ٦٥٩/٣ — ٦٦٠ ؛ لسان الميزان ٣١١/٥ — ٣١٥ ؛ فوات الوفيات ٤٧٨/٣ — ٤٨٢ ؛ الأعلام ١٧٠/٧ — ١٧١ . وانظر كتاب « ابن عربي » لآمين بلايوس ، ترجمة د . عبد الرحمن بدوي ، ط . الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٦٥ ؛ صاحب ابن عربي لإبراهيم بن عبد الله القارئ ، تحقيق د . صلاح الدين المنجد ، بيروت ، ١٩٥٩ .

(٣) انظر ما ذكره ابن تيمية في « جامع الرسائل » ٢٠٥/١ — ٢٠٦ ، ٢٠٩ ؛ وتطابق على كلامه . وانظر فصوص الحكم لابن عربي ٦١/١ — ٦٤ ، ١٣٤/١ — ١٣٧ . وانظر الفتوحات المكية لابن عربي ٩/٢ (ط . الحلبي) ؛ الصوف النورية الروسية في الإسلام لـ إكستود أبـ البلاغي (ط . المعارف) ١٩٦٢ هـ ٣١٢ — ٣١٤ .

وكما يفضل الفارابي ومبشر بن فاتك وغيرهما الفيلسوف على النبي .

وأما الذين يقولون : إن النبي كان يعلم ذلك ، فقد يقولون : إن النبي أفضل من الفيلسوف ، لأنه علم ما علمه الفيلسوف وزيادة ، وأمكنه أن يتخاطب الجمهور بطريقة يعجز عن مثلها الفيلسوف ، وابن سينا وأمثلة من هؤلاء .

/ وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية ^(٢) ، كالملاحدة الإسماعيلية ^(٣) ، وأصحاب

١/١

(١) أبو نصر محمد بن محمد بن مرقان بن أذلق الفارابي . ولد سنة ٢٦٠ وتوفي سنة ٣٣٩ ، ويرف بالمحل الثاني . انظره : تاريخ ابن القطي ، ص ٢٧٧ - ٢٨٠ ، الرافى بالوفيات ١/١٠٦ - ١١٣ ؛ البداية والنهاية ١١/ ٢٢٤ ؛ الأعلام ٧/ ٢٤٢ - ٢٤٣ . وانظر كتاب إبراهيم مدكور La place d'Al Farabi dans l'école philosophique musulmane, Paris, 1943. (٢) أبو الرقاء مبشر بن فاتك ، المدعو بالأخير ، توفي حوالي سنة ٦٠٠ . أصله من دمشق واستوطن مصر في أيام الظاهر والمستنصر . تلمذ على ابن الهيثم وابن الحسين المعروف بابن الأعمى ، واشتغل بصناعة السلب . انظر ترجمته في : ابن القطي ، ص ٢٦٩ ؛ مقدسة مختار الحكم ومحاسن الكلم ، نشرة د. عبد الرحمن بدوي ، ط ٠ - مدريد ١٩٥٨ .

(٣) هم الذين جعلوا لكل ظاهر من الكتاب باطن ولكل تنزيل تأويل ، وبذلك التورسنان في الملل والنحل ١/ ٢٧٧ أن الباطنية القديمة كانت تحاطب كلامها ببعض كلام الفلاسفة ، أما الباطنية في زمانه فيجملهم هم والإسماعيلية الثلاثة فرقة واحدة ، وذكر أنهم يسرون في السراق الباطنية والفراسة والمردكية ، وفي خراسان بالتيبسية والملاحدة ، وذكر الهنداوى في (الفرق بين الفرق ، ص ١٩٦) أن الذين أسسوا دعوة الباطنية جماعة منهم ميون بن ديسان المعروف بالنداح ، ومحمد بن حسين الملقب بدندان . وانظر عنهم : الملل والنحل ١/ ٤٢٦ - ٤٤٧ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٦٩ - ١٨٨ ؛ كشف اصطلاحات الفنون ١/ ١٥٢ ؛ دائرة المعارف الإسلامية مادة « الباطنية » .

(٤) انقسمت الشيعة الإسماعيلية بعد وفاة جعفر الصادق حوالي سنة ١٤٧ إلى عدة فرق أهمها : الموسوية والإسماعيلية ، قالت الأولى منهما بإمامة موسى الكاظم بن جعفر الصادق وهم الحرسية . وقالت الثانية منها بإمامة إسماعيل بن جعفر وهم الإسماعيلية . وانقسمت الإسماعيلية بدورها إلى فرقتين ، قالت الأولى منها : إن إسماعيل لم يمت ، بل أظهر الموت تخفية . وقالت الفرقة الثانية : بل مات ، والإمام بعده محمد بن إسماعيل ، وهؤلاء هم المياركية ، ثم انقسموا بعد ذلك إلى من وقف على محمد بن إسماعيل ، وقال وجهه بذهبيته ، وإلى من ساق الإمامة في « المستورين » منهم ، ثم في « الظاهرين القائمين » وهؤلاء هم الإسماعيلية الباطنية .

انظر : الملل والنحل ١/ ٢٤١ - ٢٤٢ ، ٣٤٢ - ٤٤٧ ؛ مقالات الإسلاميين ١/ ٢٦١ - ٢٧٧ ؛ التبصير في الدين ، ص ٤٤١ ؛ التبصير في الميراث ، ص ٢١٠ . وانظر كتاب : طائفة الإسماعيلية ، تأليف د. محمد كامل حسين ، ط ٠ القاهرة ١٩٥٩ ؛ حواشي (مقالة عن الإسماعيلية) في دائرة المعارف الإسلامية ؛ بوجتير في : العقيدة والشرعة ، ص ١٢٧ - ٢٢٠ ؛ الطيبة الأولى ؛ محمد بن حسن الديلمي ، كتاب قواعد عقائد آل محمد الباطنية ؛ شترومان ؛ عقيدة السنية ؛ دائرة المعارف الإسلامية .

Donaldson, Shi'ite Religion no. 153, 357-358, Luzac, London, 1933.

رسائل « إخوان الصفا »^(١) والقارابي وابن سينا والمبرودي المقتول، وابن رشد الحفيد، وملاحدة الصوفية الخارجيين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهل الكتاب والسنة، كابن عربي وابن سبعين وابن الطفيل صاحب رسالة « حي ابن يقظان »^(٢)، وخلق كثير غير هؤلاء.

ومن الناس من يوافق هؤلاء فيما أخبرت به الأنبياء عن الله: أنهم قصدوا به التخيل دون التحقيق، ويبان الأمر على ما هو عليه دون اليوم الآخر.

ومنهم من يقول: بل قصدوا هذا في بعض ما أخبروا به عن الله، كالصفات الخبرية من الاستواء والتوكل وغير ذلك، ومثل هذه الأقوال يوجد في كلام كثير من النظار ممن ينفي هذه الصفات في نفس الأمر، كما يوجد في كلام طائفة.

(١) جماعة من الإسماعيلية الباطنية أقروا رسائل فرقت رسائل إخوان الصفا وهددها أكثر من خمسين مائة، وذكر أبو حيان التوحيدي بعض أمثالهم في كتابه « المقابسات ».

انظر عنهم: كتاب إخوان الصفا الاستاذ عمر القسوق، ط. - حوس المجلد، القاهرة، ١٩٤٧؛ إخوان الصفا للكتور جبريل عبد النور في سلسلة نواحي الفكر العربي، ط. - المعارف، وانظر: ابن القفيل، ص ٨٢-٨٨؛ الرسالة الجامعة للقسوق بالإنجليزية، تحقيق د. جبريل صليبا، ط. دمشق، ١٩٤٨.

(٢) شباب الدين أبو الفتح يحيى بن الحسن بن أميرك السمرودي، المولود بسمرقند سنة ٥٤٩ هـ ونقل بحلب سنة ٥٧٨ هـ وعرف بفلسفة الإسماعيلية، انظره ومن آرائه:

ولغات الأمان ٣١٧/٥ - ٣١٨؛ لسان الميزان ١٥٦/٢ - ١٥٨؛ النجوم الزاهرة ١١٤/٦ - ١١٥؛ الأعلام ١٦٩/٩ - ١٧٠؛ وانظر كتاب: أصول الفلسفة الإسماعيلية، د. محمد علي أبو ريان، ط. الأنجلو، القاهرة، ١٩٤٥.

(٣) أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر المصروف بابن سبعين، ولد سنة ٦١٣ هـ وتوفي سنة ٦٦٩ هـ. انظر ترجمته في: غرر الحبيب ٣٢٩/٥ - ٣٣٠؛ اللغات الكبرى للشمراقي ١٧٧/١؛ لسان الميزان ٣٩٢/٣؛ فواتح الغرائب ١٦٦/١ - ١٦٨؛ قمع الطيب ٣٩٥/٢ - ٣٩٦؛ الأعلام ٥١٤/٤؛ وانظر رسائل ابن سبعين بتحقيق د. عبد الرحمن بدوي، القاهرة، ١٩٦٥.

(٤) أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن طفيل القيسي الأندلسي، ولد سنة ٩٤٤ هـ وتوفي سنة ٥٨١ هـ. وكتاب « حي ابن يقظان » هو أشهر ما ألف وقد طبع أكثر من طبعة آخرها بتحقيق د. عبد الحليم محمود.

انظر ترجمته: مقدمة د. عبد الحليم محمود للكتاب المذكور؛ المقرب لابن سيد المقري ٨٥/٢ - ٨٦؛ المحجب لبد الواحد المراكشي، ص ٢٣٩ - ٢٤٢؛ الأعلام ١٢٨/٧.

(٥) ر، ص: توحيد.

٢ - أصل
التصريف
والسادس

وأما أهل التصريف والتأويل فهم الذين يقولون : إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال [إلا ما هو الحق] في نفس الأمر ، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بمقولنا ، ثم يحتدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات من طريقتها المعروفة ، وإلى الاستعانة بفرائب المجازات والاستعارات .

وهم في أكثر ما يتأولونه قد يعلم حلالهم علما يقينا أن الأنبياء لم يريدوا بقولهم ما علموه عليه ، وهؤلاء كثيرا ما يحصلون التأويل من باب دفع المعارض ، فيقصدون حمل اللفظ على ما يمكن أن يريد به متكلم بلفظه ، لا يقصدون طلب مراد المتكلم به ، وحمله على ما يناسب حاله ، وكل تأويل لا يقصد به صاحبه بيان مراد المتكلم وتوضيح كلامه بما يُعرف به مراده ، وعلى الوجه الذي به يُعرف مراده ، فصاحبه كاذب على من تأول كلامه ، ولهذا كان أكثرهم لا يجوزون بالتأويل ، بل يقولون : يجوز أن يُراد كذا ، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ .

وأما كون النبي المصين يجوز أن يريد ذلك المعنى بذلك اللفظ فعليه أن يكون / الأمر فيه بالعكس ، ويُعلم من سياق الكلام وحال المتكلم استنتاج إرادته لذلك المعنى بذلك الخطاب المصين .

٥/١

(١) م ، ق : لم يقصدوا بهذه الأقوال ما في نفس الأمر . والنجيت من (ر) ، (ص) .

(٢) ر : طريقتها .

(٣) م ، ق : يقينا .

(٤) م ، ق : يعرف به .

(٥) ر ، ص : ولا فصاحبه كاذب على ما تأوله كلامه .

(٦) ر ، ص : رواية .

لفظ «التأويل»

وقد ذكرنا في غير موضع أن لفظ « التأويل » في القرآن يُراد به ما يؤول الأمر إليه ، وإن كان موافقا لمذلول اللفظ ومفهوما في الظاهر ، ويراد به تفسير الكلام وبينان معناه ، وإن كان موافقا له ، وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين كجهاذ وغيره ^(١) ، ويُراد به صرف اللفظ من الاحتمال الرابع إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتضيه بذلك .

وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى إنما يوجد في كلام بعض المتأخرين ، فاما الصحابة ، والتابعون لم بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم فلا يَحْصُونَ لفظ « التأويل » بهذا المعنى ، بل يريدون بالتأويل المعنى الأول أو الثاني .

ولهذا لما ظن طائفة من المتأخرين أن لفظ « التأويل » في القرآن والحديث في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [سورة آل عمران : ٧] أُريد به هذا المعنى الاصطلاحي الخاص ، واحتقدوا أن الوقف في الآية عند قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ لازم من ذلك أن يعتقدوا أن لهذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم منها ، وأن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله ، لا يعلمه الملك الذي نزل بالقرآن ، وهو جبريل ، ولا يعلمه محمد صلى الله عليه وسلم ولا غيره من الأنبياء ،

(١) أرى إجماع مجاهد بن جبر المكي ، تابعي ، شيخ القراء والمفسرين ، قرأ التفسير على ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث مرات . وله سنة ٢١ وتوفي سنة ١٠٣ أو ١٠٤ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١ / ١٢٥ طائفة الحفاظ ١ / ٨٠ — ٨١ طائفة الحفاظ للذهبي (ط . جرتين ١٨٨٣) ١٤ / ١ (وقال مات سنة ١٠١ أو ١٠٢ أو ١٠٣ أو ١٠٤) ميزان الاحوال ٣ / ٩ ، الأعلام ٦ / ١٦١ .

2/9

ثانياً - طريقة
التجهيل

(۲) لا یرید :

(۲) و ۴ ص : هذا .

ثم هؤلاء منهم من يقول : المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم ^(١) ، ولا يصرف أحد من الأتباء والملازمة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها ، كما لا ينامون وقت الساعة .

ومنهم من يقول : بل تجزى على ظاهرها ، وتعمل على ظاهرها ، ومع هذا فلا يعمل بأولها إلا الله ، فيناقضون حيث أبتوا لها وأولاً يخالف ظاهرها ، وقالوا — مع هذا — إنها تعمل على ظاهرها ، وهذا ما إنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في طلب « ذم التأويل » ^(٢) .

وهؤلاء التفرق مشتركون في القول بأن الرسول لم يبين المراد بالنصوص التي يعملونها مشكلة أو متشابهة ، ولهذا يعمل كل فريق المشكل من نصوصه فيما يعمل الفريق الآخر مشكلاً ، فنكر الصفات الخبرية الذي يقول : « إنها لا تعمل بالعقل » يقول : نصوصها مشكلة متشابهة ، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل [— عنده بعقله —] فإنها — عنده — محككة ^(٣) بينة ، وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية : نصوص هذه مشكلة .

(١) رءى : الظاهر المفهوم .

(٢) أبو الوفاء ، حل بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي ، من الخطابة الذين شاقوا الملعب وطأوا إلى التأويل مثل ابن الجوزي ، كان يحظم الخلاج فأراد الخطابة لله . رءى سنة ٤٣١ وتوفى سنة ٥١٣ . انظر ترجمته في : القيل لابن رجب ١/ ١٤٢-١٦٣ ؛ شذرات الذهب ٤/ ٣٥-٤٤ ؛ لسان الميزان ٤/ ٢٤٣-٢٤٤ ؛ الأعلام ٥/ ١٢٩ ؛ بروكلمان GAL المصحق ٣/ ٥٠٣ .

(٣) أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن القراء من كبار الخطابة وعالم عصره في الأصول والفروع . رءى سنة ٣٨٠ وتوفى سنة ٤٥٨ . انظر ترجمته في : طبقات الخطابة (لأبي أبي الحسين محمد ابن محمد) ٢/ ١٩٣-٢٣٠ ؛ تاريخ بغداد ٢/ ٢٥٦ ؛ شذرات الذهب ٤/ ٣٠٦-٣٠٧ ؛ الرواق بالقرينات ٣/ ٤٧ ؛ الأعلام ٦/ ٣٣١ ؛ بروكلمان GAL المصحق ٣/ ٥٠٣ (وسماه ليطال القاريل ولم يذكر أنه سويجده) .

(٤) عنده بعقله : زيادة في (د) ، (ص) .

ومكر العيقات مطلقا يعمل ما يثبتها مشكلا دون ما يثبت أعمامه الحمى ،
ومكر ممانى الأسماء يعمل نصوصها مشكلا ، ومكر مد الأبدان وما وصفت
به الجنة والنار يعمل ذلك مشكلا أيضا ، ومكر القدر يعمل ما يثبت أن الله
خالق كل شيء وما شاء كان مشكلا ، دون آيات الأمر والتهى والوعد والوعيد ،
وانخفاض فى القدر بالجبر يعمل نصوص الوعيد ، بل ونصوص الأمر / والتهى
مشكلا ، فقد يستشكل كل فريق ما لا يستشكله فيه ، ثم يقول فيما يستشكله :
إن معانى نصوصه لم يبينها الرسول .

ثم منهم من يقول : لم يعلم معانيها أيضا ، ومنهم من يقول : بل علمها ولم
يبينها ، بل أحال فى بيانها على الأدلة العقلية ، وعلى من يحتج فى العلم بتأويل تلك
النصوص ، فهم مشتركون فى أن الرسول لم يعلم أو لم يعلم ، بل جهل معناه ،
أو جهلها الأمة ، من غير أن يقصد أن يعتقدوا بالجهل المركب .

وأما أولئك فيقولون : بل قصد أن يعلمهم^{١٢} بالجهل المركب ، والاعتقادات
الفاسدة ، وهؤلاء مشهورون عند الأمة بالإلحاد والزندقة ، بخلاف أولئك لأنهم
يقولون : الرسول لم يقصد أن يعمل أحدا جاهلا معتقدا للباطل ، ولكن اقوالهم
تضمن أن الرسول لم يبين الحق فيما خاطب به الأمة من الآيات والأحاديث :
إما مع كونه لم يعلمه ، أو مع كونه علمه ولم يبينه .

(١) ق ، د ، ص ، ط : بل والأمر .

(٢) م ، ق : أن لم .

ولهذا قال الإمام أحمد في خطبته فيما صنفه من « الرد على الزنادقة والجهمية ^(١) فيما شككت فيه من متشابه القرآن وتأويله على غير تأويله » قال : « الحمد لله الذي جعل في كل زمان قرة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدهون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يُحيون بكتاب الله الموتى ، ويبصرون بنور الله أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من تائه ضال قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس ، واقبح أثر الناس عليهم ، ينقون عن كتاب الله تحريف الغالين ، ^(٢) واقطاع المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا صناديق ^(٣) الفتنة ، فهم مختلفون في الكتاب ، مختلفون للكتاب ، متفقون على مفارقة الكتاب ، يقولون على الله ، وفي الله ، وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويضدونه جهال الناس بما يلبسون عليهم ، فتعوز بالله من قن المضلين » .

(١) الإشارة هنا إلى رسالة الإمام أحمد بن حنبل ، وسقابل النص التالي على هذه الرسالة المطبوعة ضمن مجموع « فتاوى البطلان من طيات كلمات سلفنا الصالحين » بتقيق الشيخ محمد حامد التقي ،

ط . السنة الحادية ، القاهرة ، ١٣٧٤ / ١٩٥٦ .

(٢) في حواشي الرسالة المطبوعة : شكروا .

(٣) الرد على الجهمية : وتأويله .

(٤) في (ص ٤) من الرسالة المذكورة .

(٥) الرد على الجهمية : من ضال تائه .

(٦) ق : المغالين .

(٧) الرد على الجهمية : مقال .

(٨) الرد على الجهمية : مجموع .

(٩-٩) : ساقط من (د) .

(١٠) الرد على الجهمية : يشبهون .

ويرى نحو هذه الخطبة من عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، كما ذكر ذلك محمد بن وضاح في كتاب «الحوادث والبدع» .

٨/١ / فقد وصفوا في هذا الكلام بأنهم — مع اختلافهم في الكتاب — فهم كلهم مخالفون له ، وهم مشتركون في مفارقتها ، يتكلمون بالكلام المتشابه ، ويخمدون جهال الناس بما يلبسون عليهم ، حيث لبسوا الحق بالباطل .

وجاء الأمر أن الأئمة نوحان : شرعية ، وعقلية . فالمدعون لمعرفة الإلهيات بقولهم ، من المشتبهين إلى الحكمة والكلام والعقليات ، يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم : إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه ، أو يقولون : عرفوه ولم يثبتوه فخلق كما بيناه ، بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم . والمدعون للشرعية والتباعد السلف من الجهال بعماني نصوص الأنبياء يقولون : إن الأنبياء — والسلف الذين اتبعوا الأنبياء — لم يعرفوا معاني هذه النصوص التي قالوها والتي بقصوها من الله ، أو إن الأنبياء عرفوا معانيها ولم يثبتوا مرادهم للناس ، فهؤلاء الطوائف قد يقولون : نحن عرفنا الحق بصقولنا ، ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل ، وفائدة إزلال هذه التشابهات المشكلات اجتهد

(١) هو محمد بن وضاح بن بزيع (أبو عبد الله) حول عبد الرحمن بن معاوية بن منام ، محدث من أهل قرطبة . من أهم كتبه : «البيان والبراهين» في الزيد والرافض ، «الفتاوى» في الحديث و «مكتون السر ومسترع العلم» في الفقه ، وله سنة ١٩٩ وتوفي سنة ٢٨٦ .

انظره : بنية المكتسب ، ص ١٢٣ ، لسان الميزان ٥ / ٤١٦ ، الأعلام ٧ / ٣٥٨ .

(٢) ص : له مشتركون .

(٣) م ، ق : بعماني النصوص .

(٤) ق ، ر ، ص ، ط : أو الأنبياء .

(٥) له : ساقطة من (ص) .

(٦) ص : المشكلات التشابهات :

الناس في أن يعرفوا الحق بمقولم، ثم يجتهدوا في تأويل كلام الأنبياء الذين لم يبينوا به مرادهم، أو أنا عرفنا الحق بمقولنا، وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها، كما لم يعرفوا وقت الساعة، ولكن أمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها ولا فهم لمعانيها. أو يقولون: بل هذه الأمور لا تُعرف بعقل ولا نقل، بل نحن منبهون عن معرفة العقليات، وعن فهم السمعيات، وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات، ولا يفهمون السمعيات.

(فصل)

ولما كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقل، وامتناع تقديم ذلك على نصوص الأنبياء، يفتأ في هذا الكتاب نصاد القانون الفاسد الذي صوّروا به الناس عن حبل الله، وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبر، إذ كان أئمة دليل أئمة على بيان مراد الرسول لا ينفع إذا قُدِّر أن المعارض العقل [القاطع] ^(١) ناقضه، بل يصير ذلك قدحاً في الرسول، وقدحاً فيمن استدل بكلامه، وصار هذا بمنزلة المريض الذي به أخلط فاسدة تمتع انتفاعه بالفذاء، فإن الفذاء لا ينفعه مع وجود الأخلط الفاسدة التي تفسد الفذاء، فكذلك القلب الذي اعتقد قيام البليل العقل القاطع على تقي الصفات أو بعضها، أو تقي عموم خلقه لكل شيء، أو تقي أمره ونهيّه ^(٢)، أو امتناع المواد

هدف الكتاب
بيان فساد
قانونهم الفاسد

٩/١

(١) ر، ص، ط، هـ، ز.

(٢) هـ، ز، ساقطة من (ص).

(٣) القاطع: زيادة في (د)، (ص).

(٤) ق: ... بالفذاء لا ينفعه مع ...؛ لا يفهم الفذاء مع ... والمثبت من (د)، (ص).

(٥) م، ق، هـ، ز، في وأمره ونهيّه.

أولئك ، لا ينفعه الاستدلال عليه في ذلك بالكتاب والسنة إلا مع بيان
فساد ذلك المأرض .

وفساد ذلك المأرض قد يعلم جملة وتفصيلا .^(١)

أما الجلسة^(٢) ، فإنه من آمن بالله ورسوله إيمانا تاما ، ولم مراد الرسول قطعا ،
تيقن ثبوت ما أخبر به ، ولم أن ما عارض ذلك من الصحيح فهي صحيح داحضة
[من جلس شبه السونسطائية ، كما قال تعالى : ^(٣)] : (وَالَّذِينَ يُتْلُونَ فِي اللَّهِ مِنْ
بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُ مِنْهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ)
[سورة الشورى : ١٦] .

وأما التفصيل ، فبملم فساد تلك الجهة المأرضة ، وهذا الأصل يقضي الأصل
الذي ذكره طائفة من المصلدين ، كما ذكره الرازي في أول كتابه « نهاية العقول »
حيث ذكر أن الاستدلال بالسميات في المسائل الأصولية لا يمكن بحال ، لأن
الاستدلال بها موقوف على مقدمات ظنية ، ولم دلع المأرض العقل ، وإن
السلم بانتفاء المأرض لا يمكن ، إذ يصور أن يكون في نفس الأمر دليل عقل
يناقض ما دل عليه القرآن ، ولم يخطري بال المستمع .^(٤)

(١) وفساد ذلك المأرض : كذا في (م) فقط . ومقت « ذلك » من سائر النسخ .

(٢) أما الجهة : عبارة ساقطة من (د) ، (ص) ، (ط) .

(٣) ما بين المقربين ساقطة من (م) ، (ق) .

(٤) د : فبملم .

(٥) لم أجده في هذا الكلام أو معناه في أول نهاية العقول ، بل لم أجده بعد تصفي كثير من صفحات
خطوط الكتاب في دار الكتب ، وبقي هذا الكلام ضمن في القافرة التي أوردها ابن تيمية في أول
الكتاب ، وقد تكلمت مع وأشرت إلى ما يقابله في مؤلفات الرازي في مقدمة هذا الكتاب بما يخفى من
التركيبات . وانظر المقدمة ، ص ١١ - ١٤ .

وقد بسطنا الكلام على [ما زعمه هؤلاء من أن الاستدلال بالأدلة السمعية موقوف على مقدمات ^(١)] ظنية ، مثل نقل القصة والنحو والتعريف ونحو المجاز والإحتمار والتخصيص والاشتراك والنقل والمعارض العقل بالسمعي ، وقد تكا صنفنا في فساد هذا الكلام مصنفًا قديما من نحو ثلاثين سنة ^(٢) ، وذكرنا طرفا من بيان فساد هذا الكلام على « المحصل » وفي غير ذلك .

١٠/١ / فذلك كلام في تقرير الأدلة السمعية ، وبيان أنها قد تعيد اليقين والقطع ، وفي هذا الكتاب كلام في بيان انتفاء المعارض العقل ، وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقا .

وقد بينا في موضع آخر أن الرسول بلغ البلاغ المبين ، وبين مراده ، وأن كل ما في القرآن والحديث من لفظ يقال فيه إنه يحتاج إلى التأويل الاصطلاح الخاص الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره ، فلا بد أن يكون الرسول قد بين مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر ، لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومداوله باطل ، ويسكت عن بيان المراد الحق ، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن

(١) ما بين المقولين ماقط من (م) ، (ق) .

(٢) م ، ق : بالسبع .

(٣) وفي هذا إشارة إلى تاريخ تأليف الكتاب كما جاز ذلك في المقدمة .

(٤) من مؤلفات ابن تيمية كتاب « شرح أدلة المحصل » في مجلد « وهو كتاب مفقود » .

انظر : أسماء مؤلفات ابن تيمية ، لابن تيمية الجزئية ، ص ١٩ ، العقود الدرية ، لابن عبد الهادي .

ص ٣٧ . والمقصود هنا كتاب « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين » لقرائى .

(٥) وفي هذا الكتاب : كما في (م) ، (ق) . وفي سائر النسخ : وهذا الكتاب .

(٦) انظر مثلا رسالة « مدارج الوصول » في بيان أن أصول الدين وفروعه قد بينا الرسول « ربه طهت بالقاهرة عدة مرات » .

يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم ويدلهم عليه ، لإمكان معرفة ذلك بقولهم ، وإن هذا قدح في الرسول الذي بلغ البلاغ المبين الذي هدى الله به العباد وأخرجهم به من الظلمات إلى النور ، وفرق الله به بين الحق والباطل ، وبين الهدى والضلال ، وبين الرشاد والغي ، وبين أولياء الله وأعدائه ، وبين ما يستحقه الرب من الأسماء والصفات وما يقره عنه من ذلك ، حتى أوضح الله به السبيل ، وأثار به البليل ، وهدى به الذين آمنوا اختلفوا فيه من الحق بإذنه ، والله عدى من يشاء إلى صراط مستقيم .

فن زعم أنه تكلم بما لا يدل إلا على الباطل لا على الحق ، ولم يبين مراده ، وأنه أراد بذلك اللفظ المعنى الذى ليس بباطل ، وأحال الناس في معرفة المراد على ما يعلم من غير جهته بأرواهم ، فقد قدح في الرسول ، كما نهينا على ذلك في مواضع .^(١) كيف والرسول أعلم الخلق بالحق ، وأقدر الناس على بيان الحق ، وأنصح الخلق للخلق ؟! وهذا يوجب أن يكون بسانه لحن أكمل من بيان كل أحد .

فإن ما يقوله القائل ويفعله الفاعل لا بد فيه من قدرة وعلم وإرادة ، فالعاجز عن القول أو الفعل يتمتع صلور ذلك عنه ، والجاهل بما يقوله ويفعله لا يأتى بالقول المحكم والفعل المحكم ، وصاحب الإرادة التماسدة لا يقصد الهدى والنصح والصلاح ، فإذا كان المتكلم عالماً بالحق قاصداً الهدى الخلق قصداً تاماً ، قادراً على ذلك وجب وجود مقدوره ، وعهد صل الله عليه وسلم أعلم الخلق بالحق ، وهو أنصح الخلق لسائناً ، وأصحهم بياناً ، وهو أحرص الخلق على هدى العباد ، كما قال

(١) م ، ق ، برهما .

نصلى : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمُ
 بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ) [سورة التوبة : ١٢٨] ، وقال : (إن تحريض كل هذا ثم
 فإن الله لا يهدي من يضل) [سورة النمل : ٣٧] ، وقد أوجب الله عليه البلاغ
 المبين ، وأمر عليه الكتاب ليبين للناس ما نزل إليهم ، فلا بد أن يكون بيانه
 وخطابه ^(١) وكلامه أكمل وأتم من بيان غيره ، فكيف يكون مع هذا لم يبين الحق ،
 بل يئنه من قامت الأدلة الكثيرة على جهله وقصص عليه وقطعه ؟ وهذا مهسوط
 في غير هذا الموضع .

ولما كان ما يقوله كثير من الناس في باب أصول الدين والكلام والمعلوم
 العقلية والحكمة يعلم كل من تدبره أنه مخالف لما جاء به الرسول ، أو أن الرسول ^(٢)
 لم يقل مثل هذا ، واحتقد من احتقد أن ذلك من أصول الدين ، وأنه يستعمل
 على العلوم الكلية والمعارف الإلهية ، والحكمة الحقيقية أو الفلسفة الأولية — صار كثير
 منهم يقول : إن الرسول لم يكن يعرف أصول الدين ، أو لم يبين أصول الدين ،
 ومنهم من حاب النبي ، ولكن يقول : الصحابة والتابعون لم يكونوا يعرفون ذلك ،
 ومن عظم الصحابة والتابعين مع تنظيم أقوال هؤلاء يبقى حاترا كيف لم يتكلم أولئك
 الأفاضل في هذه الأمور التي هي أفضل العلوم ؟ ومن هو مؤمن بالرسول معظم له
 يستشكل كيف لم يبين أصول الدين مع أن الناس إليها أحوج منهم إلى غيرها ؟

(١) م ، ق : خطابه ورياءه .

(٢) م ، ق ، ص ، ط : أرفق .

(٣) م ، ق ، ص : صبر .

(٤) م ، ق : مان .

استطرد في الرد
على سؤال ربه
إلى ابن تيمية
وهو في مصر
نص السؤال

١٢/١

ولما كنت بالديار المصرية سألني من سألني من فضلائها عن هذه المسألة ،
فقالوا في سؤالهم :^(١)

إن قال قائل : هل يجوز انلحوض فيها تكلم الناس فيه من مسائل
اصول الدين ، وإن لم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام
أم لا ؟

فإن قيل بالجواز ، فما وجهه ؟ وقد فهمنا منه عليه الصلاة والسلام
النهي عن الكلام في بعض المسائل ؟

وإذا قيل بالجواز فهل يجب ذلك ؟

وهل نقل منه عليه الصلاة والسلام ما يقتضى وجوبه ؟

وهل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجهتد من غلبة الظن ، أو لا بد
من الوصول إلى القطع ؟

وإذا تعدر عليه الوصول إلى القطع ، فهل يُعذر في ذلك ، أو يكون
مُكَلَّفًا به ؟

وهل ذلك من باب تكليف مالا يطاق والحالة هذه أم لا ؟

(١) وذلك لما بين ما ٧٠٥ ، ٧١٢ هـ .

(٢) القابلة لما على مع هذه الرسالة التي يشير إليها ابن تيمية ومنها نسخة بخطه بدار الكتب رقم
٢٠٤ جامع تهراني ص ٨٥ لـ ١٢٥ ، وهي التي أورد فيها بكلمة « بيان » كما أوضحت في المقدمة ،
ومع بطون الرسالة في جملة الثناوي الكمي ومجموعة فتاوى شيخ الإسلام الملقبة بالرياض .

(٣) بيان (ص ٨٦) : في أصول .

(٤) بيان : لم ينقل من سيدة جد صلى الله عليه وسلم .

وإذا قيل بالوجوب ، فما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع في المهلك ، وقد كانت عليه الصلاة والسلام حزينا على هدى أمته ؟

فأجبت :

الجواب

الحمد لله رب العالمين .

أما المسألة الأولى :

فقول السائل : « هل يجوز انطرح فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين ، وإن لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا ؟ » .

الرد على
المسألة الأولى

سؤال ورد بحسب ما عهد من الأوضاح المبتدعة الباطلة ؛ فإن المسائل التي هي من أصول الدين التي تستحق أن تسمى أصول الدين — أهي الدين الذي أرسل الله به رسوله ، وأزل به كتابه — لا يجوز أن يقال : لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام ، بل هذا كلام متناقض في نفسه ، إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين ، وأنها مما يحتاج إليه الدين ، ثم نفى نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين : إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج إليها الدين فلم يبينها ، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة ،

(١) بيان : في أصول الدين .

(٢) بيان : لم ينقل من سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

(٣) م (نقط) : فإلزام .

(٤) أصول : حاشية من (بيان) ، الفتاوى الكبرى ٣٧٣/١ .

(٥) بيان : الفتاوى : مما يحتاج إليه .

وكلا هذين باطل قطعا ، وهو مرتب أعظم مطاع الملتزمين في الدين ، وإنما
 يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسول ، أو جاهل بما يقوله
 / الناس يقلوبهم ، أو جاهل بهما جميعا ، فإن جهله بالأول يوجب عدم علمه بما
 اشتمل عليه ذلك من أصول الدين وفروعه ، وجهله بالثاني يوجب أن يدخل
 في الحقائق المفقولة ما يسميه هو وأشكاله عقليات ، وإنما هي جهليات ، وجهله
 بالآخرين يوجب أن يُظنَّ من أصول الدين ما ليس منها من المسائل والوسائل
 الباطلة ، وأن يُظنَّ عدم بيان الرسول لما ينبغي أن يعتقد في ذلك ، كما هو الواقع
 لطوائف من أصناف الناس — حُلَّاهم فضلا عن مامتهم .

١٢/١

أصول الدين :
 مسائل ودلائل
 هذه المسائل .
 ١ - المسائل

وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها ، ويجب أن
 تذكر قولاً ، أو تتمم عملاً^(١) ، كمسائل التوحيد والصفات ، والقدر ، والنبوة ،
 والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل .

أما القمم الأولى فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به
 من هذه المسائل فقد يؤتاه الله ورسوله بيانا شافيا قاطعا للملوك ، إذ هنا من أعظم
 ما يؤتاه الرسول البلاغ للمؤمنين ، ويؤتاه للناس ، وهو من أعظم ما أكرم الله الأنبياء
 على عباده [فيه] بالرسول الذين يؤتونه ويؤتونه ، وكما الله الذي نقل الصحابة
 ثم التائبون عن الرسول لفظه ومعانيه ، والحكمة التي هي سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم [التي نقلوها أيضا عن الرسول]^(٢) ، مشتتة من ذلك كل غايه المراد ، وتعلم

(١) بيان (ص ٨٧) وكذا : غارى الرياض : ٣ / ٢٩٠ ، القنارى الكبرى ١ / ٣٧٣ ؛
 إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً ، أو قولاً وعملاً .

(٢) م : أكرم الله به الجنة على عباده بالرسول ؛ ق : أكرم الله به الجنة على عباده به بالرسول .
 والثبت من (بيان) ص ٨٧ - ٨٨ ؛ نسخة (ص) وكذا في القنارى الكبرى ١ / ٣٧٣ .

(٣) ما بين المقوسن زيادة في « بيان » فقط .

الواجب والمستحب. والحمد لله الذي بثّ قيتا رسولا من أنفسنا، يتلوطينا آياته، ويرزقنا، ويملأنا الكتاب والحكمة، الذي أكل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام ديناً، الذي أنزل الكتاب تفصيلاً لكل شيء، وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة يوسف: ١١١] .

وإنما يظن عدم اشتغال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصاً في عقله وسمعه، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة الملك: ١٠] ، وإن كان ذلك كثيراً في كثير من / المتفلسفة والمتكلمة ، وجهل أهل الحديث والمتفقه والصوفية .

١٤/١

وأما القسم الثاني - وهو دلائل هذه المسائل الأصولية - فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين أو المتفلسفة أن الشرح إنما يدل بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة على العلم بصدق الخبر، ويحصلون ما يبنى عليه صدق الخبر معقولات محضة - فقد غلطوا في ذلك غلطاً عظيماً ، بل ضلوا ضلالاً مبيناً ، في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد ، بل الأمر ما عليه سلف الأمة ، أهل العلم والإيمان ، من أن الله سبحانه وتعالى بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك مالا يقدر أحد من هؤلاء قدره ، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه .

٢ - دلائل
المسائل

(١) بيان (ص ٨٨) : إليها .

(٢) بيان : والمخلصة .

(٣) ر : س : نيجلون :

وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها : (وَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ) [سورة الزمر : ٢٧] ، فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية ، سواء كانت قياس شمول ، أو قياس تمثيل ، ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين ، وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية ، وإن كان لفظ البرهان في اللغة أعم من ذلك ، كما سمي الله تعالى موسى براهين : (فَذَاقَ بُرْهَانَيْنِ مِنْ رَبِّكَ) [سورة القصص : ٢٢] .

وما يوضح هذا أن العلم الإلهي لا يجوز أن يُستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمولي تستوي فيه أفرادها ، فإن الله سبحانه ليس كمثل شيء ، فلا يجوز أن يُمثل بشيء ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها .

ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالبات الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين ، بل تناقضت أدلتهم ، وطلب عليهم — بذلك — الحيرة والاضطراب ، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها ، ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى ، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً ، كما قال تعالى : (وَفِي الْمَثَلِ الْأَمَلِ) [سورة النمل : ٦٠] مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو المحتمل / لا نقص فيه بوجه من الوجوه — وهو ما كان كمالاً الوجود غير مستلزم للمعدم — فالواجب القديم أولى به ، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت

(١) آية سورة القصص وردت في (م) فقط .

(٢) فيه زيادة في (م) فقط .

(٣) بيان (ص) ٨٩ : يقين .

(٤) بيان : أن نمل . وكذا خاري الراسخ ٣ / ٢٩٧ ، الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

(٥ - ٥) : ما نقل من بيان ، ص ٨٩ ، الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

نومه الخلق المربوب الملول المدبر فإتما استفاده من خالقه وربه ومدبره ، فهو أحق به منه ، وإن كل نقص وجب في نفسه — وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذاً وجب فيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والمخلوقات والمحدثات : فإنه يجب فيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى ، وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود ، وأما الأمور السلبية فالممكن المحدث بها أحق ، ونحو ذلك .

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب ، كما استعمل نحوها الإمام أحمد ، ومن قبله وي بعده من أئمة أهل الاسلام ، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرر أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد ، ونحو ذلك .

ومثال ذلك أنه سبحانه لما أخبر بالمعاد — والعلم به تاج العلم بامكانه ، فإن المنته لا يجوز أن يكون — بين سبحانه إمكانه آتم بيان ، ولم يسلك في ذلك ما يسلكه طوائف من أهل الكلام ، حيث يثبثون الإمكان الخارجي بحسب الإمكان الذاتي ، فيقولون : هذا ممكن ، لأنه لو قدر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال ، وإن الشأن في هذه القضية فن أين يعلم أنه لا يلزم من تقدير وجوده محال ؟ فإن هذه قضية كلية سلبية ، فلا بد من العلم بمصوم هذا النفي .

(١-١) : ساقط من « بيان » ص ٩٠ ، الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

(٢) (ص ٩٠) : والأمور ، ركنا الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

(٣) بيان : الممكن بها ، ركنا في الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ ، فتاوى الرياض ٣ / ٢٩٧ .

(٤) بيان : فتاوى الرياض ٣ / ٢٩٨ ، الفتاوى الكبرى ٢ / ٣٧٥ ، من ساقط .

(٥-٥) : ساقط من (د) .

(٦) الإسكان : ساقط من (ص) .

وما يمتنع به بعضهم على أن هذا ممكن بآناً لا نعلم امتناعه ، كما نعلم امتناع الأمور الظاهرة امتناعها ، مثل كون الجسم متحركاً ساكناً ، فهذا كاحتجاج بعضهم على أنها ليست بديهية بأن غيرها من البدييات أجل منها ، وهذه حجة ضعيفة ، لأن البديهي هو ما إذا تُصَوِّر طرفاه جزم العقل به ، والمتصوران قد يكونان خفيين ، فالقضايا تتفاوت في الجلاء والظفاه لتفاوت تصورها كما تتفاوت لتفاوت الأذهان ، وذلك لا يقدح في كونها ضرورية ، ولا يوجب أن ما لم يظهر / امتناعه يكون ممكناً ، بل قول هؤلاء أضعف ؛ لأن الشيء قد يكون ممكناً لأحور خفية لازمة له ، فما لم يعلم انتفاء تلك القوازم ، أو عدم لزومها ، لا يمكن الجزم بإمكانه ، والحال هنا أعم من الحال لذاته أو لغيره ، والإمكان الذهني حقيقته عدم العلم بالامتناع ، وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجي ، [بل يبقى الشيء في الذهن غير معلوم الامتناع ولا معلوم الإمكان الخارجي]^(١) ، وهذا هو الإمكان الذهني ، فإن الله سبحانه وتعالى لم يكتف في بيان إمكان المواد بهذا ، إذ يمكن أن يكون الشيء ممكناً ولو لغيره ، وإن لم يعلم الذهن امتناعه ، بخلاف الإمكان الخارجي فإنه إذا لم يعلم بطل أن يكون ممكناً .

والإنسان يعلم الامكان الخارجي : تارة بسلبه بوجود الشيء^(٢) ، وتارة

(١) ر ، ص ، ط : والمتصوران .

(٢) ص : لا يظهر .

(٣) ه : ساعة من (م) ، (ق) .

(٤) - (٥) : ساقط من (بيان) وفقارى الرياض ٢٩٨/٣ الفتاوى الكبرى ٣٧٥/١ : وأصل السقط في الصفحة السابقة .

(٤) ما بين المقولتين ساقط من (م) ، (ق) ، (ص) ، وهو محذوف من (ر) ، بيان (ص) ٩١ ؛ وفقارى الرياض ٢٩٨/٣ الفتاوى الكبرى ٣٧٥/١ .

(٥) د (قط) : سلبه بوجود الشيء وتقليده .

[بما أنه] بوجود نظيره، وتارة بسلمه بوجود ما الشيء أولى بالوجود منه، فإن وجود الشيء دليل على أن ما هو دونه أولى بالإمكان منه، ثم إنه إذا تبين كون الشيء ممكناً فلا بد من بيان قدرة الرب عليه، وإلا ليجرد العلم بإمكانه لا يكفي في إمكان وقوعه، إن لم يعلم قدرة الرب على ذلك.

الأدلة على المبدأ
في كتاب الله

فبين سبحانه هذا كله بمثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ وَيَجْعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لَا رَيْبَ فِيهِ فَإِنِ الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [سورة الاسراء: ٩٩]، وقوله: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ﴾ وهو الخلق المليم [سورة يس: ٨١]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَمُتْ يَخْلُقْ مِنْهُمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [سورة الأحقاف: ٣٣]، وقوله: ﴿يَخْلُقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [سورة خافر: ٥٧]، فإنه من المعلوم ببداية المقول أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق أمثال بني آدم، والقدرة عليه أبلغ، وأن هذا الأيسر أولى بالإمكان والقدرة من ذلك.

وكذلك استدلاله على ذلك بالنشأة الأولى في مثل قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم: ٣٧]. ولهذا قال بعد ذلك:

(١) سلمه: زيادة في (بيان)، ط.

(٢) بيان: وتارة سلمه بوجود ما هو أبلغ منه؛ ركنا في فتاوى الرياض ٢٩٨/٣، الفتاوى الكبرى ٣٧٥/١.

(٣) تبين: في (م) فقط، وفي سائر النسخ: بين.

(٤) بيان: مجرد. وكذا الفتاوى الكبرى ٣٧٥/١.

(٥) بيان: ر، ص، ط: يبداه.

(٦) ما بين المقترنين ساطع من (م)، (ق).

(وَاللَّهُ الْمُنْتَزِعُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) [سورة الروم: ٣٧]، وقال: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَيْتِ فَأَنَا خَلَائِكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّفُوسَةٍ ثُمَّ مِّن طِينٍ ثُمَّ مِّن مَّضْمَةٍ مَُّخْلَقَةٍ وَفِيهِ حَقِيقَةٌ لِّبَيِّنٍ لَّكُمْ) [سورة الحج: ٥] .

١٧١

وكذلك ما ذكر في قوله: (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَبِيًّا خَلَقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَيَوْمَ رِيمٍ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) - الآيات [يس: ٧٨-٨٢] ، فإن قول الله تعالى: (مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَيَوْمَ رِيمٍ) قياس حذفت إحدى مقدمتيه لظهورها، والأخرى سالبة كلية تُرَدُّ معها دليها، وهو المثل المصروب الذي ذكره بقوله: (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَبِيًّا خَلَقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَيَوْمَ رِيمٍ) وهذا استفهام إنكار متضمن للنفي، أي لا أحد يحيي العظام وهي رميم، فإن كونها ريمًا يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليأس والبرودة المتأخرة للقاء التي مبناها على الحرارة والرطوبة، ولتفرق أجزائها واختلاطها بغيرها، ولصعود ذلك من الشبهات . والتقدير: هذه العظام رميم، ولا أحد يحيي العظام وهي رميم، فلا أحد يحييها .

ولكن هذه السالبة كاذبة، ومضمونها امتناع الإحياء، فيبين سبحانه إمكانه من وجوه ببيان إمكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه فقال: (يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) [وقد أنشأها من التراب، ثم قال: (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) سورة يس: ٧٩] ليبين علمه بما تفرق من الأجزاء أو استعماله، ثم قال: (الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا) [سورة يس: ٨٠] فيبين أنه أخرج النار من الحطب

(١) م ق: وقوله .

(٢) في الأصل في (بيان) ص ٩٢: فإن قول القياس، والصواب ما أتجه .

(٣) الكلام الذي بين المقتولين (وربما في ص ٢٠): زيادة في (بيان) ص ٩٢-٩٣: فتأنيد الكبرياء ٣٧٦/١ فتأنيد الرياض ٣٠٠/٣ . وفي نسخة (د) . ط يريد رياض مكان هذا الكلام بتقدير سطره، وأما السطر في (ط) كتب عبارة: سقط من الأصل ودقة حقا .

اليابسة من البارد الرطب ، وذلك أبلغ في المنافاة ، لأن اجتباع الحرارة والرطوبة
أيسر من اجتباع الحرارة واليبوسة ، إذ الرطوبة تقبل من الافعال ما لا تقبله
اليبوسة ، ولهذا كان تسخين الهواء والماء أيسر من تسخين التراب ، وإن
كانت النار نفسها حارة يابسة ، فإنها جسم بسيط ، والييس ضد الرطوبة ،
والرطوبة يني بها البلة كزطوبة المساء ، ويعني بها سرعة الافعال ، فيدخل في ذلك
الهواء ، فكذلك يني بالييس عدم البلة ، فتكون النار يابسة ، ويراد بالييس بطل
الشكل والافعال ، فيكون التراب يابسا دون النار ، فالتراب فيه الييس بالمعتين ،
بخلاف النار ، لكن الحيوان الذي فيه حرارة ورطوبة يكون من العناصر الثلاثة :
التراب ، والماء ، والهواء .

وأما الجزء الثانی للثانی فالثانی فيه قولان : قيل : فيه حرارة تارية ، وإن لم يكن
فيه جزء من النار ، وقيل : بل فيه جزء من النار .

وعلى كل تقدير تتكوّن الحيوان من العناصر الأولى بالإمكانات من تكون
النار من الشجر الأخضر ، فالقادر على أن يخلق من الشجر الأخضر نارا أولى
بالقدرة أن يخلق من التراب حيوانا ، فإن هذا محتمل ، وإن كان ذلك بما يضم
إليه من الأجزاء لطوائية والمائية ، والمقصود الجمع في المولدات^(١) . ثم قال : (أوليس
الذي خلق السموات والأرض قادرا على أن يخلق يخلقهم) [سورة يس : ٨١] .
وهذه مقدمة معلومة بالبداهة^(٢) ، ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على أن ذلك

(١-١) : ساطع من (جان) ٤٩٣ فخرى الرياض : ٣/٣٠٠ الفناوى الرياض : ١/٣٧٦ .

(٢) بطل : ساطع من (د) ، (ص) ، ط .

(٣) ص : الثلاث .

(٤) بيان ، د ، ص : بالبدية . وهكذا الفناوى الكبرى ٤٣٧٦/١ فخرى الرياض : ٣/٣٠٠ .

مستقر معلوم عند المخاطب ، كما قال سبحانه : (وَلَا يَأْتُوكَ يَمِينًا) وَلَا يَأْتُوكَ شِمَالًا (سورة الفرقان : ٢٥) ، ثم بين قدرته العامة بقوله : (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (سورة يس : ٨٢) .

وفي هذا الموضع وغيره من التكرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه ، وإنما الفرض التنبيه .

نزهة القرآن
له تعالى
من الشركاء

وكذلك ما استعمله سبحانه في تزييه وتقديسه مما أضافوه إليه من الولادة ، سواء سموها حسية أو عقلية ، كما ترجمه النصارى من تولد الكلمة التي جعلوها جوهر الابن منه ، وكما ترجمه الفلاسفة المابشون من تولد العقول العشرة والنفوس الفلكية التسعة التي هم مضطربون فيها : هل هي جواهر أو أعراض ؟ وقد يحصلون العقول بمقتضى الذكور ، والنفوس بمقتضى الإناث ، ويحصلون ذلك أبائهم وأمهاتهم وألهمهم وأربابهم القريبة ، وعلمهم بالنفوس أظهر لوجود الحركة الدورية الدالة على الحركة الإرادية الدالة على النفس المحركة ، لكن أكثرهم يحصلون النفوس الفلكية عرضاً لا جوهرًا قائماً بنفسه ، وذلك شبه بقول مشرك العرب وغيرهم الذين جعلوا له بنين وبنات ، قال تعالى : (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ) [سورة الأنعام : ١٠٠] ، وقال تعالى : (أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ لَدُنْهِمْ يَقُولُونَ هُوَ وَلَدُ اللَّهِ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) [سورة الصافات : ١٥٢ ، ١٥١] .

(١-١) : ساطع من (بيان) والفتاوى الكبرى ١ / ٢٧٦ .

(٢-٢) : ساطع من (بيان) ، والفتاوى الكبرى ١ / ٢٧٦ .

وكانوا يقولون : الملائكة بنات الله ، كما يزعم هؤلاء أن المقلول ، أو المقلول^(١) والمقلول هي الملائكة ، وهي متولدة من الله . قال تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْبَنَاتِ سَأَلَتْهُنَّ مَا يَشْتَهُونَ ۚ وَإِذَا بَشَّرْ أَحَدَهُم بِالْأُنثَىٰ نَعْلًا وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۚ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ۚ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ ۚ وَهُوَ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۚ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ مَا يَكْفُرُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لَا جُنْدَ لَهُمْ ۚ هُمُ النَّارُ وَأَنَّهُمْ مُّقَرَّنُونَ ۚ ﴾ [سورة النحل : ٥٧ - ٦٢] .
وقال تعالى : ﴿ أَمْ اتَّخَذَ عِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنَاتِ ۚ وَإِذَا بَشَّرْ أَحَدَهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا نَعْلًا وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۚ أَوْ مَن يَنْشَأُ فِي الْخَلْقَةِ وَهُوَ فِي الْخِلْعَةِ غَيْرُ مَبِينٍ ۚ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشِيدُوا خُلُقَهُمْ سَكَنًا شَهَادَتُهُمْ وَيَسْأَلُونَكَ ۚ ﴾ [سورة الزمر : ١٦ - ١٩] ، وقال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ۚ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ۚ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ۚ بَلْ لَّكُم إِنَاثٌ قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ۚ ﴾ [سورة النجم : ١٩ - ٢٣] أي جائرة ، وغير ذلك في القرآن .

١٩/١

فبين سبحانه : أن الرب الخالق أولى بأن يقره من الأمور الناقصة منكم ، فكيف يمسكون له ما تركهون أن يكون لكم ، وتستحيون من إضافته إليكم ، مع

(١) بيان : ... كما يزعم هؤلاء أن المقلول ، وكذا في التفسير الكبير ١/ ٣٧٧ .

(٢) شرح ابن سينا في رسالته (لنفس الزبارة وكيفية تأنيدها) بأن الجواهر الثمانية المتعارفة من المراتب هي الملائكة المقربون المسماة عند الحكماء بالمقلول الناقصة . انظر ص ٤٥ - ٤٦ من مجموعة رسائل ابن سينا ط . الأوفست (ج ١ ط ١ ، لندن ، ١٨٨٩) مكتبة الخيعة .

(٣) في : التفسير الكبير ١/ ٣٧٧ ، تفسر الرياض ٢/ ٣٠٢ ، وتستحقون .

أن ذلك واقع لأمحالة ، ولا تتصوره من فك وتفكره منه ، وهو أحق
بفنى المكروهات المنقطعات منك ؟

وكذلك قوله في التوحيد : (ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ يَئِىَ رِزْقًا كُمْ فَآتَتْهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ مَّا كَانُوا يَسْتَغْنُونَ أَنفُسَهُمْ)
[سورة الروم : ٢٨] أى تكيفة بعضكم بعضا ، كما فى قوله : (ثُمَّ أَتَمَّ هَؤُلَاءِ
قَتْلَهُنَّ أَنفُسَهُنَّ) [سورة البقرة : ٨٥] ، وفى قوله (وَلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُنَّ لَقَنَّ الْمُسْمِنُونَ
وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِنَّ خَيْرًا) [سورة النور : ١٢] ، وفى قوله : (وَلَا تَلْبِزُوا
أَنفُسَكُمُ) [سورة المجرات : ١١] ، وفى قوله (فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ)
[سورة البقرة : ٥٤] ، وفى قوله : (وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ) إلى قوله
(ثُمَّ أَتَمَّ هَؤُلَاءِ قَتْلَهُنَّ أَنفُسَهُنَّ) [سورة البقرة : ٨٤ - ٨٥] فإن المراد فى هذا
كله من نوع واحد .

فبين سبحانه أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه فى ماله حتى يخالف مملوكه
كما يخالف نظيره ، بل تمتنعون أن يكون المملوك لكم نظيرا ، فكيف ترضون أن
تجعلوا ما هو مخلوق ومملوك شريكا لى ، يدعى ويعبد كما أدعى وأُعبَد ؟ / كما كانوا
يقولون فى تليذتهم : « لِيكَ اللَّهُمَّ لِيكَ ، لِيكَ لِشَرِيكَ لِكَ ، إِلَّا شَرِيكَ هَؤُلَاءِ »
تملكه وما ملك .

(١) بيان ، ص ٩٥ ؛ فاضل الرياض ٣ / ٣٠٣ ؛ الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٧ : ترضون لى .

(٢) لِيكَ اللَّهُمَّ لِيكَ : هذه العبارة ساقطة من و ، ص ، بيان ، فاضل الرياض ، الفتاوى
الكبرى .

وهذا باب واسع عظيم جدا ليس هذا موضعه .

وإنما النرض التنبيه على أن في القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل التي تستحق أن تكون أصول الدين .

وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين ، وإن أدخله فيه ، مثل المسائل والدلائل الفاسدة ، مثل : نفى الصفات ، والقدر ، ونحو ذلك من المسائل ، ومثل الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة بها : إما الأكوان ، وإما غيرها .

وتقرر المقدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل : من إثبات الأعراض — التي هي الصفات — أولا ، أو إثبات بعضها كالأكوان — التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق — ؛ وإثبات حدوثها ثانيا بإبطال ظهورها بعد الكون ، وإبطال انتقالها من محل إلى محل ، ثم إثبات امتناع خلو الجسم ثالثا : إما عن كل جنس من أجناس الأعراض بإثبات أن الجسم قابل لها ، وأن المقابل للشيء لا يخلو عنه ومن ضده ، وإما عن الأكوان ؛ وإثبات امتناع حوادث لا أول لها رابعا .

أصول المتكلمين
ليست هي أصول
الفريق

(١) التي : كذا في (يعان) ، فتوى الرياض ، الفتاوى الكبرى . وفي سائر النسخ : ما .

(٢) م ، ق ، د ، هـ : يصحق أن يكون ، ط : ما يصحق .

(٣) أدخله : كذا في بيان ونسخها ، وفي سائر النسخ : أدخلت .

(٤) م ، ق ، د : مثل هذه المسائل .

(٥) د ، وإثبات .

(٦) م ، ق ، د ، هـ ، ط : وإثبات حدوثها بإثبات إبطال ظهورها ، والنسخة من (يعان) ونسخها .

(٧) م ، ق ، د : بعد .

(٨) ثالثا : زيادة في فتوى الرياض ، الفتاوى الكبرى فقط .

[وهو مبنى على مقدمتين : إحداهما : أن الجسم لا يخلو عن الأعراض التي هي الصفات ^(١) . والثانية : أن ما لا يخلو عن الصفات التي هي الأعراض فهو محدث ، لأن الصفات - التي هي الأعراض - لا تكون إلا محدثة ، وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض ، كالأحوال ، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث ، لا متنازع حوادث لا تقضى .

فهذه الطريقة مما يُعلم بالاضطرار أن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه . ولهذا قد اختلف سقّاق أهل الكلام - كالأشعرى وغيره - بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ، ولا سلف الأمة وأئمتها ، وذكروا أنها محرمة عليهم ، بل المحققون على أنها طريقة باطلة ، وأن مقدماتها فيما تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقاً ، ولهذا تجد من ائتمد / عليها في أصول دينه لأحد الأمرين لازم له : إما أن يطلع على ضعفها ، ويقايل ٢١/١ بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم ، فتكتفأ حنده الأدلة ، أو يرجع هذا تارة وهذا تارة ، كما هو حال طوائف منهم ، وإما أن يتم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل ، كما التزم جهنم لأجلها فتاة الجنة والنار ، والتزم لأجلها

(١) ما بين المحدثين ساطع من (م) ، (ق) .

(٢) (٢-٢) ، ساطع من (بيان) ، (الفتاوى الكبرى) .

(٣) ص : اعترض .

(٤) بأنها : كما في : بيان ، ونسبها . وفي بقية النسخ : إنها .

(٥) يقول الجهم بن صفوان بقاء الجنة والنار . انظر : مقالات الأشعرى ٢ / ٥٤٢ ، المال

والنحل ١ / ٧٣ ، ١٣٦-١٣٧ ، الفرق بين الفرق ، ص ١٢٨ ، أصول الدين للبناي ، ص ٢٢٨

التجديد في الدين ، ص ٩٦ .

أبو الهذيل انقطاع حركات أهل الجنة^(١)، والتم قوم لأجلها — كالأشعري^(٢) وغيره — أن الماء والهواء والتراب^(٣) والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك^(٤)، والتم قوم لأجلها ولأجل^(٥) غيرها أن جميع الأمراض — كالطعم واللون وغيرهما — لا يجوز بقاؤها بحال، لأنهم احتاجوا إلى جواب النقص الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله، مع الاستدلال على حدوث الأجسام بصفاتهما، فقالوا: صفات الأجسام أمراض، أي أنها تعرض^(٦) فتزول^(٧)، فلا تبقى بحال، بخلاف صفات الله لأنها باقية.

وأما ما اعتمد عليه طائفة منهم [من^(٨) أن العرض لو بقى لم يكن عدمه، لأن عدمه إما أن يكون بإحداث ضد، أو بضوات شرط، أو اختيار الفاعل، وكل ذلك ممنوع، فهذه العدة لا يختارها آخرون منهم، بل يجوزون أن الفاعل المختار يعدم الموجود كما يحدث المعلوم، ولا يقولون: إن عدم الأجسام لا يكون إلا بقطع الأمراض عنها، كما قاله أولئك، ولا يخلق ضد هو القضاء لافي عمل، كما قاله من قاله من المعتزلة^(٩).

(١) قال أبو الهذيل السلاف باقظح حركات أهل الجنة والنار، انظر: مقالات الأشعري ٢/٤٢٢، المل والنحل ١/٧٣، الفرق بين الفرق، ص ٧٣؛ أصول الدين البغدادي، ص ٢٣٨؛ التبيين في الدين للإسفرافيني، ص ٦٦.

(٢) كالأشعري وغيره: ساطع من (بيان) ص ٩٧، الفتنى الكبرى ١/٣٧٨.

(٣) والتراب: ساطع من (بيان)، غارى الرياض، الفتنى الكبرى.

(٤) انظر: الله في ذلك الماثل في كفاة «التهديد» ص ١٨.

(٥) ولأجل: كفا في (م) وفي سائر النسخ: وأجل.

(٦) بيان: تعرض وتزول. وكذا في غارى الرياض، الفتنى الكبرى.

(٧-٧): ساطع من (بيان) وفتنى الرياض، الفتنى الكبرى.

(٨) من: ساطع من (م)، (ق).

وأما جمهور عقلاء بني آدم فقالوا : هذه مخالفة للمعنى .

والترم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها تى صفات الرب مطلقا ، أو تى بعضها ، لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها ، والتليل يجب طرده ، فالتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به ، وهو أيضا فى غاية الفساد والضلال ، ولهذا التزموا القول بخلق القرآن ، وإنكار رؤية الله فى الآخرة ، وطوه على عرشه ، إلى أمثال ذلك من اللوازم / التى التزمها من طرقة مقدمات هذه الجهة التى جعلها المعتزلة ومن اتبعهم أصل ٢٢/١ دينهم .

فهذه داخلة فيما تنهاه هؤلاء أصول الدين ، ولكن ليست فى الحقيقة من أصول الدين الذى شرعه الله لمبادئه .

وأما الدين الذى قال الله فيه : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [سورة الشورى : ٢١] فذلك له أصول وفروع بحسبه .

وإذا عرفت أن معنى أصول الدين فى حرف الناطقين بهذا الاسم فيه إجمال وإيهام لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات ، تبيّن أن الذى هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين أصول الدين فهو موروث عن الرسول .

وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فاعلم أن أصوله المستنزة له لا يجوز أن تكون مقولة من النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ هو باطل ، ومليوم الباطل باطل ،

(١) الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٨ : بحسب طرده .

(٢) بيان ، الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض : والتزموا .

كما أن لازم الحق حق ، والدليل مازوم لمدلوله ، فحق ثبت ثبت مدلوله ، ومتى وجد المازوم وجد اللازم ، ومتى انتهى اللازم انتهى المازوم ، والباطل شيء ، وإذا انتفى لازم الشيء علم أنه متبني ، فيستدل على بطلان الشيء ببطلان لازمه ، ويستدل على ثبوته بثبوت مازومه ، فإذا كان اللازم باطلا فالمازوم مثله باطل ، وقد يكون اللازم خفياً ولا يكون المازوم خفياً ، وإذا كان المازوم خفياً كان اللازم خفياً ، وقد يكون المازوم باطلاً ولا يكون اللازم باطلاً ، فلهذا قيل : إن مازوم الباطل باطل ، فإن مازوم الباطل هو ما استلزم الباطل ، فالباطل هو اللازم ، وإذا كان اللازم باطلاً كانت المازوم باطلاً ، لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء المازوم ، ولم يقل إن الباطل لازمه باطل .

وهذا كالتفويقات ، فإنها مستلزمة لثبوت الخالق ، ولا يلزم من عدمها عدم الخالق ، والدليل أبداً يستلزم المدلول عليه : يجب طرده ، ولا يجب عكسه ، بخلاف الحد ، فإنه يجب طرده وعكسه .

٢٣/١ / وأما العلة : فالعلة التامة يجب طردها ، بخلاف المقتضية ، وفي العكس تفصيل مبسوط في موضعه^(١) .

وهذا التقسيم يلبس أيضاً على مراد السلف والأئمة بدم الكلام وأهله ، إذ ذلك متناول لمن استدل بالأدلة الفاسدة ، أو استدل على المقالات الباطلة .

(١-١) : حافظ من (بيان) ، فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى .

(٢) ر ، ص ، ط ، قق .

(٣) م ، ق : لازمه .

(٤) ص ، ط : فالمازوم .

(٥) (بيان) ص ٩٨ : يتناول ، وكذا فتاوى الرياض ٢/٣٠٦ ، الفتاوى الكبرى ١/٣٧٩ .

فأما من قال الحق الذي أنشأ الله فيه حكما ودليلا فهو من أهل العلم والإيمان : ﴿ وَلَقَدْ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يُدِيرُ السَّيْلَ ﴾ [سورة الأعراب : ٤] .

جواز مخاطبة
أهل الاصطلاح
باصطلاحهم

وأما مخاطبة أهل الاصطلاح^(١) باصطلاحهم ولنتهم فليس بمكره ، إذا احتج إلى ذلك ، وكانت المعاني صحيحة ، كمخاطبة السهم من الروم والقرص والقرص بلنتهم^(٢) وعرفهم ، فإن هذا جائز حسن الحاجة ، وإنما كرهه الإمامة إذا لم يحتاج إليه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأُم خالد بنت خالد بن سميد بن العاص — وكانت صغيرة فولدت بارض الحشمة ، لأن أباهما كان من المهاجرين إليها — فقال لها : « يا أم خالد ، هذا ساء » ، والسا بلسان الحشمة الحسن ، لأنها كانت من أهل هذه الأمة .

ولذلك^(٣) يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهمه لياه بالترجمة ، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلنتهم ، ويترجمها بالعربية ،

(١) (بيان) ونسختها : أهل اصطلاح .

(٢) (د) ، (ص) ، وإنما (ط) : فإذا .

(٣) (بيان) ونسختها : ولدت .

(٤) الحديث في البخاري ٥٠٠ / ٥ . كتاب مناقب الأنصار ، باب جيرة الحشمة ، ٤٨ / ٧ . كتاب اللباس ، باب ما يدهى لمن ليس ثوبا جديداً وفي الرواية الأخيرة عن سميد بن العاص قال : حدثني أبي قال حدثني أم خالد بنت خالد ، قالت : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقباب فيها خيعة سوداء ، قال : من ترون تكسوها هذه الخيعة ... » إلى أن قال صلى الله عليه وسلم : « يا أم خالد هذا ساء » ، والسا بلفظ الحشمة الحسن .

(٥) (د) ، (ص) ، ط : بيان ونسختها : وكذلك .

(٦) تفهمه : كذا في (م) ، (ق) . وفي سائر النسخ : تفهمه .

(٧) (بيان) والفتاوى الكبرى : وكذلك .

(٨) وترجمها : كذا في (بيان) ونسختها ، وفي سائر النسخ : يترجم .

كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت « أن يتعلم كتاب اليهود ، ليقرا له ، ويكتب له ذلك »^(١) حيث لم يأمن^(٢) اليهود عليه .

فالسلف والأئمة لم يذموا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة لكلفظ « الجوهر » ، « والعرض » ، « والجسم » وغير ذلك ، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه ، لا احتمال هذه الألفاظ على معان مجمة في النفي والإثبات ، كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع ، فقال : « هم غثفون في الكتاب ، غالفون للكتاب ، متفقون على مفارقة^(٣) الكتاب ... يتكلمون بالمشابهة من الكلام ، ويضنون جهال الناس بما يلبسون عليهم »^(٤) .

/ فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات ، ووزنت بالكتاب والسنة — بحيث ينهت الحق الذي أنزه الكتاب والسنة ، وينفى الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة — كان ذلك هو الحق ، بخلاف ما سلكه أهل الأهواء

٢٤/١

(١) جاء في سنن أبي داود ٣١٨/٢ (كتاب العلم ، باب رواية حديث أهل الكتاب) عن خارجة — بنت زيد بن ثابت — قال : قال زيد بن ثابت : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتبته كتاب جود وقال « إني والله ما آمن جود من كتابي » فكتبته فلم يسمروني إلا نصف خبر حتى حدثه ، فكتبته إذا كتب ، وأقرأ له إذا كتب إليه . والحدِيث في المسند (طبعة الحلبي) ١٨٦/٥ .

(٢) بيان : يأمن .

(٣) بيان : وسننهما : لم يكرها .

(٤) بيان : وسننهما : غالفه . وسبق أن ورد النص في ص ١٨ من هذا الكتاب ولا يخفى من نص رسالة الإمام أحمد .

(٥) بيان : ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون من المقتضاة .

(٦) ص : هذه المعاني .

من التكلم بهذه الألفاظ نفياً وإثباتاً في الوسائل والمساائل : من غير بيان التفصيل والتقسيم ، الذى هو من الصراط المستقيم ، وهذا من مغارات الشبه . فإنه لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من الصحابة والتابعين ، ولا أحد من الأئمة المتبوعين : أنه ملق بمسمى لفظ الجوهر والجسم والتميز والعرض ونحو ذلك شيئاً من أصول الدين ، لا الدلائل ولا المسائل .

والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها ، تارة لاختلاف الوضع ، وتارة لاختلافهم في المعنى الذى هو مدلول اللفظ ، كمن يقول : « الجسم هو المؤلف » . ثم يفتازعون : هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه ، أو الجوهران فصاحداً ، أو الستة ، أو الثمانية ، أو غير ذلك ؟ ومن يقول : « هو الذى يمكن فرض الأجزاء الثلاثة فيه ، وإنه مركب من المادة والصورة » . ومن يقول : « هو الموجود » أو يقول : « هو الموجود القائم بنفسه » [أو يقول : هو الذى يمكن الإشارة إليه ، وأن الموجود القائم بنفسه ^(١) لا يكون إلا كذلك » .

والسلف والأئمة الذين ذكروا ويدعوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعانى التى يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ في أصول الدين ، في دلائله وفي مسأله ، قياً وإثباتاً . فأما إذا عُرِفَت المعانى الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة وهرعنا لمن يفهم بهذه الألفاظ ليتين ماوافق الحق من معانى هؤلاء

(١) بيان (ص ١٠٠) ، القنارى الكبير ، فتاوى الرياض ، الذى هو الصراط .

(٢) رء ص ، ط : مسمى .

(٣) يقول : ساقطة من (بيان) القنارى الكبير ، فتاوى الرياض .

(٤) ما بين المسوقين ساقط من (م) ، (ق) ، (بيان) ، القنارى الكبير ، فتاوى الرياض .

(٥) بيان : حرف ، وكذا في القنارى الكبير ، فتاوى الرياض .

وما خالفه، فهذا عظيم المضمة، وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً قَبْلَ أَنْ يَنْبَغِيَ مِنْهُمْ أَنْ يَكُونُوا أُمَّةً مَعَهُمْ أَلَمْ يَكُنْ لَكَ آيَاتٌ مِنْ الْقُرْآنِ وَتُؤْتَاهُ الْإِنشَاءَ طَائِفَاتٍ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣]، وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يبرون عنها بوضعهم وحرفهم، وذلك يحتاج إلى معرفة معاني الكتاب والسنة، ومعرفة معاني هؤلاء / بالفاظهم، ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني يظهر الموافق والمخالف.

وأما قول السائل:

٢٥/١

«فإن قيل بلحوازا فما وجهه، وقد فهمنا منه عليه الصلاة والسلام
النهى عن الكلام في بعض المسائل؟»

فيقال: قد تقدم الاستفسار والتفصيل في جواب السؤال، وأن ما هو في الحقيقة أصول الدين الذي يست الله به رسوله، فلا يجوز أن ينهى عنه [بمخال] بخلاف ما سمي أصول الدين وليس هو أصولها في الحقيقة لا دلائل ولا مسائل، أو هو أصول الدين لم يشره الله، بل شرعه من شرع من الدين ما لم يأذن به الله.

الرد على المسألة
الثانية

وأما ما ذكره السائل من نهيه، فالذي جاء به الكتاب والسنة النهى عن أمور:
منها: القول على الله بلا علم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَعَانَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ وَيُغْنِي عَنِ الْكَافِرِ وَأَنْتَ أَكْثَرُ حَرَمًا﴾ [سورة الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [سورة الأعراف: ٣٣].

المسائل التي نهى
عنها الكتاب والسنة

(١) م، ق، د وما خالف.

(٢) في (ص) بكلمة «والمخالف»: فصل.

(٣) ص: مع.

(٤) بمخال: ساقطة من (م) فقط ولي (ع)ان ونسختها: منها بمخال..

ومنها : أَنْ يُهَالِ عَلَى اللَّهِ خَيْرَ الْحَقِّ ، كقوله : (أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ) [سورة الأعراف : ١٦٩] . وقوله : (وَلَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ) [سورة النساء : ١٧١] .

ومنها : الجلد بغير علم ، كقوله تعالى : (مَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ بِجَائِزِينَ فِيهَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهِ عِلْمٌ) [سورة آل عمران : ٦٩] .

ومنها : الجلد في الحق بعد ظهوره ، كقوله تعالى : (يُحَادِّثُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ) [سورة الأفعال : ٦] .

ومنها : الجلد بالباطل ، كقوله : (وَيُحَادِّثُونَكَ بِالْبَاطِلِ لِيُنْحِضُوا فِي الْحَقِّ) [سورة طه : ٥] .

ومنها : الجلد في آياته ، كقوله تعالى : (مَا يُحَادِّثُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا) [سورة طه : ٤] ، وقوله : (الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كِبَرٌ مِمَّا جَدَّدَ اللَّهُ وَحْدَهُ الَّذِينَ آمَنُوا) [سورة طه : ٣٥] ، وقال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِيهِ) [سورة طه : ٥٦] ، وقوله : (وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ حِجْبٍ) [سورة الشورى : ٣٥] . ونحو ذلك قوله : (وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُمْ مُجِيبُهُمْ فَاحِضَةً مِنْ رَبِّهِمْ) [سورة الشورى : ١٦] ،

(١) في بيان ونسختها : طها .

(٢) آية سورة النساء في (بيان) ونسختها : (ص) .

(٣) وردت بعض ألفاظ الآية فقط في (م) ، (ق) .

(٤) كلمات الآية الكريمة « فلم يحاجون فيما ليس لكم به علم » : سقطت من (م) و (ق) .

(٥) في القنارى الكبير وقنارى الرهاض : وقوله « إن في صدورهم إلا كبراً ما يباليه »

وسقطت من (هـ) و (س) : كلمة : وقوله .

(٦) في (م) ، (ق) ، (د) ، (س) : ونحو ذلك ، وقوله .

وقوله : (وَهُمْ يُحَادِّثُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ) [سورة الرعد: ١٣] وقوله : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّبِينٍ) [سورة الحج : ٨] .

ومن الأمور التي نهى الله عنها في كتابه التفرق والاختلاف، كقوله : (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) — إلى قوله : (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) [سورة آل عمران : ١٠٣ - ١٠٦] . قال ابن عباس : « تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة » . وقال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ تَفَرَّقُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ وَإِنَّمَا أَسْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ) [سورة الأنعام : ١٥٩] ، وقال تعالى : (تَأْتِيهِمْ وَهُمْ لَئِيْنٌ حَنِيفٌ فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَى فَعْلَرَ النَّاسِ مُصْحِفًا فَلَا يَتَذَكَّرُ لِمَ آتَى اللَّهُ) — إلى قوله : (وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا) [سورة الروم : ٣٠ - ٣٣] .

وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله تعالى : (وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَشَاءٍ بَيْنَهُمْ) [سورة آل عمران : ١٩] ، وفي مثل

- (١) في الدر المنثور للسيوطي ٦٣/٢ « وأخرج ابن أبي ساتم وأبو نصر في « الإبانة » والمطلب في « تاريخه » وألا لكأن في « السنة » عن ابن عباس في هذه الآية قال : « تبيض وجوه وتسود وجوه » ، قال : تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدع والفرقة . »
- (٢) اتفاق الآية الكريمة « إِنَّمَا أَسْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ » في (م) ، (ق) فقط .
- (٣) في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة : « وما تنسرق الذين أوتوا الكتاب » إلخ . ولعل الذي كان بالأصل آية التورى « وما تفرقوا إلا من بين ما جاءهم العلم بغيا بينهم » ولهذا آية آل عمران ، وعطى السامع بين كلمات الآيتين .

قوله تعالى: (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلَئِنَّكَ جَهَنَّمُ) [سورة هود: ١١٩] ، وفي مثل قوله: (وَلَا الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكُتُبِ لَنَىٰ شِقَاقٍ بَعِيدٍ) [سورة البقرة: ١٧٦] .

وكذلك سببه رسول الله صلى الله عليه وسلم توافق كتاب الله ، كالحديث المشهور عنه الذي روى مسلم بحظه عن عبدالله بن عمرو^(١) وسائر معروف في مسند أحمد وغيره^(٢) من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نخرج كل أصحابه وهم يتناظرون في القرآن ، ورجل يقول : ألم يقل الله كذا ؟ ورجل يقول : ألم يقل الله كذا ؟ فكأنما نقي في وجهه حب الرمان ، فقال : أيها أسرتم ؟ إنما حلك من كان قلبك بهذا ، ضربوا / كتاب الله بضه بعض ، وإنما نزل كتاب الله يصدق بضه بعضا ، لا يكذب [بضه بعضا] ، انظروا ما أسرتم به فانسلوه ، وما نهيت عنه فاجتنبوه » هذا

(١) م (قطب) : عبد الله بن عمرو وعمر بن الخطاب . وفي حائر الشيخ : عبد الله بن عمرو ، والحديث في مسلم ٢٠٥٢/٤ ، كتاب العلم ، باب الجس من اتباع مشايخ القرآن (من عبد الله بن عمرو قال : سمعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما . قال : فسبح أصوات رجلين اختلعا في آية نخرج طوبا رسول الله صلى الله عليه وسلم يرف في وجهه الضب فقال : إنما حلك من كان قلبك باخلاصهم في الكتاب .

(٢) جاء الحديث مختصرا وطولا في عدة مواضع من مسند أحمد (ط الحارث) انظر الأوامر : ٦٦٦٨ ، ٦٦٧٠ ، ٦٦٧١ ، ٦٦٧٤ ، ٦٨٠١ ، ٦٨٤٥ . وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : إن أسانيد هذه الأحاديث صحيحة . كما روى الحديث عن عبد الله بن عمرو في سنن ابن ماجه ٢٣/١ (المقدمة) ، باب في القدر وعن أبي هريرة في سنن الترمذي (شرح ابن العري) ٢٩٤/٥ - ٢٩٧ .

(٣) لا يكذب بضه بعضا : كذا في (ر) ، (ص) ، (ي) ، (ج) ، (م) ، (ن) ، (ق) : لا يكذب ، انظروا . . الخ . وفي رواية المسند رقم ٦٧٠٢ إن القرآن نزل يكتب بضه بعضا ، بل يصدق بضه بعضا ، وفي رواية أخرى رقم ٦٧٤١ . . وإنما نزل كتاب الله يصدق بضه بعضا ، فلا يكذب بضه بعض .

الخليد أو نحوه ، وكذلك قوله : « المرءة ^(١١) في القرآن كفر » . وكذلك ما أخرجه
 في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « قرأ
 قوله ^(١٢) : (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ عَلَيْكَ الْغَلَبَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ
 وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ خِطَاءً فَتَيْنُتْ وَأِطْنَاءً
 تَأْوِيلُهُ) [سورة آل عمران : ٧] فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الدين
 يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين همي الله ، فاحذروهم » .

وأما أن يكون الكتاب والسنة ^(٦) نبياً ^(٧) من معرفة المسائل التي تدخل فيها يستحق أن يكون من أصول الدين فهذا لا يجوز، اللهم إلا أن ينبأ ^(٨) عن بعض ذلك في بعض الأحوال ، مثل مخاطبة شخص بما يجوز عن فهمه فيضن ، كقول عبد الله بن مسعود : « ما من رجل يحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان

- (١) (يان)، (د)، (ص)، هـ، وحى لرياء صميحة .
- (٢) الحديث عن أبي حمزة رضى الله عنه بأستند روايات مختلفة ، فى : المست (ط - الحوافر) رقم
٧٤٩٩ ، ٧٨٣٥ ، ٦ / ٢ ، ٤٢٤٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٤٩٤ ، ٥٠٣ ، ٥٢٨ ، ٥٤١٧ ،
٢٠٥ ، سنن أبى داود ١٩٩ / ٤ « كتاب السنة » باب النبى من الجدال فى القرآن) .
- (٣) قوله : فزادنى (يان) ومنحتها .
- (٤) الحديث مع اختلاف فى الرواية وألفاظه من عائشة رضى الله عنها : البخارى ٣٣ / ٦ — ٣٤
« كتاب التفسير » سورة آل عمران ، مسلم ٤ / ٢٥٠ « كتاب العلم » باب النبى من اتباع مثابه للقرآن ؟
سنن أبى داود ١٩٨ / ٤ « كتاب السنة » باب مجازية أهل الأرواح ؛ والقمرى ١١ / ١١٤ — ١١٩ « كتاب
أرباب التفسير » سورة آل عمران . وقال القمرى ١١ / ١١٦ — ١١٧ : هذا حديث حسن صحيح .
- (٥) (م) ، (ق) ، (يان) ، القاترى الكبرى ، قاضى الرياض : أو السة .
- (٦) نبيا : كذا فى (م) . وفى سائر النسخ : نبي .
- (٧) يمان و الملقطنان : أصول دين الله فهذا لا يكون .
- (٨) نبيا : كذا فى (م) فقط . وفى (د) و(ص) و(ق) : نبين . وفى (يان) والملقى جن : تبيين .

فتنة لمضهم » ، وكقول علي^(١) : « حدثوا الناس بما يعرفون^(٢) ، ودعوا ما يتكفون ، اتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ » أو مثل [قول] حق يستترهم فساداً أعظم من تركه ، فيدخل في قوله صل الله عليه وسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسهه ، فإن لم يستطع فليقله ، وذلك أضعف الإيمان » رواه مسلم^(٣) .

وأما قول السائل :

« إذا قيل بالجواز ، فهل يجب ؟ وهل تقلعه عليه السلام

ما يقتضيه وجوبه ؟ » .

فيقال : لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً تاماً بجملة ، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول من التفصيل فرض على الكفاية ، فإن ذلك داخل في تبليغ ما يستلزمه الله به رسوله ، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه ، وعلم الكتاب والحكمة ، وحفظ الذكر والدعاء إلى الخير ، / والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة واللوعة الحسنة ، والمجادلة بالتي هي أحسن ، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين ، فهذا واجب على الكفاية منهم .

الرد على المسألة
الجملة

٢٨/١

- (١) بيان ، واقتضى الكفر ، على طه السلام ، وفاروق الياض : على رض الله عنه .
- (٢) م ، ق ، ر : بما يفهمون .
- (٣) قول : زيادة في (بيان) ونسخها .
- (٤) صل الله عليه وسلم : كما في (بيان) ونسخها ، على سائر النسخ : طه السلام .
- (٥) الحديث من أبي سعيد الخدري في : سلم ١/٦٩ (كتاب الإيمان ، باب كون النبي من المنكر من الإيمان) ، المسند (طه - الحلي) ٣/٣٠ .
- (٦) ٦ - ٦ : ساقط من فهارس الياض .
- (٧) في (م) و (ق) و (بيان) ونسخها : فهو .

وأما ما وجب على أعيانهم فهذا يقتضيه بقرينة قُدِّيرهم وحاجتهم ومعرفتهم ،^(١١)
وما أمر به أعيانهم ، فلا يجب على العاجز من جماع بعض العلم أو من فهم دقيقه^(١٢)
ما يجب على القادر على ذلك ، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم
التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ، ويجب على المفتي والمحنت والمجاهل
ما لا يجب على من ليس كذلك .

وأما قوله :

« هل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن ، أو لا بد
من الوصول إلى القطع ؟ » .

فيقال : الصواب في ذلك التفصيل ، فإنه وإن كان طوائف من أهل
الكلام يزعمون أن المسائل النظرية — التي قد يسمونها مسائل الأصول — يجب
القطع فيها جميعها ، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يقيد اليقين ، وقد يرجعون^(١٣)
القطع فيها كلها على كل أحد ، فهذا الذي قالوه على إطلاقه وعصوبته خطأ مخالف
للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها ، ثم هم مع ذلك من أيسر الناس
عما أوجبوه ، فإنهم كثيرا ما يمتصجون فيها بالأدلة التي يزعمونها قطعية ، ويكون
في الحقيقة من الأغلوطات ، فضلا عن أن تكون من الظنيات ، حتى إن الشخص
الواحد منهم كثيرا ما يقطع بصحة حجة في موضع ، ويقطع بطلانها في موضع

الرد على المسألة
الرابعة

(١) (د) و (ص) ط (بيان) وسننهما : يجب .

(٢) بيان وسننهما : ومعرفتهم وحاجتهم .

(٣) فلا يجب : كما في (بيان) وسننهما ، وفي سائر النسخ : ولا يجب .

(٤) (م) و (ق) : جميعا .

(٥) كلها : سلفنا من (بيان) وقاتلنا الكهني فقط .

آخر، بل منهم من عامة كلمة كذاك، وحتى قد يدعى كل من المتناظرين العلم الضروري بتفويض ما ادعاه الآخر.

وأما التفصيل: لما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجبه الله من ذلك، كقوله: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة المائدة: ٩٨]، وقوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [سورة هود: ١٩]. وكذلك يجب الإيمان / بما أوجب الله الإيمان به، وقد ظهر في الشرية أن الوجوب معقن باستقامة العبد، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التين: ١٦]، وقوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» أخرجه في الصحيحين.

فلذا كان كثير مما تنازعت فيه الأمة من هذه المسائل الدقيقة قد يكون غند كثير من الناس مشتبها، لا يقدر فيه على دليل فيد اليقين لا شرعى ولا غيره: لم يجب على مقل هذا في ذلك ما لا يقدر عليه، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قول غالب على ظنه لجزءه من تمام اليقين، بل ذلك هو الذى يقدر عليه لا سيما إذا كان مطابقا للحق، فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه، ويثبت عليه، ويسقط به الفرض، إذا لم يقدر على أكثر منه.

(١) فاضى الرباض والفتاوى الكبرى: غايه.

(٢) فى: البخارى ٩٤/٩ - ٩٥ (كتاب الاحصاء بالكتاب والسنة، باب الاعتقاد بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم) من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: دعوني ما تركتكم، إنا حاكم من كان ليحكم بمواظم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فلا تجتروا، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم. والحديث مع اختلاف فى القلق فى: سلم ٩٧٥/٢ (كتاب الحج، باب فرض الحج مرة فى العمر) والسنن ٨٣/٥ (كتاب المناسك، باب وجوب الحج)، ابن ماجه ٣/١ (المقدمة، اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم).

(٣) يزيد: كذا فى (م) فقط. وفى سائر النسخ: يهدد.

(٤) بيان) واستنفاها: اعتقاد قوى، وسقطت كلمة: قول من (د).

لكن ينبغي أن يُعرف أن عامة من ضل في هذا الباب ^(١) أو عجز فيه من معرفة الحق فإنما هو لتعريضه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصول إلى معرفته، فلما أمرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ إِنَّا يَا بَيْنَكُمْ رَسُولٌ مِّنكُمْ يَقصُّونَ عَلَيْكُمُ آيَاتِي لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ وَلَا تَخَافُوهُمْ وَلَا تَهْجُرُوهُمْ﴾ [سورة الأعراف: ٢٥]، وقوله: ﴿قَالَ أَمِطُوا مِنهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ سَوَادٌ فَأَمَّا يَا بَيْنَكُمْ مَنى هَدَىٰ لَعَلَّكُمْ تَتَّبِعُوا هَدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۚ وَمَنْ أَمْرٌ مِّنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ [سورة طه: ١٢٤، ١٢٣]، قال ابن عباس: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية ^(٢).

وكذا في الحديث الذي رواه الترمذى وغيره من عل رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنها ستكون قن، قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: كتاب الله،

(١) (م)، (ق): الكتاب.

(٢) (٢-٢) آية سورة الأعراف وألفاظ الآية رقم ١٢٣ في سورة طه: حتى كلمة (حذر) ليست في (بيان) وفسحتها في (بيان) والفتاوى الكبرى: لما قال تعالى لئن آدم «لأنا يا بَيْنَكُمْ».

(٣) أعطى الناس في نسخ (د)، (ص)، ط، في كتابه الآيتين.

(٤) (بيان)، والفتاوى الكبرى: وقرأ.

(٥) جاء في تفسير الطبري (طبعة بيروت) ١٤٧/١٦ «من حكمة من ابن عباس قال: تضمن الله لمن قرأ القرآن راتب ما له الأبدل في الدنيا ولا يشق في الآخرة، ثم تلا هذه الآية «لئن اتبع هداهي فلا يضل ولا يشق» ، وانظر المراجع ٣١١/٤.

(٦) (بيان) وفسحتها: من عل من التي صلى الله عليه وسلم أنه قال ستكون.

(٧) (بيان) والفتاوى الكبرى: لغة.

فيه نبأ ما قبلكم، وشبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تريج به الأهواء، ولا تنفيس به الأسنن، ولا يثنق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء. (١) وفي رواية: «ولا تختلف به الآراء» (٢) هو الذي لم تكسه الجن إذ سمعته أن قالوا: ﴿أَتَايَمِينًا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ ﴿[سورة الجن: ٢، ٣] من قال به صدق؛ ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دما إليه هدى إلى صراط مستقيم» (٣) وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿الْمَسَّحُ﴾ يَجَابُ أَنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ

(١) (بيان) وقادى الرياض: ولا تنقضي عجائبه، ولا يثنق عن كثرة الرد.

(٢) قادى الرياض والقنادى الكهوى: تشع.

(٣) (٢ - ٣): ما فطن من (بيان) والقنادى الكهوى.

(٤) (بيان) وضغظا: وهو.

(٥) الحديث بالفاظ متعارفة في الترمذى ٣٠/١١ - ٣١ (كتاب تراب القبرآن، باب ما جاء في فضل القرآن) وقال الترمذى: هذا لا نره إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول؛ وفي الحارث مقال: وأورد ابن كثير في (كتاب فضائل القرآن) في آخره ٩ من تفسير ابن كثير واليعقوبى (طبعة المنار، ص ١٣٤ ١٣٥) ٦ - ٨ عدة روايات الحديث، وعقب على كلام الترمذى بأنه روى من وجه آخر، وقال من الحارث الأحمور رآه من حل رضى الله عنه «وقد تكلموا فيه» بل قد كتبه بعضهم من جهة رأيه واحقاده، أما أنه قد كتب في الحديث فلا، والله أعلم، وهماى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين على رضى الله عنه، وقد وهم بعضهم في رفته، وهو كلام حسن صحيح، على أنه قد روى له شاهد من جد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «٤» وقد جاء الحديث من على رضى الله عنه بإفاظ مختلفة في المسند (ط - المعارف) ١/٢٨٨ - ٨٩ رقم ٧٠٤، وانظر تعليقى المحقق.

فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ يُنذِرُ بِهِ وَيَذَكِّرُ لِلْمُؤْمِنِينَ • أَتَيْتُمَا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴿١﴾ [سورة الأعراف: ١-٣]، وقال: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ بِمَآرِكٍ مُّبَارَكَةٍ وَأَتَيْنَاهُ لَكُمْ تُرْجِمُونَ • أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أَنزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا مِنْ دَرَجَاتٍ لَّنَا فَعَلِينَ • أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْهِ الْكِتَابُ لَنُكَلِّمَهُ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لَّنْ أَظْلَمُ مِّنْ كَذِبِ آبَائِهِ اللَّهُ وَصَدَفَ مِنْهَا سَاحِجُ الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ ﴿٢﴾ [سورة الأنعام: ١٥٥-١٥٧] ، فذكر سبحانه أنه يحصى الصادف عن آياته مطلقا - سواء كان مكذبا أو لم يكن - سوء العذاب بما كانوا يصدفون، يعني ذلك أن كل من لم يقر بما جاء به الرسول فهو كافر، سواء اعتقد كذبه أو استكبر عن الإيمان به ، أو أعرض عنه اتباعا لما جواه، أو ارتاب فيما جاء به ، لكل مكذب بما جاء به فهو كافر، وقد يكون كافرا من لا يكذبه إنما لم يؤمن به . ولهذا أخبر الله في غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله ، وإن كان له نظر وجهد^(١) واجتهاد في عقليات وأمور غير ذلك ، وجعل ذلك من نوات الكفار والمنافقين .

قال تعالى: (وَجَعَلْنَا لِمِمْسِكًا أَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً لِّمَا أَخْفَىٰ عَنْهُمْ سَمْعَهُمْ وَلَا أَبْصَارَهُمْ وَلَا أَفْئِدَتَهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَحْسُمُونَ وَيَا أَيَّتُهَا اللَّهُ وَصَاقِيهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَفْهِمُونَ) [سورة الأحقاف: ٢٦] ، وقال تعالى: (فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمُ وَالْبَيِّنَاتُ تَرِيقُوا بِمَا

(١) في (بيان) ونسختها (٠٠ حرج ٠٠ إل قوله : اتجروا) .

(٢) في (بيان) ونسختها : سيجزي .

(٣) (م) ، (ق) ، نظرجل .

عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ رِشَاقٌ بِمِ/ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَفْزِعُونَ فَلَمَّا رَأَوْا بَاسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ
وَكَفَرُوا بِمَا نَحْنُ بِهِ مُشْرِكِينَ ۖ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسَنَا سِنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ
خَلَقَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَاكَ الْكَافِرُونَ ^(١) [سورة غافر : ٨٣-٨٥] ، وقال :
(الَّذِينَ يَجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِبُيُوتِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كِبَرُ مَقْنَا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا)
[سورة غافر : ٣٥] ، وفي الآية الأخرى : (لَنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرُ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ
فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [سورة غافر : ٥٦] .

والسلطان : هو الجهة للترتبة من عند الله ، كما قال تعالى : (أَمْ أَرْسَلْنَا حَلِيمٌ
سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ) [سورة الروم : ٣٥] ، وقال تعالى :
(أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ ۚ فَاتَّبِعُوا يَتَّبِعْكُمْ أَنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [سورة الصافات : ١٥٦] ،
[١٥٧] ، وقال : (لَنْ يَكُنِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ يَتَّبِعُهَا أَنْتُمْ وَأَبَاكُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَهُ يَأْمُرُ سُلْطَانًا)
[سورة النجم : ٢٣] .

وقد طالب الله تعالى من اتخذ ديننا بقوله : (أَتَتَوَلَّى يَتَّبِعُ مِنْ قَبْلِ هَذَا
أَوْ أَتَارَةً مِنْ بَعْدِ ۚ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) ^(٢) [سورة الأحقاف : ٤] ، فالكتاب هو
الكتاب ^(٣) ، والأثارة [كما قال من قال من السلف : هي] الرواية والإستناد ،
^(٤)

(١) في (م) ، (ق) ذكرت آية (٨٣) من سورة غافر قبل سورة الأحقاف ثم ذكرت آية ٨٤ ،

٨٥ .

(٢) غافر الرضا ٣١٦/٢ ، الفتاوى الكبرى ٣٨٥/١ : وقال تعالى : (يان ١١٠ ص) ،

وقال .

(٣) لم تذكر كل أحاط آية غافر ٤ ، الأحقاف : في (يان) ويستحبها .

(٤) فالكتاب هو الكتاب : كما في (م) فقط ؛ وفي سائر النسخ : فالكتاب الكتاب .

(٥) ما بين المقربين ساطع من (م) ، (ق) : .

[وقالوا : هي الخطأ أيضا ، إذ الرواية والإسناد^(١) يكتب بالخط ، وذلك لأن الأثر من الأثر ، فالعقل الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد ، ويقيد ذلك بالخط ، فيكون ذلك كله من آثاره .

وقد قال تعالى في نعت المنافقين : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُزِيلَ إِلَيْكَ وَمَا أُزِيلْ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنِ يَتَمَنَّوْا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا • وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا • فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْ مَصِيئَةً يَدْعُوا إِلَيْنَا أَلَيْسَ لَنَا بِمَكْرَمَةٍ يَتْلِفُونَ بِهَا لَكُمْ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا • أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [سورة النساء : ٦٠-٦٣] .

وفي هذه الآيات أنواع من العبر الدالة على ضلال من تعالى إلى غير الكتاب والسنة ، وعلى غفائه ، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأمة الشريفة وبين ما يسميه هو عقليات من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب ، وغير ذلك من أنواع الاعتبار .

(١) ما بين المعرفين ساطع من (م) ، (ق) .

(٢) م ، ق : يكتب الخط .

(٣) بيان وسخاها : ويقيد بالخط فيكون كل ذلك .

(٤) بيان وسخاها : من العبر من الدلالة على ضلال من جأكم .

٢٢/١ / فن كان خطؤه لتضربه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلا ،
أو لتضديه حدود الله بسلوك السبيل التي نهي عنها ، أو لاتباع هواه بغير هدى
من الله - فهو الظالم لنفسه ، وهو من أهل الوعيد ، بخلاف المجتهد في طاعة الله
ورسوله باطنا وظاهرا ، الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله ، فهذا
مغفوره خطؤه ، كما قال تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ
كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفِرُّقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا
وَأَطَعْنَا خُفِّرْنَاكَ رَبَّنَا إِلَى قَوْلِهِ : (رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا لِنَفْسِنَا أَوْ أَضِلَّانَا)
[سورة البقرة : ٢٨٥ ، ٢٨٦] . وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله
عليه وسلم أن الله قال : « قد فعلت » . وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس :
« أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة
إلا أعطى ذلك » . فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين ، وأن الله
لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا .

وأما قول السائل :

« هل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق والحال هذه ؟ »

(١) بيان واستنباط : السبل .

(٢) الحديث مع اختلاف الروايات في : مسلم ١١٥/١ - ١١٦ (كتاب الإيمان ، باب أنه
سهلة وما لم يكلف إلا ما يطاق) ؛ المسند (ط) ، الموطأ ٣٤١/٣ - ٣٤٢ (رقم ٢٠٧٠) ،
٣١ - ٣٠/٥ (رقم ٣٠٧١) ؛ سنن الترمذي ١١٢/١١ - ١١٣ (كتاب التفسير ، سورة البقرة) .
ونظر الحديث برواياته المتقدمة في تهذيب الطبري (ط) . الموطأ ١٤٢/٦ - ١٤٥ . وانظر أيضا
١٠٤/٦ - ١٠٥ .

(٣) فيه : كذا في (بيان) واستنباطه ، وفي (ر) ، (ص) : عه . وسقطت الكلمة من (م) ، (ق) .
(٤) الحديث في : مسلم ٥٥٤/١ (كتاب صلاة المسافرين ، باب فضل الفاتحة وعرواتها سورة
البقرة) من ابن عباس رضي الله عنهما وفيه أن ملكا نزل من السماء فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : أأبشر
بنورين أو تبتئما لم يؤتيا نبي قبلك ؟ فاتحة الكتاب وعرواتها سورة البقرة ، لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيت .

الرد على المسألة
الخاصة

فيقال : هذه العبارة ، وإن كثرت تنازع الناس فيها نفيًا وإيجابًا ، فيجب أن يعرف أن الخلاف المتيقن فيها نوعان :

أحدهما : ما اتفق الناس على جوازه ووقوعه ، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يطلق .

والثاني : ما اختلفوا على أنه لا يطلق ، لكن تنازعوا في جواز الأمر به ، ولم يتنازعوا في عدم وقوعه .

فأما أن يكون أمر اتفق أهل العلم والإيمان على أنه لا يطلق ، وتنازعوا في وقوع الأمر به — فليس كذلك .

تنازع الظاهر
في الاستطاعة

فالنوع الأول : كتنازع المتكلمين من مذهب [القدر] ورفقائه في استطاعة العبد ، وهي قدرته وطاقته : هل يجب أن تكون مع الفعل لا قبله ، أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل : أو يجب أن تكون معه ، وإن كانت متقدمة عليه ؟

لمن قال بالأول ، لزمه أن يكون كل عبد لم يقبل ما أمر به قد كُلف مالا / يطيقه إذا لم تكن عنده قدرة إلا مع الفعل ، ولهذا كان الصواب الذي عليه عقيدو المتكلمين وأهل الفقه والحديث والتصوف وغيرهم ما دل عليه القرآن ، وهو أن الاستطاعة — التي هي مناط الأمر والنهي ، وهي المصححة للفعل — لا يجب أن تقارن الفعل ، وأما الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنة له .

٣٣/١

(١) بيان والفتاوى الكبرى : وإن تنازع .

(٢) عدم : ساقطة من (بيان) .

(٣) م ، ق ، ر ، س ، ط ، من مذهب ورفقائه .

(٤) قال القتيبي في تعريف الاستطاعة في كتاب استطلاحات الفنون ٩١٥/٤ : «خلق على معين ، أحدهما : مرض يعتقد أنه تعالى في الجبر أن يفصل به الأعمال الاختيارية وهي طاعة الفعل ، والجمهور على أنها شرط لأداء الفعل لا طاعة . وثانيها : سلامة الأسباب والآلات والجوارح » . وانظر من الاستطاعة ومقارنتها لفعل أو تقدمها عليه : المرحب السابق ٩١٥/٤ — ٩١٦ ، البرقيات الجرجاني مادة القدرة ، ص ١٥١ ، الفصل لاين : ٢٢/٣ — ٢٣ — ٤٣ .

(٥) لا قبله : ساقطة من (بيان) والفتاوى الكبرى .

(٦) — ٦ : ساقطة من (بيان) والفتاوى الكبرى .

فالأولى : كقوله تعالى : (وَبِهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلِهِ) [سورة آل عمران : ٩٧] . وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصريث : « صل قائمًا ، فإن لم تستطع فقاعدا ، فإن لم تستطع فعلى جنب ^(١) » . ومعلوم أن الحج والصلاة يجبان على المستطيع ، سواء فعل أو لم يفعل ، فلم أقرب هذا الاستطاعة لا يجب أن تكون مع الفعل .

والثانية : كقوله تعالى : (مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ) [سورة هود : ٢٠] ، وقوله : (وَحَرَّضْنَا بِهِمْ يُوسُفَ الْكَافِرِينَ حَرِّضْنَا اللَّهُ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ مِّنْ ذُرِّيٍّ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) [سورة الكهف : ١٠١] ، [١٠٢] على قول من يفسر الاستطاعة بهذه .

وأما على تفسير الصلابة والجمود ، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك طعيم ، وصعوبته على نفوسهم ، ففوسهم لا يستطيع إرادته ، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه ، وطبقة حال من ضده هواء أو رايه الفاسد من استماع كتب الله المنزلة واتباعها ، وقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك . وهذه الاستطاعة هي المتعارفة للفعل الموجبة له ، وأما الأولى فبالولا وجودها لم يثبت التكليف كقوله :

- (١) الحديث : البخاري ١٨/٢ ، كتاب التفسير في الصلاة ، باب إذا لم يكن لأحد صل على جنب ؛ سنن أبي داود ٢٥٠/١ ، كتاب الصلاة ، باب في صلاة القاعد ؛ سنن الترمذي ١٩٩/٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ؛ سنن ابن ماجه ٢٨٦/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في صلاة المريض ؛ المستط (ط) المحلى ٤/٢٦٤ .
- (٢) ق ٤ ر ٤ ص ٤ ، بيان الآثار الكبرى ١/٢٨٦ ، يجب ؛ نظري الرياض ؛ مجب .
- (٣-٢) : سائل من (بيان) ؛ الآثار الكبرى .
- (٤) ق ٤ ق ٤ ، وهذا .
- (٥) بيان ويستطاع ؛ هراء ودايه .
- (٦) بيان ويستطاع ؛ بقوله .

(فَأَقْرَأُوا اللَّهَ مَا اسْتَلْظَمْتُمْ) [سورة النازعات : ١٦] ، وقوله : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) . [سورة الأعراف : ٤٢] ، وأمثال ذلك ؛ فهؤلاء المفرطون والمعتدون في أصول الدين إذا لم يستطيعوا سَمَحَ ما أنزل إلى الرسول فهم من هذا القسم .

وكذلك أيضا تنازعهم في المأمور به الذي علم الله أنه لا يكون ، أو أخبر مع ذلك أنه لا يكون ، فمن الناس من يقول : إن هذا غير مقرر عليه ، كما أن خالية القدرة يمتنع أن يتقدم علم الله وخبره وكتابه بأنه لا يكون ، وذلك / لاضفاق الفريقين على أن خلاف المعلوم لا يكون ممكنا ولا مقصورا عليه .

تنازعهم في المأمور به الذي علم الله أنه لا يكون

٢٤/١

وقد خالفهم في ذلك جمهور الناس ، وقالوا : هذا منقوض عليهم بقدرة الله تعالى ، فإنه أخبر بقدرته على أشياء ، مع أنه لا يفعلها ، كقوله : (يَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوِّىَ بَنَاتُهُ) [سورة القيامة : ٤] ، وقوله : (وَلَا تَأْتِيهِ دُعَاءٌ بِهِ لِقَادِرُونَ) [سورة المؤمنون : ١٨] ، وقوله : (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ) [سورة الأنعام : ٦٥] ، وقد قال : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً) [سورة هود : ١٨] ، ونحو ذلك مما يخبر أنه لو شاء لفعله ، وإذا فعله فأنما يفعله إذا كان قادرا عليه ، فقد دل القرآن على أنه قادر عليه يفعله إذا شاءه ، مع أنه لا يشاؤه .

وقالوا أيضا : إن الله يعلم على ما هو عليه ، فيعلمه ممكنا مقصورا بالبعد ، فيواقع ولا كائن لعلم إرادة العبد له ، أو ليفضيه إياه ، ونحو ذلك ، لا ليجزه عنه .

وهذا التراجع يزول بقوة القدرة^(١) عليه كما تقدم ، فإنه غير مقدور القدرة المقارنة للفعل ، وإن كان مقدوراً القدرة المصححة للفعل التي هي مناط الأمر وانتهى .
وأما النوع الثاني : فكأنهم حمل أن المجاز من الفعل لا يطبق ، كما لا يطبق الأعمى والأفطع والزمن تقط المصحف وكتابه والطيران ، فمثل هذا النوع قد اتفقوا على أنه غير واقع في الشريعة ، وإنما نازع في ذلك طائفة من النلاة المائلين إلى الجبر من أصحاب الأشعرى^(٢) ومن واقعهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم^(٣) ، وإنما تنازعا في جواز الأمر به فضلا ، حتى نازع بعضهم في المنتفع لذاته ، كالجلب بين الضدين والتقيضين : هل يجوز الأمر به من جهة العقل ، مع أن ذلك لم يرد في الشريعة ؟ ومن غلا فزعم وقوع هذا الضرب في الشريعة — كن يزعم أن أبا حنبل كلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن^(٤) — فهو مبطل في ذلك عند عامة أهل القبلة من جميع الطوائف ، فإنه لم يقل أحد : إن أبا حنبل أسمع هذا الخطاب المتضمن أنه لا يؤمن ، وإله أمر مع ذلك بالإيمان ، كما أن قوم نوح لما أخبر نوح عليه السلام : أنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن ، لم يكن بعد / هذا يأمرهم بالإيمان بهذا الخطاب ، بل إننا قدّر أنه أخبر بصليبه النار

٢٥/١

(١) طه : ساقط من ر ، ص ، وفي بيان وسختيا : يخرج القدرة طه .

(٢-٢) : ساقط من (بيان) وسختيا .

(٣) يقول الجبرياني في « الترهات » ص ٦٥ : « الجبري هو من الجبر ، وهو استأصل المبدأ إلى الله تعالى ، والجبرية اثان : موصلة ثبت اليه كسبا في الفعل كالاشعرية ، ومخالفة لا تثبت كالطبيعة » . وانظر ما ذكره من الجبرية في منهاج السنة ١/٥ ط ٢ : كشف اصطلاحات القرون ١/٢٢٠ .

(٤) في ر ، ص : كلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن ، وكتب فوق كلمة « يؤمن » الأول بمحرف صغيرة : « كذا » .

(٥-٥) : ساقط من بيان وسختيا .

(٦) طه السلام : زيادة في (ر) .

المستلزم لموته من الكفر وأنه مع هذا الخطاب ، ففي هذا الحال اقتطع تكليفه ، ولم ينفعه إيمانه ^(١) ، حيث لا بد من إيمان بعد ميانة المذنب ، قال تعالى :
 ﴿ فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَعَهُمْ إِيمَانُمْ كَمَا رَأَوْا بِأَسَآءِ ﴾ [سورة غافر : ٨٥] ، وقال تعالى :
 ﴿ الْآنَ وَقَدْ قَسَمْتَ بِئِمْ وَكَنتَ مِنَ الْمَقْصِلِينَ ﴾ [سورة يونس : ٩١] .

والمقصود هنا التنبيه على أن التزاح في هذا الأصل يتنوع : تارة إلى الفعل المأمور به ، وتارة إلى جواز الأمر . ومن هنا شبهة من شبه ^(٢) من التكليفين على الناس حيث جعل القسمين قسما واحدا ، وادّعى تكليف مالا يطلق مطلقا ، ولو تفرع بعض الأقسام التي لا يهلها عامة الناس ^(٣) من باب مالا يطلق ، وبالتفصيل لا يتعلق بمسائل الأمر والنهي ، وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر .

ثم إنه جعل جواز هذا القسم مستلزما لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه ، وقاس أحد التوجيهين بالآخر ، وذلك من الأقيسة التي اتفق المسلمون ، [بل وسائر أهل المال ^(٤)] ، بل وسائر العقلاء على إطلاقها ، فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال كقوله : إن القدرة مع الفعل ، أو إن الله ^(٥) علم أنه

(١) بيان ونسنتها : الإيمان .

(٢) م ، ق ، رد شبهة من شبه ، بيان : ونسنتها ، ومن هنا شبهة من شبه .

(٣) بيان ونسنتها : عامة المسلمين ، وسقطت كلمة « الناس » من (د) .

(٤) جواز : ساقطة من (د) فقط .

(٥) ما بين المعرفتين زيادة في « بيان » ونسنتها .

(٦) بيان ، القنارى الكبرى : قوله .

(٧) م ، ق ، د أن .

لا يفعل [هل] العايز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه — فقد جمع بين ما يسم^(١)
الفرق بينهما بالاضطرار حسلا ودنيا ، وذلك من مثرات الأهواء بين القسدية
واخوانهم الجبرية .

وإذا حُرف هذا لإطلاق القول بتكليف ما لا يطلق من البدع الحادثة
في الإسلام ، كإطلاق القول بأن النباد يجبرون على أقسامهم ، وقد اتفق سلف
الامة وأئمتها على إنكار ذلك ، وقد من يظلمه ، وإن قصد به الرد على القسدية
الذين لا يقررون بأن الله خالق أفعال العباد ، ولا بأنه شاء الكائنات ، وقالوا :
هذا رد بدعة ببذعة ، ويقابل الفاسد ، بالفاسد ، والباطل بالباطل .

/ ولولا أن هذا الجواب لا يمتثل البسط لذكرت من تبصرون أقوالهم في ذلك
ما يبين ردهم لذلك .

وأما إذا فصل مقصود الناقل ، وبين بالبيان التي لا يشبه الحق فيها بالباطل
ما هو الحق ، وميز بين الحق والباطل — كان هذا من الفرقان ، ونرجع الميزين
حيث قد ذم به أمثال هؤلاء الذين وصفهم الأئمة بأنهم يخفون في الكتاب^(٢)
غالفون للكتاب^(٣) ، متفقون على ترك الكتاب^(٤) ، وأنهم يتكلمون بالمشابهة من الكلام ،

(١) هل : مائة من (م) ، (ق) ، (ر) ، (ص) ، ط .

(٢) ر ، ص ، ط ، بيان : انتهى الكبر : ما علم .

(٣) بيان (ص ١١٥) : مثار : انتهى الكبر ٢٨٧/١ : مثل .

(٤) بيان ونسناها : الناس .

(٥) يقول الجبريات في التصرفات : «القسدية هم الذين يزعمون أن كل محد خلق قبله ولا يردون
الكفر بالخاص بتقديره تعالى» وانظر ما ذكره من القسدية في نتائج السة ١/٥ ملحق ١ .

(٦) ر ، ص ، ط : فيها الحق .

(٧) بيان ونسناها : كتاب الله .

[ويعرفون الكلم من مواضعه] ^(١)، ويخمدون جهال الناس بما يأمسون عليهم، ولهذا كان يدخل عندهم الحيرة في معنى القدرة المضمومين، لخوضهم في القدر بالباطل إذ هذا جماع المني الذي ذمت به القدرة .

ولهذا ترجم الإمام أبو بكر الخليل في كتاب «السنّة» ^(٢) فقال : الرد على القدرة، وقولهم : إن الله أجبر العباد على المعاصي ، ثم روى عن عمرو بن عثمان عن بقية ابن الوليد قال : سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر، فقال الزبيدي : أمر الله أعظم ، وقدرته أعظم من أن يعسر أو ييسر ، ولكن يقضى ويقتدر ، ويخلق ويحيل يده على ما أحب . وقال الأوزاعي ^(٣) : ما أعرف لجبر أصلا من القرآن ولا السنّة ^(٤) ، فأجاب أن أقول ذلك ، ولكن القضاء والقدر والخلق والجبر ، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما وضعت هذا مخافة أن يرباب رجل تأبى من أهل الجحاة والتصديق .

(١) ما بين المقتربين زيادة في بيان ونسبتها .

(٢) بيان ونسبتها ؛ يشيرون .

(٣) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن حارون ، المعروف بالخليل ، من أئمة الحنابلة ، له تصانيف الفرائض والكتب السائرة مثل «الجامع» و«البيان» و«السنّة» ، توفي سنة ٣١١ . انظر ترجمته في «طبقات الحنابلة» ١٢/٢ - ٤١٥ ، «تذكرة الحفاظ» ٤٧/٣ ، بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣/٢١٣ - ٣١٤ ، الأعلام ١٩٦/١ .

(٤) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن محمد الأديني ، نسبة إلى قبيلة الأزد ، إمام الشام في القلة والحديث ، وله يطبع سنة ٨٨ وتوفي في بيروت سنة ١٥٧ . مرض طيلة القضاء فاستع من كتبه «السنن» في القلة و«المسائل» . انظر ترجمته في : «تذكرة الحفاظ» ١/١٧٨ - ١٨٣ ؛ «ديوان الأيمان» ١/ ٣١٠ - ٣١١ ؛ «تجليب التليب» ٦/٢٣٨ - ٢٣٩ ؛ «تليب الأسماء والمفاتيح» ١/ ١٣٤ ، ص ٢٩٨ - ٣٠٠ ؛ «المرح والتبديل» ١/ ٤١ ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ؛ «الأعلام» ٩٤/٤ .

(٥) بيان ونسبتها ؛ في القرآن ولا في السنّة .

(٦) تأبى : ساقطة من بيان ، التناوى الكبرى ، و ، ص ، ط .

فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الأجوبة .

أما الربيدى - محمد بن الوليد صاحب الزهرى - فإنه قال : أمر الله أعظم ، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ، ففى الجبر .

وذلك لأن الجبر المعروف فى اللغة : هو إلزام الإنسان بخلاف رضاه ، كما يقول الفقهاء فى باب النكاح : هل تجبر المرأة على النكاح أولا تجبر ؟ وإذا عضلها الولي ماذا تصنع ؟ فيمنون يجبرها / إنكاحها بدون رضاها واختيارها ، ويمنون يعضلها ٢٧/١ منها بما ترضاه وتمتاره ، فقال : الله أعظم من أن يجبر أو يعضل ، لأن الله سبحانه قادر على أن يعمل البعد عتارا راضيا لما يفعله ، وبمفضا وكارها لما يتركه ، كما هو الواقع ، فلا يكون البعد مجبورا على ما يحبه ويرضاه ويريد ، وهى أفضاله الاختيارية ، ولا يكون معضولا عما يتركه ، فيفضيه ويكرهه ، أولا يريد ، وهى تروكه الاختيارية .

وأما الأوزاعى فإنه منع من إطلاق هذا اللفظ ، وإن حى به هذا المعنى ، حيث لم يكن له أصل فى الكتاب والسنة ، فيفضى إلى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر فى إرادة الباطل ، وذلك لإسوع ، وإن قيل : إنه يراد به معنى صحيح .

(١) أبو الحليل محمد بن الوليد بن حاصر الربيدى ، من أهل حمص . قال ابن سعد : كان أمم أهل الشام بالهجرى والحديث ، وله سنة ٧٩ وتولى سنة ١٤٩ . انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٤٥٠/٢ طبعات ابن سعد ٤٦٥/٧ (وقال : تولى سنة ١٤٨) ؛ الأعلام ٣٥٨/٧ .

(٢) بيان ونسختها : محيا .

(٣) بيان ونسختها : مختاره .

(٤) القاموس الكبير ، فتاوى الراى : ولا يريد .

(٥) بيان ونسختها : أريد .

قال الخلال : أخبرنا أبو بكر المروزي^(١) ، قال : سمعت بعض المشيخة يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : أنكر سفيان الثوري « جبر » وقال : « الله جبر العباد » . قال المروزي : أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي جبر عبد القيس ، يعني قوله الذي في صحيح مسلم : « إن فيك لخلقين يحبهما الله : الحلم والأناة » . فقال : أخطين تفعلتُ بهما ، أم خلقين جُعلتُ عليهما ؟ فقال : بل خلقين جُعلت عليهما . فقال : الحمد لله الذي جعلني من خلقين يحبهما الله » .

ولهذا اصحح البخاري وغيره على خلق أفعال العباد بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۖ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۖ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۚ ﴾ [سورة المعارج : ١٩ - ٢١] فأخير [تعالى] أنه خلق [الإنسان] على هذه الصفة^(٢) .

(١) القناري الكبرى : أئمة المروزي ، بيان ، فتاوى الرياض ، ط : أئمة المروزي ، ص : أخبرنا المروزي .

وهو أبو بكر أحمد بن علي بن حميد بن إبراهيم المروزي القناري ، ثقة حافظ ، مات سنة ٢٩٢ . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/٦٦٣-٦٦٤ ؛ طبقات الذهب ٢/٢٠٩ ؛ الأعلام ١/١٦٤ .

(٢) غر سفيان بن حميد بن سرور الثوري ، من بني ثور ، حدث وأمام في علوم الدين ، ولد سنة ٩٧ وتوفي سنة ١٩٦ . انظر ترجمته في : ذلك الأعلام ١/٧٨-٧٩ ؛ الرغبات ٢/١٢٧-١٢٨ ؛ طبقات ابن سعد ٦/٣٧١-٣٧٤ ؛ تهذيب التهذيب ١/١١١-١١٥ ؛ تاريخ بغداد ١/١٥١-١٥٨ ؛ الأعلام ٢/١٥٨ .

(٣) بيان ونسخها : الجبر .

(٤) م : ق ، تفتيح . وفي نسخة أحمد (ط . الحلبي) ٧/٤ : خلقين .

(٥) الحديث مع اختلاف في الألفاظ في : مسلم ١/٤٨ ، ٤٩ ؛ كتاب الإيمان ، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ، ٤ ابن ماجه ٢/١٤٠ ؛ كتاب الزهد ، باب الحلم ، ٤ التلخيص (ط . الحلبي) ٢/٢٣ ، ٢٠٦/٤ .

(٦) بيان ونسخها : الأفعال .

(٧) ما بين المقتربين زيادة في : القناري الكبرى ، فتاوى الرياض .

(٨) ألفرد الجناري بابا من أرباب كتاب التوحيد في صحيحه ٨/١٥٩ الكلام على هذه الآيات ، وأورد حديثا يحصل بها .

وَأُحْضِجْ غَيْرَهُ بِقَوْلِ الْخَلِيلِ [عَلَيْهِ السَّلَام] : (رَبِّ اجْعَلْ لِي قُرْبًا مِّنَ الْعَمَلَةِ وَمِنَ الْقُرْبَىٰ) [سورة ابراهيم : ٤٠] ، وبِقَوْلِهِ : (رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ) [سورة البقرة : ١٢٨] .

وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي ، لأن الزبيدي في الجبر ، والأوزاعي منع إطلاقه ، إذ هذا اللفظ قد يحتمل معنى ^(٣٦) صهيماً ، فنهى قد يقتضى في الحق والباطل .

كما ذكر الخلال ما ذكره جده الله بن أحمد في كتاب « السنة » فقال :
حدثنا محمد بن بكر ، حدثنا أبو مشر ، حدثنا يعلى بن محمد بن كعب قال : « إنما
يُسمى الجبار لأنه يحرق الخلق على ما أراد » فإذا امتنع من إطلاق اللفظ المحمل
المتحمل المشبهة زال المحذور وكان أحسن من نفيه ، وإن كان ظاهرا في المحتمل
المعنى التماسد خشية أن يظن أنه ينفي المعنيين جميعا .

وهكذا يقال في قتي الطاقة من المأمور^(٧) ، فإن إثبات الخبر في المخطوط نظير
 صلب الطاقة في المأمور: وهكذا كان يقول الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة .

(١-١) : سائط من بيان ونسختها .

(۲) عليه السلام : زيادة في (ر) .

(۳) قد : ساقطة من (یمان) ونسختها .

(۱) حدیثاً پہلے عن : سابق من (ر)، (ص)، (پان)، القاری الکبریٰ .

(٥) المحصل : ساعة من (بيان) والفتاوى الكبرى .

(٦) المحصل : ساقطة من (ر)، (ص)، (جيان)، الفتاوى الكبرى .

(۷) بیان و جستارها : مل .

• $\mathbb{K} = \mathbb{Q}(\sqrt{2})$ (A)

قال الخلال : أنبأنا الميموني قال : سمعت أبا عبد الله — بنى أحمد بن حنبل
 يناظر خالد بن خديش^(١١) — بنى في القدر — فذكروا رجلا ، فقال أبو عبد الله :
 « إنما أكره من هذا أن يقول : أجبر الله » .

وقال : أنبأنا المروزي : قلت لأبي عبد الله : رجل يقول : إن الله أجبر العباد ،
 فقال : « هكذا لا تقول » ، وأنكر هذا وقال : (يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)
 [سورة النحل : ٩٣] .

وقال : أنبأنا المروزي قال : كتب إلى عبد الوهاب في أمر حسن بن خلف
 الكعبي ، وقال : إنه يتره من ميراث أبيه ، فقال رجل قندري^(١٢) : إن الله لم يجبر
 العباد على المعاصي ، فرد عليه أحمد بن رباح ، فقال : إن الله جبر العباد على
 ما أراد ، أراد بذلك إثبات القدر . فوضع أحمد بن علي كتابا يوضح فيه ، فأدخلته
 على أبي عبد الله ، فأخبرته بالقصة ، فقال : « ويضع كتابا ؟ » وأنكر عليهما جميعا :
 على ابن رباح حين قال : جبر العباد ، وعلى القندري حين قال : لم يجبر ، وأنكر^(١٣)
 على أحمد بن علي وضعه الكتاب واحتجابه ، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب ،
 [سورة النحل : ٩٣] .

(١) م ، ق ، و ، ص ، ط : خراش . وهو قال في تقريب التليپ « خالد بن خديش أبو الحسن
 المجلي مولاهم البصري ، صدوق يخطي » من القاهرة ، مات سنة أربع وعشرين ومائتين . وانظر :
 طبقات الخنابة ١/ ١٥٢ — ١٥٣ وفيها أنه توفي سنة ٢٢٣ ٤٥ تليپ التليپ ٣/ ٨٥ — ٨٦ .

(٢) م ، ق ، و ، ص ، ط : ذكره .

(٣) بيان : لا تقول ؛ انتهى الكعبي ، فادري الرياضي : لا تقول .

(٤) بيان ونسختها : ص ، ط : تتره .

(٥) م ، ق ، و ، ص ، ط : فقال رجل قندري قال .

(٦) بيان ونسختها : الذي قال .

(٧) فادري الرياضي : على أحمد بن علي في وضعه ؛ بيان ؛ انتهى الكعبي ؛ على أحمد بن علي وضعه .

وقال لي : يجب على ابن ربيعة أن يستغفربه لما قال : جبر العباد . فقلت لأبي عبد الله : فما الجواب في هذه المسألة ؟ قال : (يُغْلَبُ مَنْ يَشَاءُ وَيُغْلِبُ مَنْ يَشَاءُ) [سورة النحل : ٩٣]

قال المروزي في هذه المسألة : إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذي قال : لم يجبر ، وحل من رد عليه : جبر ، فقال أبو عبد الله : « كلنا ابتدع رجل بدعة اتبع الناس في جوابها » . وقال : يستغفربه الذي رد عليهم بمسندة ^(١) ، وأنكر على من رد بشيء من جلس الكلام ، إذ لم يكن له فيه إمام تقدم ^(٢) . قال المروزي : / فإنا كان بأسرع من أن تقدم أحمد بن علي من حكيما ، ومعه مشيخة وكتاب من أهل حكيما ، فأدخلت أحمد بن علي إلى أبي عبد الله ، فقال : يا أبا عبد الله ، هو ذا الكتاب أدفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه ، وأنا أقوم على منبر حكيما وأستغفر الله عن وجهي ، فقال أبو عبد الله : ينبغي أن يقبلوا منه ، فرجعوا ^(٣) له .

وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع ، وتكلمنا على الأصل الفاسد الذي ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذي يسمونه جبرا ينافي

(١) بيان ونسختها : ينزل الله .

(٢) بيان ونسختها : اتسموا في جوابها .

(٣) م ، ق ، ر ، ص ، ط : الذي .

(٤) إذا : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : إذا .

(٥) ر ، ص ، ط ، بيان ونسختها : فيها .

(٦) بيان ونسختها : مقدم .

(٧) فتاوى الرياض : حكي . وقال ياقوت في « معجم البلدان » : اسم لمدينة من نواحي جبل تريب

صربيتين وأما « ينذا » وبين بغداد عشرة فراسخ .

(٨) فتاوى الرياض : الفتاوى الكبرى ، أن قبلها منه فرجعوا إليه .

الأمر والنتهى، حتى جعله التقديرية متافيا للأمر والنتهى مطلقا، وجعله طائفة من الجبرية متافيا لحسن الفعل وقبحه، وجعلوا ذلك مما احتملوه في حق حسن الفعل وقبحه القائم به، المعلوم بالفعل .

ومن المعلوم أنه لا يتناق ذلك إلا كما يتنافيه بمعنى كون الفصل ملائما للقابل وثانها له، وكونه متافيا للقابل وضارا له^(١).

ومن المعلوم أن هذا المعنى — الذى يسموه جبرا — لا يتناق أن يكون الفعل ثانيا وضارا، ومصلحة ومفسدة، وجالبا للذة وجالبا للألم .

فلم أنه لا يتناق حسن الفعل وقبحه، كما لا يتناق ذلك، سواء كان ذلك الحسن معلوما بالعقل، أو معلوما بالشرع، أو كان الشرع مشتقا له لا كاشفا عنه .

وأما قول السائل :

« ما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يصمم من الوقوع في المهالك ، وقد كان حريصا على هدى أمته ؟ » .

الرد على المسألة
السادسة

نقول : هذا السؤال مبنى على الأصل الفاسد المتقدم المركب من الإعراض عن الكتاب والسنة، وطلب الهدى في مقالات المختفين المتقابلين في التنفى والإثبات للبيانات المجهلات المشتبهات، الذين قال الله فيهم : (وَلِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ

(١) ص : التقديرية .

(٢) م ، ق : احتملا .

(٣) خاتمتها الرسالة فى استحقاق النظرى الكبرى ١/ ٣٩٠ ، فاضل الرياض ٢/ ٣٢٦ . وأما فى نسخة (بان) فهو مستطرد بمقدار روية تنزيها ، ويبدأ الكلام بعد ذلك (ص ١٢١) بتاريخ ٦٨ من سورة النساء وفى قوله تعالى : (صراطا مستقيما) وهو فى السطور الأخيرة من ص ١٠ من طبة بربلاق . ولعل هذا سقط من الرأى . جعل القاص قبله حين (الفتاوى الكبرى ، فاضل الرياض) بطل أن الرسالة قد بلغت التباينة .

لَيْفِي شِقَاقِي يَسِيدُ) [سورة البقرة : ١٧٦] ، وقال تعالى : (وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا) [سورة يونس : ١٩] ، وقال تعالى : (وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَيْنَهُمْ) [سورة آل عمران : ١٩] ، وقال تعالى : (فَقَطَّوْا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَيَرْحُونَ) [سورة المؤمنون : ٥٣] .

وقد تقدم التنبيه على منشأ الضلال في هذا السؤال وأمثاله ، وما في ذلك من العبارات المتشابهات للمجملات المتباعدات ، سواء كان الحديث هو اللفظ ودلالته ، أو كان الحديث هو استعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى ، كلفظ «أصول الدين» حيث أدخل فيه كل قوم من المسائل والدلائل ما ظنوه هم من أصول دينهم ، وإن لم يكن من أصول الدين الذي يثبت الله به رسالته^(١) ، وأزيل به كتبه ، كما ذكرنا ، وأنه إذا منع إطلاق هذه المجملات للحديث في النفي والإثبات ، ووقع الاستفسار والتفصيل تبين سواء السبيل .

وبذلك يتبين أن الشارع عليه الصلاة والسلام نص على كل ما معهم من الماهيات نصاً قاطعاً للعدوه وقال تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ) [سورة التوبة : ١١٥] ، وقال تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) [سورة المائدة : ٣] . وقال تعالى : (لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بِمَا أُرْسِلَ) [سورة النساء : ١٦٥] ، وقال تعالى : (وَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ) [سورة النور : ٥٤] ، وقال :

(١-١) : ما حظ من (ج) .

(٢) : ق : رسوله .

(إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي يَأْتُونَ) (سورة الاسراء: ۹)، وقال تعالى :
 (وَلَوْ أَنَّهُمْ قَبَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَلِيمًا • وَإِذَا لَا يَتَذَكَّرُ لَهُمْ
 لَعَذَابُهُمْ أَجْرًا عَظِيمًا • وَلَقَدْ تَنَبَّأَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) [سورة النساء: ۶۶ - ۶۸] ،
 وقال تعالى : (قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ • يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ
 رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ) [سورة المائدة : ۱۵ ، ۱۶] .

وقال أبو زر « لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه
 [في السماء ^(۱)] إلا ذكر لنا منه علما » . وفي صحيح مسلم : « أن بعض المشركين قالوا
 لسلمان : لقد علمكم نبيكم كل شيء حتى انخرأه ، قال : أجل » . وقال صلى الله عليه وسلم :
 « تركتم كل البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بدي إلا هالك » ^(۲) . وقال :

(۱) في السماء : زياده في بيان (ص ۱۲۱) .

(۲) بيان : ذكرنا .

(۳) ورد هذا الأثر في موضعين من مست أحد (ط. الخليل) ۱۵۳/۵ وفيه : « لقد تركنا جد صلى
 الله عليه وسلم وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا به علما » ، ۱۶۲/۵ وفيه : « لقد تركنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يقلب في السماء طائر إلا ذكرنا به علما » .

(۴) بيان : لسلمان القليل .

(۵) م ، ق ، و ، انخرأه • وأثبت عن (بيان) ص ۱۲۱ .

(۶) في (بيان) كلمة الحديث كعبت بغير يخالق لونه لأن الخير الأصل في المخلوطة وإن كان انحط
 يشابه غلط ناطع الرسالة ، ونسبها « لقد نبأنا أن تسقط القبة بناطع أربول وإن تسننن باليمين أو تسننن
 بجمع أو عظم » .

والحديث في : مسلم ۲۲۳/۱ (كتاب الطهارة ، باب الاستنجاء) ، الترمذی ۳۲/۱ (أبواب الطهارة ،
 باب الاستنجاء ، بالجماعة) ، القسائي ۳۶/۱ ، ۵۰ (كتاب الطهارة ، باب البول في الإناث) ، ابن ماجه
 ۱۱۵/۱ (كتاب الطهارة وسننها ، باب الاستنجاء بالجماعة) . والحديث في سنن أبي داود وفي مستد أحمد .
 (۷) جاء هذا الحديث في موضعين من سنن ابن ماجه الأول ۵/۱ (المقدمة ، باب اتباع سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم) من أبي البرداء ، رضي الله عنه قال : خرج طينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن
 نذكره وننقده ... وفيه « ... وأما الله فقد تركتم كل مثل البيضاء ، ليلها كنهارها سواء » .
 ۱۶/۱ من الرياض بن سارية رضي الله عنه وهو أقرى يرواه ما ورد هنا . وجاء الحديث في الترمذی
 والترمذی ۵۲/۱ من الرياض ، وقال الترمذی : « رواه ابن أبي حاتم في كتاب السنة بإسناد حسن » .

« ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به، ولا من شيء يبعدكم من النار إلا وقد حدثتكم عنه »، وقال: ^(١) « ما بعث الله من نبي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يصله وخيرا لهم، وينهاهم عن شر ما يصله شرما لهم ».

وهذه الجملة ينظم تفصيلها بالبحث والنظر والتفحص والاستقواء، والطلب لعلم هذه المسائل في الكتاب والسنة، فمن طلب ذلك وجد في الكتاب والسنة من النصوص القاطمة للغير في هذه المسائل ما فيه غاية الهدى والبيان والشفاء ^(٢).

وذلك يكون بشيئين :

أحدهما : معرفة معاني الكتاب والسنة .

والثاني : معرفة معاني الألفاظ التي ينطق بها هؤلاء المخطئون، حتى يحسن أن يطبق بين معاني التثريب ومعاني أهل الخوض في أصول الدين، فيقتضي بين له أن الكتاب حاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، كما قال تعالى : (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ الْكِتَابُ وَمِنْذُ ذَلِكَ قَلِيلٌ لَمُتَّ بَيْنَ يَدَيْهِ أَلْفُ سَنَةٍ وَمَا تَأْخُذُ بِهَا النَّاسُ إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ مِنَ يَوْمِ عَدَّتِ الْأَلْفَ سَنَاتٍ وَكَانَ النَّاسُ يَوْمَئِذٍ يَخْلِفُ أُولَئِكَ فِي الدَّيَّاتِ الْمَبِيدِ) [سورة البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى : (وَمَا أَخْطَمَهُمْ)

(١) في (بيان) : إلا وقد حدثتكم به . وهذا ذلك يباين بقدر استكثاف .

(٢) بيان : ما بعث الله نبياً قبل .

(٣) غير : ساقطة من بيان .

(٤) بيان : مما يصله .

(٥) لم يتمكن من الاستدلاء إلى مكان هذا الحديث، والحديث الذي فيه .

(٦) بيان : تفصيلها ولم .

(٧) البدر : ساقطة من (بيان) .

(٨) بيان : الهدى والشفاء والبيان .

فِيهِ مِنْ تَحِيَّةٍ حَسَنَةٍ إِلَى اللَّهِ) [سورة الشورى: ١٠]، وقال: (فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) * أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَتَىٰ مِنْ قِبَلِكِ يُرِيدُونَ أَنْ يُضِلُّوكَ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُوكَ) [سورة النساء: ٥٩ - ٦١] *

ولهذا يوجد كثيرا في كلام السلف والأئمة النبی عن إطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات ، وليس ذلك نظرا لقيضين من الحق ، ولا قصور ، أو قصير في بيان الحق ، ولكن لأن تلك العبارة من الألفاظ الجميلة المتشابهة المشتبهة على حق وباطل ، ففي إثباتها إثبات حق وباطل ، وفي نفيها نفي حق وباطل ، فيمنع من كلا الإطلاعين ، بخلاف النصوص الإلهية فإنها تفرق الله بها بين الحق والباطل ، ولهذا كان سلف الأمة وأئمتها يعملون كلام الله ورسوله هو الإمام والفرقان الذي يجب اتباعه ، فيثبتون ما أنشأه الله ورسوله ، وينفون ما نفاه الله ورسوله ، ويعملون العبارات المحمّدية الجميلة المتشابهة ممنوعا من إطلاقها : فنيا وإثباتا ، لا يطلقون اللفظ ولا ينفونه إلا بعد الاستفسار والتفصيل ، فلذا تبيّن المعنى أثبتت حقه ونفى باطله ، بخلاف كلام الله ورسوله ، فإنه حتى يجب قبوله ، وإن لم يفهم معناه ، وكلام خير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه .

(١) و ، ص ، ط ، ينظر .

(٢) بعد كلمة الجملة في (بيان) ص ١٢٣ توجد كلمة «متشابهة» وهذا مقتضى إلى أول عبارة : لا يطلقون اللفظ ولا غيره ... الخ .

(٣) م ، ق : قنبا وإثباتا .

(٤) بيان : بين .

وأما المختلفون في الكتاب المختلفون له المختلفون على مفارقتها ، فبعض كل طائفة ما أصلته من أصول دينها الذي ابتدعته هو الإمام الذي يجب اتباعه ، وببعض ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من المصطلحات المتشابهات ، التي لا يجوز اتباعها ، بل يتعين حملها على ما وافق أصلهم الذي ابتدعوه ، أو الإعراض عنها وترك التدبر لها .

وهذان الصنفان يشبهان ما ذكره الله في قوله : (أَتَعْظُمُونَ أَنْ يُمِينُوا لَكُمْ وَاقْتَضَىٰ لَهُمُ الْيَمِينَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَمُوتُونَ مِنْ بَيْنِ مَا عَقَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ • وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِمَعْشُرٍ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ • أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُعْلِنُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ • وَيَتَّبِعُهُمُ الْكُفَرُ إِلَّا أَمَانًا • وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ • قَوْلِ الَّذِينَ يُكْتَبُونَ الْكِتَابَ يَظُنُّونَ أَنَّ اللَّهَ مُبْتَلًى سَهِيلًا قَوْلِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَتُكْفَىٰ زَكَاةً وَسَعًى أَتُكْفَىٰ بِهَا شُكْرُهُمْ قَوْلِ مَنْ ظَنَّنَا بِالنَّارِ أَنَّا مُنْقَلَبُونَ قَوْلِ الَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا اللَّهَ وَأَتَّخَذُوا نَبِيًّا قَوْلِ الْكَافِرِينَ أَتُسْأَلُنَا عَنِ هُوَ اللَّهِ لَعْنَةُ الْمُكَذِّبِينَ قَوْلِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَتُكْفَىٰ زَكَاةً وَسَعًى أَتُكْفَىٰ بِهَا شُكْرُهُمْ قَوْلِ مَنْ ظَنَّنَا بِالنَّارِ أَنَّا مُنْقَلَبُونَ قَوْلِ الَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا اللَّهَ وَأَتَّخَذُوا نَبِيًّا قَوْلِ الْكَافِرِينَ أَتُسْأَلُنَا عَنِ هُوَ اللَّهِ لَعْنَةُ الْمُكَذِّبِينَ) [سورة البقرة : ٧٥ - ٧٩] .

فإن الله ذم الذين يبرفون الكلم عن مواضعه ، وهو متناول لمن حمل الكتاب والسنة على ما أصله هو من البدع الباطلة ، وذم الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماناً ، وهو متناول لمن ترك تدبر القرآن ، ولم يعلم إلا مجرد تلاوة حروفه ، ومتناول لمن كتب كتاباً بيده مخالفنا لكتاب الله ليغال به دنياه ، وقال : / إنه من عند الله ، مثل أن يقول : هذا هو الشرع والدين ، وهذا معنى الكتاب والسنة ، وهذا

(١) هو : زيادة في (م) فقط .

قول السلف والأئمة ، وهذا هو أصول الدين الذي يجب اعتقاده على الأعيان أو الكفاية ، ومتناول^(١) لمن كتم ما عنده من الكتاب والسنة لتلايحتج به مخالفه في الحق الذي يقوله ، وهذه الأمور كثيرة جدا في أهل الأهواء جملة ، كالرافضة والجهمية ونحوهم من أهل الأهواء والكلام ، وفي أهل الأهواء ضعيفا ، مثل كثير من المشيبيين إلى الفقهاء مع شعبة من حال أهل الأهواء^(٢) . وهذه الأمور المذكورة في الجواب مبسطة في موضع آخر .

نهاية الإجابة
على السؤال

والله أعلم .

والمقصود هنا الكلام على قول القائل : « إذا تمارضت الأئمة السمعية والتقية ... إلخ » كما تقدم .

مرد إلى مناقشة
قانون التمارض

والكلام على هذه الجملة بنى على بيان ما في مقدمتها من التليس ، فإنها مبينة على مقدمات .

جواب إحمال

أولها : ثبوت تمارضها .

والثانية : انحصار التصحيح فيما ذكره من الأقسام الأربعة .

والثالثة : بطلان الأقسام الثلاثة .

والمقدمات الثلاثة باطلة .

(١) م ، ق : يقول .

(٢) بيان (ص ١٢٥) : وتارة ، وخرقا .

(٣) م ، ق : في .

(٤) بيان : .. الفقهاء والصوفية .

(٥) عند كلمة « الأهواء » تلي نسخة (بيان) - ص ١٢٥ - ويريد بسببها عبارة كتبت بمسرح غثيف اللون : « والله أعلم . أتري ما يريد بطل شيخ الإسلام في هذه المسألة والحمد لله رب العالمين » . ونحوها على ما في النسخة كتب : « بلغ مقابلة ومطالبة محمد الله ورحمه ، كتبه على ابن أحمد بن أحمد المقدسي » .

وبيان ذلك بتقديم أصل، وهو أن يُقال : إذا قيل : تناقض دليلان، سواء كانا جميعين أو عقليين ، أو أحدهما سمياً والآخر عقلياً ، فالواجب أن يُقال : لا يصلح إماماً أن يكونا قطعيين ، أو يكونا ظنيين ، وإما أن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً .

فأما القطعيان فلا يجوز تناقضهما : سواء كانا عقليين أو جميعين ، أو أحدهما عقلياً والآخر سمياً ، وهذا متفق عليه بين العقلاء ، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله^(١) : ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة .

وحيثئذ فلو تناقض دليلان قطعيان ، وأحدهما يناقض مدلول الآخر، للزم الجمع بين التقيضين ، وهو محال ، بل كل ما يستند تناقضه من الدلائل التي يستند أنها قطعية فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي ، أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين، فأما مع تناقض المدلولين للمعلومين فيمتنع تناقض الدليلين .

/ وإن كان أحد الدليلين المتناضيين قطعياً دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء ، سواء كان هو السمي أو العقل ، فإن الظن لا يرفع اليقين^(٢) .

وأما إن كانا جميعاً ظنيين : فإنه يُصار إلى طلب ترجيح أحدهما ، فأيهما ترجح كان هو المقدم ، سواء كان سمياً أو عقلياً .

(١) تبدأ نسخة (س) بهارة : الذي يجب ثبوت مدلوله ... الخ ، كما اُفترت إلى ذلك في المقدمة .

(٢) م ، ق ، و ، ص ، ط : لا بدح .

(٣) بعد كلمة « عقلياً » توجد إشارة إلى حاشي نسخة « س » حيث كتب : « التخریج في الخط المحترق الذي أورده : ولا جواب من هذا » ولم أجد هذه التخریج ، ويبدو أنها كانت في الصفحات السابقة المقروءة من المخطوطة ، ويريد عمل هذه التخریج سقط في نسخة « س » يقس منه أدل عبارة « وهذا الذي ذكرناه بين راض ... » في ص ٤٧ = ص ٨٦ من طبعته طه .

ولا جواب عن هذا ، إلا أن يقال : الدليل السمي لا يكون قطعيًا ،
وحيثُ قد يقال : هذا مع كونه باطلاً - فإنه لا ينفع ، فإنه من هذا التقدير يجب
تقديم القطعي لكونه قطعيًا ، لا لكونه عقليًا ، ولا لكونه أصلاً للسمع ^(١) ،
وهؤلاء جعلوا صحتهم في التقديم كون العقل هو الأصل للسمع ، وهذا باطل ،
كما سيأتي بيانه إن شاء الله .

وإذا قلنا أن يتعارض قطعي وعقلي ^(٢) ، لم يتعارض حافل في تقديم القطعي ،
لكن كون السمي لا يكون قطعيًا دونه خرق التنازع .

وأيضاً ، فإن الناس متفقون على أن كثيراً مما جاء به الرسول معلوم بالاضطرار
من دينه ، كإيجاب العبادات وتحريم الفواحش والظلم ، وتوحيد الصانع ،
وإثبات المماد وغير ذلك .

وحيثُ قد فلو قال قائل : إذا قام الدليل العقل القطعي من مناقضة هذا فلا بد
من تقديم أحدهما ، فلو قدم هذا السمي قلح في أصله ، وإن قدم العقل لزم
تكذيب الرسول فيما علم بالاضطرار أنه جاء به ، وهذا هو الكفر الصريح ،
فلا بد لمن من جواب عن هذا .

والجواب عنه أنه يمتنع أن يقوم عقل قطعي يناقض هذا .

فتبين أن كل ما قام عليه دليل قطعي سمى يمتنع أن يعارضه قطعي عقل .
ومثل هذا الغلط يقع فيه كثير من الناس ، يقدرون تقديرًا يلزم منه لوازم ،

(١) ص ، و ط ، السمي .

(٢) ق ، ر ، ص ، ط ، وإذا قدر أنه لم يتعارض قطعي وعقلي .

/ فيثبتون تلك الوازم، ولا يتصلون كون ذلك التصدير ممتنعاً، والتصدير الممتنع
قد يلزمه لوازم ممتنع كما في قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيقَهَا إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ لَآتَيْنَهُنَّ
[سورة الأنبياء: ٢٢] . ولهذا أمثلة :

منها : ما يذكره القندرية والجبرية في أن أصل المباد : هل هي مقدورة الرب
والله أم لا ؟ فقال جمهور المعتزلة : إن الرب لا يقدر على حين مقدور المبدأ .
واختلفوا : هل يقدر على مثل مقدوره ؟

فأجبت البصريون^(١) ، كابن أبي حاتم^(٢) ، ونفاة الكمي^(٣) وأتباعه البغداديون

(١) يقول ابن طاهر البغدادى في « أصول الدين » ص ٩٤ : « والفرقة الثالثة قد رجمت أن
الله لا يدبر القدرة ، وزعم البصريون منهم أنه لا يقدر على مقدورات غيره وإن كان هو الذى أقدم
عليها » . وانظر نفس الموضع ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ : الفصل فى المال والنسل ٤/٣ ، مقالات الأعرى
١٩٩/١ — ٢٠٠ : المال والنسل ١/١٨٨ .

(٢) أبو على محمد بن عبد الوهاب الجبالى البصرى ، من أئمة المعتزلة بالبصرة ، وإلى نسب فرقة
الجبالية ، ونسبه إلى « جسي » من فرقة البصرة . وله سنة ٢٣٥ وتولى سنة ٣٠٣ . انظر ترجمته
وملحه في : ابن المرتضى : المنية والأمل ، ص ٤٥ — ٤٨ : فترات الذهب ٢/٢٤١ : انشطار القرينى
٢/٣٤٨ : لسان الميزان ٥ / ٢٧١ : وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٨ — ٢٩٩ : طبقات الشافعية
٢/٣٥٠ : الفرق بين الفرق ، ص ١١٠ — ١١١ : المال والنسل ١/١١٨ — ١٢٩ : الباب
٢٠٨/١ : الأعلام ٧/١٣٦ : ٣٤٢ : Brock: GAL.

(٣) هو أبو حاتم محمد السلام بن أبى حل محمد الجبلى ، كان — مثل أبيه — من كبار معتزلة
البصرة ، والفرقة التى تنسب إليه هي فرقة « البشمية » ، وقد تولى سنة ٢٢١ . انظره ومن ملحه :
ميزان الاعتدال ٣/٦١٨ : تاريخ بغداد ٥٥/١١ — ٥٦ : وفيات الأعيان ٢/٣٥٠ : انشطار
القرينى ٢/٣٤٨ : المال والنسل ١/١١٨ — ١٢٩ : الفرق بين الفرق ، ص ١١١ — ١١٩ :
التصريح فى الدين ، ص ٣ — ٤ : الأعلام ٤/١٣١ — ١٣٠ .

(٤) أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الكسى البغدادى صاحب « الحقائق » وروى فرقة الكمية
من فرق المعتزلة ، وقد تولى سنة ٣١٩ : وفيات الأعيان ٢/٢٤٨ — ٢٤٩ : الفرق بين الفرق ص ١٠٨ — ١١٠ .

انظره ومن ملحه : وفيات الأعيان ٢/٢٤٨ — ٢٤٩ : الفرق بين الفرق ص ١٠٨ — ١١٠ .
المال والنسل ١/١١٦ — ١١٧ : الباب ٣/٤٤ : تاريخ بغداد ٩/٣٨٤ : انشطار القرينى
٢/٣٤٨ : لسان الميزان ٣/٢٥٥ : الأعلام ٤/١٨٩ .

وقال جهم وأتباعه الجبرية : إن ذلك الفعل مقدور للرب لا للعبد .^(١١)

وكذلك قال الأشعري وأتباعه : إن المؤثر فيه قدرة الرب دون قدرة العبد .^(١٢)

واحتمج المعتزلة بأنه لو كان مقدوراً لها لزم إذا أرادته أحدها وكرهه الآخر ،
مثل أن يريد الرب تخريبك ويكرهه العبد : أن يكون موجوداً معلوماً ، لأن المقدور
من شأنه أن يوجد عند توفر دواعي القادر ، وأن يبقى على العدم عند توفر صارفه ،
فلو كان مقدور العبد مقدوراً له لكان إذا أراد الله وقوعه وكره العبد وقوعه لزم
أن يوجد لتحقيق الدواعي ، ولا يوجد لتحقيق الصارف ، وهو محال .

ولقد أجاب الجبرية عن هذا بما ذكره الرازي^(١٣) ، وهو : أن البقاء على العدم
عند تحقق الصارف ممنوع مطلقاً ، بل يجب إذا لم يتم مقامه سبب آخر مستقل ،

(١) ذهب الجهم في ذلك إلى أن الإنسان لا يقدر على شيء من أفعاله ولا يوصف بالامتناع ،
وإنما هو مجبور في أفعاله ، ولا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار وإنما يحقق الله فيه الأفعال على حسب
ما يخلقها في أيجاداته .

انظر مذهب الجهم في : المال ١ / ١٣٦ ، الفرق بين الفرق ، ص ٢١١ ، التبصير في الدين ،
ص ٩٩ ، أصول الدين الجندابي ، ص ١٣٤ ، مقالات الأشعري ١ / ٢٧٩ ، الفصل ٣ / ٥٤ .

(٢) ذهب أبو الحسن الأشعري في تفسير أفعال العباد إلى أنها ضرورة له ولا تأثير لقدرة المبادئة
في إحداث الفعل ، وإنما يسبب الفعل إليها على وجه الكسب ومبادئة الفعل فقط .

انظر رأي الأشعري في : السمع ، ص ٦٩ ، المال والفعل ١ / ١٥٦ ، الفرق بين الفرق ، ص ٣٣٨ ،
أصول الدين ، ص ١٣٤ ، الفصل في المال والفعل ٣ / ٥٤ ، محصل أفكار المتقدمين ، ص ١٤٠ .

(٣) أجاب الرازي في المحصل ، ص ١٤١ على جهة الميزة بثلاثة أمور .

الأول أن العبد حال الفعل إما أن يمكنه الترك أو لا يمكنه ، فإن لم يمكنه الترك فقد بطل قول المعتزلة ،
وإن أمكنه إما ألا يخطر ترويح الفعل على الترك إلى مبرح وهو باطل ، لأنه يجرى لأحد طرفي الممكن
بلا مبرح ، أو يخطر ذلك المبرح إن كان من فعله على القسم ولا يتسلسل ، بل يبقى لا محالة إلى مبرح
لا يكون من فعله ، ثم حسم حصول ذلك المبرح إن أمكن ألا يحصل ذلك الفعل ففرض ذلك ، وحسمت
يصل الفعل تارة ولا يحصل أخرى ، مع أن نسبة ذلك المبرح إلى الوقتين على سواء فاحصاً من =

وهذا أول المسألة ، وهو جواب ضعيف ، فإن الكلام في فعل العبد القام به إذا قام بقلبه العارفين عنه دون الداعي إليه ، وهذا يمنع وجوده من العبد في هذه الحال ، وما قدر وجوده بدون إرادته لا يكون فصلا اختياريا ، بل يكون بمنزلة حركة المرئش ، والكلام إنما هو في الاختياري ، ولكن الجواب منع هذا التقدير ، فإن ما لم يرده العبد من أفعاله يمنع أن يكون الله مريضا لوقوعه ، إذ لو شاء [وقوعه] ^(١) لجعل العبد مريضا له ، فإذا لم يجعله مريضا له علم أنه لم يشاء ، ولهذا اتفق علماء المسلمين على أن الإنسان لو قال : « والله لأفعلن كذا وكذا » فإن شاء الله « ثم لم يفعله أنه لا يحدث ، لأنه لما لم يفعله علم أن الله لم يشاء ، [إذ لو شاءه لفعله العبد ، فلما لم يفعله علم أن الله لم يشاء] ^(٢) .

*** أحد الوجهين بالحصول وقعت الآثار بعدم الحصول بكون ترجيحها لأحد طرق الممكن بلا مرجح وهو محال . وإن امتنع ألا يحصل بطل قول المنتزعة بالكلية لأنه من حصل المرجح يجب التمسك ، ومن لم يحصل ، امتنع القتل لم يكن العبد مستقلا بالأفعال فهذا كلام فاسد .

الثاني ، لو كان العبد مريضا لأفعلن نفسه لكان عالما بتجانيبه إذ لوجوه الإجماع من غير علم بطل دليل إثبات مالحة الله ، فقصده العبد إلى بعض أفعاله معروضة بطله بتفاصيل ذلك البش ، لكنه غير عالم بتلك التفاصيل .

الثالث ، إذا أراد العبد تسكين الجسم وأراد الله تحريكه فلما ألا يتمازج محال . أو يقع أحدهما دون الآخر وهو باطل ، لأن القدرتين متساويتان في الاستقلال بالآثار في ذلك القدر الواحد ، وليس الواحد وحدة حقيقية لا يقبل التفاوت ، فالقدرتان بالقسمة إلى انقسام موجود هذا القدر على السوية ، وإنما التفاوت في أحد خارجة من هذا الفن ، وإذا كان كذلك امتنع الترجيح .

(١) وقوله : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) ما بين المحققين ساقطة من (م) ، (ق) .

واحتمح الجبرية بما ذكره الرازي^(١) وغيره بقولهم : إذا أراد الله تحريك جسم وأراد العبد تسكينه : فإما أن يتحصا^(٢) معا ، وهو محال ، لأن المانع من وقوع مبراد كل واحد منهما هو وجود مبراد الآخر ، فلوا امتثلا معا لوجدنا معا ، وهو محال ، أو لوقعا معا ، وهو محال ، أو يقع أحدهما وهو باطل ، لأن القدرتين متساويتان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد ، والثاني الواحد حقيقة لا تهمل التفاوت ، فإذن القدرتان بالنسبة إلى اقتضاء وجود ذلك المقدور على السوية ، وإنما التفاوت في أمور خارجة عن هذا المعنى ، وإذا كان كذلك امتنع الترجيع .
فيقال : هذه الجملة باطلة على المذهبين^(١٢) .

أما أهل السنة فنستدعيهم بمتبع أن يريد الله تحريك جسم ، ويحصل العبد صريحا لأن يحصل ساكنا مع قدرته على ذلك ، فإن الإرادة الجازمة مع القدرة تستلزم

(١) الكلام القائل ذكره الرازي بنصه تقريبا (مع الاخطأ التي سيوردها) في كتابه محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ١٤١ وقد أورده الرازي في مقام رد الأفاخرة على المعتزلة .

(٢) المحصل : إذا أراد العبد تسكين الجسم أو أراد الله تحريكه .

(٣) المحصل : ولما أن لا يقعا معا .

(٤) المحصل : من وقوع كل واحد منهما .

(٥) ق ، و ، ص ، ط ، أ ، وقع .

(٦) المحصل : فلوا امتثلا معا لوقعا معا وهو محال .

(٧) المحصل : أو يقع أحدهما دون الآخر .

(٨) المحصل : بالتأثير .

(٩) لا م ، ق ، والثاني الواحد حقيقة لا تهمل التفاوت . وفي « المحصل » : « والثاني الواحد وحدة حقيقة لا تهمل التفاوت » .

(١٠) المحصل : هذا .

(١١) المحصل : أمور آخر .

(١٢) أي أن حجة الجبرية السابقة (وقد أوردها الرازي كحجة للأفاخرة) باطلة على مذهبي أهل السنة ومذهب المعتزلة .

وجود المقدور، فلو جعله الرب مريداً مع قدرته لزم وجود مقدوره، فيكون العبد يشاء ما لا يشاء الله وجوده، وهذا ممنوع، بل ما شاء الله وجوده يجعل القادر عليه مريداً لوجوده، لا يصحله مريداً لما يتناقض مراد الرب.

وأما على قول المعتزلة فنسخدم تمتع قدرة الرب على عين مقصور العبد، فيمتنع اختلاف الإرادتين في شيء واحد.

وكذا المجتنبين باطله^(١)؛ لأنهما مبنيان على تناقض الإرادتين، وهذا ممنوع، فإن العبد إذا شاء أن يكون شيء لم يشاء حتى يشاء الله مشيئته، كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسُقِيَكُمْ رَبُّكُمْ مِمَّا تَشَاءُونَ لَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ السَّالِكِينَ﴾ [سورة التكاثر: ٢٨-٢٩]، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فإذا شاء الله جعل العبد شائياً له، وإذا جعل العبد كارهاً له فغير مريد له، لم يكن هو في هذه الحال شائياً له^(٢). فهم يتوهم الدليل على تقدير مشيئة الله له، وكراهة العبد له، وهذا تقدير

ممنوع، وهذا قهوه من تقدير ربي والمؤمن، وهو قياس باطل، لأن العبد مخلوق

/ الله هو وجميع مفعولاته، ليس هو مثلاً لله ولا نداً، ولهذا قيل ما قاله أبو إسحاق الإسفرائيني: من أن فصل العبد مقصور بين قادرين، لم يرد به بين قادرين

(١) أي جنة الجبرية (الأخامرة) ابن تيمية كما ينظم الرازي (وجه المسألة).

(٢) ما بين المقولين ساقط من (م)، (ق).

(٣) الله؛ كما في (ط). وفي سائر النسخ: الله.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني الملقب بركن الدين، تلميذ فاضل ومكتمل أصول. توفي بفسطاط سنة ٤١٨ هـ. انظر ترجمته في: وفیات الأعيان: ٨/١ - ٤٩.

شذرات الذهب: ٢/٩ - ٢٠٩ - ٢١٠، طبقات الشافعية: ١١/٣ - ١١٤، السير للحمي: ١٢٨/٢.

مجمع البهان: ٢٤٧/١، تبيين كذب المفتري: ص ٢٤٤ - ٢٤٥، الأعلام: ١/٩٠.

(٥) يرى أبو إسحاق الإسفرائيني أن فصل العبد مقصور لقادرين ودائع بالقدرتين سا، وكذا العبد وقدرته الرب. ففي محصل الشكر المقتضى للرازي ص ١٤١ هـ. مقدم الأستاذ أبو إسحاق أن ذات الفعل وصفاته تقع بالقدرتين.

مستقلين، بل قدرة العبد مخلوقة لله، وإرادته مخلوقة لله، فاقه قادر مستقل، والعبد قادر يجعل الله له قادراً، وهو خالقه وخالق قدرته وإرادته وفعله، فلم يكن هذا نظيراً ذلك.

وكذلك ما يقدره الرازي وضيعة في مسأله إمكان دوام الفاعلية، وأن إمكان الحوادث لا بداية له، من أننا إذا قلنا إمكان حادث معين، وقدرنا أنه لم يزل ممكناً، كان هذا لم يزل ممكناً، مع أنه لا بداية لإمكانه، فإن هذا تقدير ممتنع، وهو تقدير ما له بداية مع أنه لا بداية له، وهو جمع بين التقيضين، ولهذا منع الرازي في «محصوله» إمكان هذا.

وهذا الذي ذكرناه^(١) بين واضح، متفق عليه بين العقلاء من حيث الجملة، وبه يتبين أن إثبات التناقض بين الدليل العقل والسمعي، والجزم بتقديم العقل، معلوم الفساد بالضرورة، وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء.

وحيث أخذ فتقول: الجواب من وجوه:

الجواب بالتفصيل
من وجوه
الوجه الأول

أحدها

أن قوله: «إذا تناقض العقل والنقل»

إما أن يريد به القطعيين، فلا نسلم إمكان التناقض حيث أخذ.

وإما أن يريد به الظنيين، فالقديم هو المرجح مطلقاً.

(١) م (نقط) : وأن إمكان حوادث لا بداية لها.

(٢) انظر: المحصل، ص ١١٤.

(٣) وهذا الذي ذكرناه... الخ: هذا هو أصل الكلام المجرى في «س» بد المقطع الذي أشرت إليه من قبل ص ٧٩ من هذه النسخة.

(٤) «س» ط: «الظنيين».

وإما أن يريد به ما أحدهما قطعي ، فالقطعي هو المقدم مطلقا ، وإذا قدر أن العقل هو القطعي كان تقديمه لكونه قطعيا ، لا لكونه عقليا .
فلم أن تقديم العقل مطلقا خطأ ، كما أن جعل جهة الترجيح كونه عقليا خطأ .

الوجه الثاني

الوجه الثاني

أن يقال : لأنهم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة ، إذ من الممكن أن يقال :

يقدم العقل تارة والسمي أخرى ، فأيهما كان قطعيا قدم ، وإن كانا جميعا قطعيين ، فيمتنع التعارض ، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم .

٨/١

فدعوى المدعى : أنه لا بد من تقديم العقل مطلقا أو السمى / مطلقا ، أو الجمع بين التقيضين ، أو رفع التقيضين — دعوى باطلة ، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام ، كما ذكرناه ، بل هو الحق الذي لا ريب فيه .

الوجه الثالث

الوجه الثالث

قاعدة
أن العقل
أصل العقل

قوله : « إن قلنا العقل كان ذلك طعنا في أصله الذي هو العقل ، فيكون طعنا فيه » غير مسلم .

وذلك لأن قوله : « إن العقل أصل للعقل » إما أن يريد به :

أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر .

أو أصل في علمنا بصحته .

والأول لا يقوله حائل ، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت ، سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل بثبوته ، أو لم نعلم بثبوته لا بعقل ولا بغيره ، إذ عدم العلم ليس علما بالسبب ، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها ،

فما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم هو ثابت في نفس الأمر، سواء علمنا صدقه أو لم نعلمه^(١)، ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله، سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق، وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به من الله فأنه أمر به، وإن لم يعلمه الناس، فثبتت الرسالة في نفسها وثبت صدق الرسول، وثبت ما أخبر به في نفس الأمر: ليس موقوفا على وجوده، فضلا عن أن يكون موقوفا على مقولتنا، أو على الأدلة التي نعلمها بقولنا. وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر، سواء علمناه أو لم نعلمه.

فحينئذ إن العقل ليس أصلا لثبوت الشرع في نفسه، ولا معطيا له صفة لم تكن له، ولا مفيدا له صفة كمال، إذ العلم مطابق للمعنى المستغنى عن العلم، تابع له، ليس مؤثرا فيه.

فإن العلم نوعان: أحدهما العمل، وهو ما كان شرطا في حصول المعلوم؛ كتصور أحدنا لما يريد أن يفعله، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج إليه. والثاني: [العلم] الخبرى النظرى، وهو ما كان المعلوم غير مقتدر في وجوده إلى العلم به، كعلمنا بوحداية الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق رساله وبملأكته وكتبه وغير ذلك، فإن هذه المعلومات ثابتة سواء علمناها أو لم / نعلمها، فهي مستغنية عن علمنا بها، والشرع مع العقل هو من هذا الباب، فإن الشرع المنزل

٤٩/١

(١) لم نعلمه: كما في (س) وقد سائر النسخ: لم نعلم.

(٢) م (قطب): رسوله.

(٣) س: كتصورنا لما نريد أن نفعله.

(٤) العلم: ساقط من (م) و (ق) و (ز) و (س) و ط.

(٥) وبملأكته: كما في (س) وقد سائر النسخ: وبملأكته.

من عند الله ثابت في نفسه ، سواء علمناه يقولنا أو لم نعلمه ، فهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه يقولنا ، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالما به ، وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته ، وانتفع بعلمه به ، وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك ، ولو لم يعلمه لكان جاهلا ناقصا .

وأما إن أراد أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل لنا على صحته — وهذا هو الذي أراده — فيقال له : أتمنى بالعقل هنا الفريضة التي فيها ، أم العلوم التي استفدناها بتلك الفريضة ؟

أما الأول فلم ترده ، ويمتنع أن تريده ، لأن تلك الفريضة ليست علما يتصور أن يمرض العقل ، وهي شرط في كل علم عقل أو سمعي كالحياة ، وما كان شرطا في الشيء امتنع أن يكون متائلا له ، فالحياة والفريضة شرط في كل العلوم سمعيا وعقليا ، فامتنع أن تكون متائية لها ، وهي أيضا شرط في الاحتقاد الخاصل بالاستدلال ، وإن لم تكن علما ، فيمتنع أن تكون متائية له وبما وضعت له .

وإن أردت بالعقل الذي هو دليل السمع وأصله المعرفة الحاصلة بالعقل ، فيقال لك : من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا للسمع ودليلا على صحته ، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر ، والسمع بصحة السمع غاية أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول صلى الله عليه وسلم .

وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل ذلك يعلم بما يعلم به أن الله تعالى أرسله ، مثل إثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات ، وأمثال ذلك .

(١) فهو : كما في (ص) ، وفي سائر النسخ : وهو .

(٢) ص : بما به يعلم أن الله أرسله .

٥٠/١

وإذا كان كذلك لم تكن جميع المقولات أصلاً للقل، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها، ولا بمعنى الدلالة على صحته، ولا بغير ذلك، لاسيما عند كثير من متكلمي الإثبات أو أكثرهم، كالأشعري في أحد قولي، وكثير من أصحابه أو أكثرهم، كالأستاذ أبي المصالي الجويني ومن بعده ومن وافقهم - الذين يقولون: العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري مجرى تصديق الرسول علم ضروري؛ حيث لا يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقل سهل يسير، مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

وحيث لا إذا كان المعارض للسمع من المقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه، لم يكن القدح فيه قدحاً في أصل السمع، وهذا بين واضح، ولا ينبغي القدح في بعض العقليات قدحاً في جميعها، كما أنه ليس القدح في بعض السمعات قدحاً في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها، كما لا يلزم من صحة بعض السمعات صحة جميعها.

وحيث لا يلزم من صحة المقولات التي تُبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك، فضلاً عن صحة العقليات المناقضة للسمع.

فكيف يقال: إنه يلزم من صحة المقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المقولات المناقضة للسمع؟ لأن ما به يعلم السمع، ولا يعلم السمع إلا به، لازم للعلم بالسمع، لا يوجد العلم بالسمع بدونه، وهو مأزوم له، والعلم به يستلزم

(١) تكن: كذا في (ن) وله ماثل في نسخ: يكن.

(٢) في (م) قط: ولا يوجد.

ألم بالسمع، والمارض للسمع مناقض له متاف له . فهل يقول مائل : إنه يلزم من ثبوت ملازم الشيء ثبوت تناقضه ومعارضه ؟ ! .

ولكن صاحب هذا القول جعل العقليات كلها نوعاً واحداً متماثلاً في الصفة أو الفساد، ومعلوم أن السمع إنما يستلزم صحة بعضها الملازم له ، لا صحة البعض المتناقض له . والناس متفقون على أن ما يُسمى عقليات منه حق ، ومنه باطل ، وما كان شرطاً في العلم بالسمع وسوجباً فهو لازم العلم به ، بخلاف المتناقض له ، فإنه ينتج أن يكون هو عينه شرطاً في صحته ملازماً لثبوته ، فإن الملازم لا يكون مناقضاً ، ثبت أنه لا يلزم من تقديم السمع على ما يُقال إنه معقول في الجملة القبح في أصله .

فقد تبين بهذه الوجوه الثلاثة فساد المقدمات الثلاث التي بنوا عليها تقديم آياتهم على كلام الله ورسوله .

٥١/١

إلّا قيل^(١) : نحن إنما نقدم على السمع المقولات التي علمنا بها صحة السمع .
قيل : سنبين إن شاء الله أنه ليس فيما يمارض السمع شيء من المقولات التي يتوقف السمع عليها ، فإذن كل ما يمارض السمع — مما يسمى معقولاً — ليس أصلاً للسمع ، يتوقف العلم بصحة السمع عليه ، فلا يكون القبح في شيء من المقولات قلما في أصل السمع .

استراض : عن
 تقدم على السمع
 المقولات التي علمنا
 بها صحة السمع
 الرد عليهم من
 رجوع : الأول

الوجه الثاني : أن جمهور الخلق يعترفون بأن المعرفة بالصانع وصدق الرسول ليس متوقفاً على ما يدعيه بعضهم من العقليات الخالقة للسمع ، والواضحة لهذا القانون — كأبي حامد والرازي وغيرهما — معترفون بأن العلم بصدق الرسول (١) ابتداء من عبارة « فإن قيل .. الخ » حتى قوله تعالى (— فسحقاً لأصحاب السعير) في ص ١١٩ مكتوب في الترجمة في نسخة (س) .

الحاشي

لا يتوقف حل العقليات المعارضة له، على طوائف كثيرين — كأبي حامد والشهرستاني^(١) وأبي القاسم الرافعي^(٢) وغيرهم — يقولون: العلم بالصانع نظري ضروري^(٣).

والرازي والأمدى^(٤) وغيرهما من النظار يسمّون أن العلم بالصانع قد يحصل بالاضطرار، وحيث أنه لا علم يكون الصانع قادراً معلوم بالاضطرار، والعلم يصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تحدّي الخلق بمعارضتها وعجزوا عن ذلك معلوم بالاضطرار.

ومعلوم أن السمعيات مملوءة من إثبات الصانع وقدرته وتعدد بقى رسوله، ليس فيها ما يناقض هذه الأصول العقلية التي بها يعلم السمع، بل الذي في السمع

(١) أهراتج محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الإمام الأشعري، ر. د. ص ٧٩، ومحمّد ص ٤٨، مؤلف «الآل والنقل»، «نهاية الإلهام في علم الكلام» وغيرهما من الكتب السائرة في علم الكلام. انظر ترجمته: طبقات الشافعية ٧٨/٤ - ٧٩، وفيات الأعيان ٤٠٣/٣ - ٤٠٤، سم البلدان، شهرستان.

(٢) أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الأصفهاني، المعروف بالرافعي، المتوفى سنة ٥٠٢، أديب عالم بالغة والتفسير والأخلاق، من كتبه «المفردات في غريب القرآن»، «الدرية إلى ملكوم الشريعة». انظر ترجمته في: بنية الرواة للسيوطي ٢٩٧/٢ (ص ١٠٠)، الفضل بن محمد، «الدرية إلى مصانيف الشافعية» ٤٥/٥ - ٤٦، الأعلام ٧٧٩/٢.

(٣) انظر مثلاً ما يذكره الشهرستاني في «نهاية الإلهام» ص ١٢٤: «لما عدت هذه المسألة من النظريات التي يقرم عليها برهان، فإن القدر السلبية الإنسانية دبت بضرورة فطرتها وبطبيعة فكرتها على صانع حكيم عالم قدير». الخ. وسيعرض ابن تيمية لهذه المسألة بإسهاب في كتابه «هذا ما أحررت إلى ذلك في المقدمة».

(٤) أبو الحسن علي بن محمد بن سالم النطفي، سيف الدين، الأمدى، الخليل ثم الشافعي المتوفى سنة ٦٣١، من أئمة الأشاعرة، وصاحب الحشقات الكثيرة في مذهبه مثل «أبكار الأفكار»، «دقائق الحقائق». انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤٥٥/٢ - ٤٥٦، طبقات الشافعية ١٢٩/٥ - ١٣٠، وفيات الأعيان ٣٢٣/٢ - ٣٢٤.

(٥) م (قطب)، د. دلس.

يرافق هذه الأصول ، بل السمع فيه من بيان الأدلة العقلية على إثبات الصانع ، ودلائل ربوبيته وقدرته ، وبيان آيات الرسول ودلائل صدقه أضاف ما يوجد في كلام النظار ، فليس فيه — وقه الحمد — ما يناقض الأدلة العقلية التي بها يعلم صدق الرسول .

ومن جعل العلم بالصانع نظرياً يعترف أكثرهم بأن من الطرق النظرية التي بها يعلم صدق الرسول ما لا يناقض شيئاً من السميات . والرازي من يعترف بهذا ؛ فإنه قال في « نهاية القول »^(١) في مسألة التكفير في : « المسألة الثالثة » ؛ « في أن مخالف الحق من أهل الصلاة هل يكفر أم لا ؟ » .

« قال الشيخ أبو الحسن الأشعري في أول كتاب « مقالات الإسلاميين » : > اخطف المسلمون — بسد نعيم^(٢) — في أشياء ضلّ فيها بعضهم بسبباً ، وتبرأ بعضهم من بعض ، فصاروا فرقا متباينين ، إلا أن الإسلام يحصمهم فيهمهم^(٣) ، فهذا مذهبه ، وعليه أكثر الأصحاب ، ومن الأصحاب من كفر المخالفين^(٤) .

(١) ص (قط) : نهاية القول . وهو كتاب « نهاية القول في إدارة الأصول » وهو نسخة مطبوعة بدار الكتب رقم ٧٤٨ موجد . وسأقابل النص التالي على ص : ٢١ وما ينحط من الجزء الثاني من هذا المخطوط .

(٢) نهاية القول ٢/٢١٠ : الأشعري رحمه الله .

(٣) نهاية : نعيم طه السلام . وفي المخطات ١/١ (طه ريق) : نعيم صل الله عليه وسلم .

(٤) المخطات : أهياء كثيرة .

(٥) فيها : سابعة من « نهاية » ، ص ، ط . وهي في « المخطات » ٢/١ .

(٦) نهاية : حق . وفي المخطات : ويرى بعضهم من بعض .

(٧) نهاية : رؤسهم ؛ المخطات : يحصمهم ويشتدل عليهم . (وهذا آخر نص المخطات) .

(٨) نهاية : المخالف .

وأما الفقهاء ففسد قتل من الشافعي رضي الله تعالى عنه قال : لا أورد شهادة أهل الأهواء ، إلا انططابية فإنهم يستقلون حل الكتب .^(١٦)

وأما أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه : فقد حكى الحاكم صاحب المختصر في كتاب « المتقى » عن أبي حنيفة أنه لم يكفر أحداً من أهل القبلة .^(١٧)

وحكى أبو بكر الرازي من الكشي وفيه مثل ذلك .

وأما المعتزلة : فالذين كانوا قيل أبي الحسين محامداً وكفروا أصحابنا في إثبات الصفات وخلق الأعمال .^(١٨)

وأما المشبهة : فقد كفروهم عما لقوهم من أصحابنا ومن المعتزلة .

(١) نهاية : رحمه الله .

(٢) الخطابية من غلاة الشيعة أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زئب مقلص الأسي الكوفي الأجدع المقتول سنة ١٤٣ . قال النرجسي (فرق الشيعة ص ٣٧ - ٣٨) : « كان أبو الخطاب يدعى أن أبا عبد الله جعفر بن محمد (الصادق) طهبا السلام بسبه لوجه روجه من بعده ، وطبه اسم الله الأعظم ، ثم ترقى إلى أن ادعى النبوة ، ثم ادعى الرسالة ، ثم ادعى أنه من الملائكة وأنه رسول الله إلى أهل الأرض وأخيه عليهم » . وذكر الأحمري أن الخطابية خمس فرق . انظر : مقالات الاسلاميين ١٠/١ - ١١٣ الملل والنحل ١/٣٨٠ - ٣٨٥ الفرق بين الفرق ص ١٥٠ - ١٥٥ التبيين في الفتن ص ٧٣ - ٧٤ أصول الفتن ص ٢٩٨ ، ٣٣١ الفصل لابن حزم ١٨٧/٤ الخطط القرظي ٢/٣٥٢ التنبيه للعلل ص ١٥٤ فرق الشيعة ص ٦٣ - ٦٤ البدء والخاتمة ١٣١/٥ الرجال الكشي (ط ١٠ الأمل في النجف) ص ٢٤٦ - ٢٦٠ وانظر « مناجاة السنة » (ط ١٠ دار العربية) ١/٣٩٩ - ٤٠٤ .

(٣) د ، ص ، ط : من أبي حنيفة رضي الله عنه . وفي « نهاية » فقد حكى عن أبي حنيفة الحاكم صاحب المختصر في كتاب « الفتن » . . .

(٤) هو أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري ، من طائفة المعتزلة ومن أئمتهم ، توفي سنة ٤٣٦ . انظر ترجمته ولسنجي د : وفيات الأعيان ١/٣ - ٤٠٢ ، شذرات الذهب ٣/٢٥٩ ، تاريخ بغداد ٢/١٠٠ لسان الميزان ٥/٥٩٨ الملل والنحل ١/١٣٠ - ١٣١ نهاية الإقدام ص ١٥١ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ٢٢١ ، ٢٥٧ مناجاة السنة (ط ١٠ دار العربية) ١/٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢١٣ ، ٩١/٢ .

وكان الأستاذ أبو إسحاق يقول : أكفر من يكفّرني ، وكل مخالف يكفّرنا
فنحن نكفّره ، وإلا فلا .

والذي نخافه أن لا نكفّر أحداً من أهل القبلة .

والدليل عليه أن تقول : المسائل التي اختطف أهل القبلة فيها ، مثل أن الله
تعالى هل هو عالم بالعلم أو بالذات ؟ وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا ؟
وأنه هل هو مميز وهل هو في مكان وجهة ؟ وهل هو مرئي أم لا ؟ لا يخلو^(٦)
/ إما أن توقف صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا توقف . والأول باطل ،
إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبي صلى الله عليه وسلم^(٧)
أن يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلما لم يطالبهم بهذه
المسائل ، بل ما جرى حديث في هذه المسائل في زمانه عليه السلام ، ولا في زمان^(٨)
الصحابه والتابعين رضي الله عنهم ، علمنا أنه لا توقف صحة الإسلام على معرفة^(٩)

(١) نهاية : من كفّرني .

(٢) س ، ر ، ص ، ط : فكل .

(٣) نهاية : عليه أن المسائل .

(٤) نهاية : أن الله عالم بالعلم أريد أنه .

(٥ - ٥) : في « نهاية » بدلاً من هذه العبارة : وأنه تعالى هل هو في مكان وجهة .

(٦) نهاية : فلا يخفى .

(٧) س (قط) : انطلق .

(٨) نهاية : منها .

(٩) نهاية : فالأول .

(١٠) نهاية : لكان من الواجب على النبي عليه السلام .

(١١) نهاية : الأقياء .

(١٢) نهاية (٢/٢١٠ - ٢١٠ ط) : بل ما جرى حديث فيه من هذه المسائل في زمانه .

(١٣) نهاية ٢/٢١٠ ط : لا يتوقف .

هذه الأصول . وإذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادماً في حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضي الاستنتاج من تكفير أهل القبلة .

ثم قال بعد ذلك : « وأما دلالة الفعل المحكم على العلم فقد عرفت أنها ضرورية . وأما دلالة المعجز على الصدق فقد بينا أنها ضرورية ، وبقي عرفت هذه الأصول أمكن العلم بصدق الرسول عليه السلام ، فثبت أن العلم بالأصول التي يتوقف على صحتها نبوة محمد عليه السلام علم بجلى ظاهر ، وإنما طالع الكلام في هذه الأصول رفع هذه الشكوك التي يثبته المبطلون ، إما في مقدمات هذه الأدلة ، أو في معارضاتها ، والاشتغال برفع هذه الشكوك إنما يجب بعد مروضها ، فثبت أن أصول الإسلام جليلة ظاهرة ، ثم إن أدلتها على الاستصحاب المذكورة في كتاب الله تعالى ، خالية مما يتوهم معارضة لها .

ثم ذكر بعد ذلك فقال : « [قلنا] : إنا قد ذكرنا في إثبات العلم بالصانع طرقاً خمسة فاطمة في هذا الكتاب من غير حاجة إلى القياس الذي ذكره ، والله أعلم .

(١) في « نهاية » ٢/٢١٧ ط .

(٢) م ، ق : العقل .

(٣) نهاية : فقد عرفت أنها .

(٤) م ، ق : المعجزة .

(٥) نهاية : أنها أيضاً ضرورية .

(٦) م ، ق : على الصلاة والسلام .

(٧) علم : ليست في « نهاية » .

(٨) نهاية : دفع الشكوك التي لقها .

(٩) معارضاتها ، كما في (م) وفي « نهاية » ، و ، ص ، ط : معارضتها . وفي (م) ، (ق) : معارضاها .

(١٠) نهاية : والاشتغال بدفع تلك الشكوك .

(١١) نهاية : في كتاب الله تعالى .

(١٢) نهاية ٢/١٣ .

(١٣) قلنا : ساعة من (م) ، (ق) .

(١٤) نهاية : إلا ذكرنا في باب إثبات .

(١٥) والله أعلم : ليست في « نهاية » .

وأيضاً ، فإنه ذكر في إثبات الصانع أربعة طرق :

طريق حدوث الأجسام ، وطريق إمكانها ، وطريق إمكان صفاتها ، وطريق حدوث صفاتها ، وقال : إن هذه الطريق لا تنفي كونه جسماً ، بخلاف الطرق الثلاثة ، وهم إنما ينفون ما ينفونه من الصفات لظنهم أنها تستلزم التجسيم الذي قواه العقل الذي هو أصل السمع ، فإذا اعترفوا بأنه يمكن العلم بالصانع وصدق رسوله قبل النظر في كونه جسماً أو ليس بجسم ، تبين أن صدق الرسول لا يتوقف على العلم بأنه ليس بجسم ، وحفظ / فلو قُدِّرَ أن العقل ينفي ذلك لم يكن هذا من العقل الذي هو أصل السمع . ١٤١

الوجه الثالث : أن يقال لمن ادَّعى من هؤلاء توقف العلم بالسمع على مثل هذا الشيء ، كقول من يقول منهم : إنَّ لا نعلم صدق الرسول حتى نعلم وجود الصانع ، وأنه قادر على لا يفعل الفبيح ، ولا نعلم ذلك حتى نعلم أنه ليس بجسم ، أو لا نعلم إثبات الصانع حتى نعلم حدوث العالم ، ولا نعلم ذلك إلا بحدوث الأجسام ، فلا يمكن أن يُقبل من السمع ما يستلزم كونه جسماً .

فيقال لهم : قد علم بالاضطرار من دين الرسول والعقل المتواتر أنه دعا الخلق إلى الإيمان بالله ورسوله ، ولم يدعُ الناس بهذه الطريق التي قلتم إنكم أنتم بها حدوث العالم وتفي كونه جسماً ، وآمن بالرسول من آمن به من المهاجرين والأنصار ، ودخل الناس في دين الله أفواجا ، ولم يدعُ أحدا منهم بهذه الطريق ، ولا ذكرها أحد منهم ، ولا ذُكرت في القرآن ولا حديث الرسول ، ولا دعا بها أحد من الصحابة

(١) ذكر الرازي في الجزء الأول من «نهاية العقول» ص ٩٤ بعد الكلام من : المسلك الرابع : الاستدلال بحدوث الصفات والأمراض على وجود الصانع ما على : « والفرق بين الاستدلال بإمكان الصفات وبين الاستدلال بحدوثها أن الأول يقتضي ألا يكون القائل جسماً ، والثاني لا يقتضي ذلك » .

والتابعين لم بإحسان الذين هم خير هذه الأمة وأفضلها علما وإيمانا، وإنما ابتدعت^(٢) هذه الطريق في الإسلام بعد المائة الأولى واقتراض عصر أكابر التابعين ، بل وأوساطهم ؛ فكيف يجوز أن يقال : إن تصديق الرسول موقوف عليها ، وأعلم الذين صدقوه وأفضلهم لم يدعوا بها ، ولا ذكروها ، ولا ذكرت لهم ، ولا نقلها أحد منهم ، ولا تكلم بها أحد في عصرهم ؟

الرابع

الوجه الرابع : أن يقال : هذا القرآن والسنة المنقولة من النبي صلى الله عليه وسلم ، متواترها وآحادها ، ليس فيه ذكر ما يدل على هذه الطريق ، فضلا عن أن تكون نفس الطريق فيها ، فليس في شيء من ذلك : أن الباري لم يزل معطلا عن الفعل والكلام بمشيئته ، ثم حدث ما حدث بلا سبب حادث ، وليس فيه ذكر الجسم والتعريف والجهة ، لا بنى ولا إثبات ، فكيف يكون الإيمان بالرسول مستلزما لذلك ، والرسول لم يخبر به ولا جعل الإيمان به موقوفا عليه ؟

الخامس

الوجه الخامس : أن هذه الطرق الثلاثة — طريق حدوث الأجسام — مبنية على امتناع دوام كون الرب فاعلا ، وامتناع كونه لم يزل متكلما بمشيئته ، بل حقيقتها مبنية على امتناع كونه لم يزل قادرا على هذا وهذا . ومعلوم أن أكثر العقلاء من المسلمين وغير المسلمين يتأزحون في هذا ، ويقولون : هذا قول باطل .

٥٥/١

وأما القول بإمكان الأجسام فهو مبنى على أن الموصوف ممكن ، بناء على أن المركب ممكن ، وعلى قى الصفات ، وعلى طريقة أحدتها ابن سينا وأمثاله ،

(١) لم : قيادة ق (م) ، (ص) ، ط .

(٢) وإنما : ساقطة من (ق) . ذلك (م) : بل .

(٣) ق : ما دله ، سائر النسخ : ما دلت . والمثبت من (م) .

وركبتها من مذهب سلفهم ومذهب الجهمية، وهي أضعف من التي قبلها من وجوه كثيرة .

وطريقة إمكان صفات الأجسام مبنية على مسائل الأجسام، وأكثر العقلاء يخالفون في ذلك ، وفضلاؤهم معترفون بفساد ذلك ، كما قد ذكرنا قول الأشعري والرازي والآمدى وغيرهم ، واعترافهم بفساد ذلك ، وبيننا فساد ذلك بصريح المقسول .

فلذا كانت هذه الطرق فاسدة عند جمهور العقلاء، بل فاسدة في نفس الأمر ، امتنع أن يكون العلم بالصانع موقوفا على طريق فاسدة ، ولو قدر صحتها لم أن أكثر العقلاء عرفوا الله وصدقوا رسوله بنسب هذه الطريق ، فلم يبق العلم بالسمع موقوفا على صحتها ، فلا يكون القدرح فيها قادحا في أصل السمع .

الوجه السادس : أن يقال : إذا قُدر أن السمع موقوف على العلم بأنه ليس بيسم مثلا لم يُسلم أن انتهى الصفات التي جاء بها التسوآن والسنة خالفوا موجب العقل ، فإن قولهم فيما يثبتونه من الصفات كقول سائر من ينفي الجسم ويثبت شيئا من الصفات .

فلذا كان أولئك يقولون : إنه من علم بقدر وليس بيسم ، ويقول آخرون : إنه من بصيرة ، علم بعلم ، قدر بقدر ، بل وسميع وبصير وتكلم بسمع وبصر وكلام ، وليس بيسم ، أمكن هؤلاء أن يقولوا في سائر الصفات التي أخبر بها الرسول ما قاله هؤلاء في هذه الصفات .

وإذا أمكن المتفلسف أن يقول : هو موجود ، وماقل ومعقول وعقل ،
وماشوق وممشوق وحشوق ، ولذيد وملذذ ولذة ، وهذا كله شيء واحد ، وهذه الصفة
هي الأخرى ، والصفة هي الموصوف ، وإثبات هذه الأمور لا يستلزم التجسيم ؛
أمكن سائر مَنِيَّة الصِّفَات أن يقولوا هذا وما هو أقرب إلى المقول . فلا يقول
مَنْ تَقَى شَيْئًا مِمَّا أَخْبَرَهُ الشَّارِعُ مِنَ الصِّفَات قَوْلًا وَيَقُولُ : إِنَّهُ يَوَافِقُ الْمَقُولَ ،
إِلَّا وَيَقُولُ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ مَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَقُولِ مِنْهُ .

٥٦/١

وهذه جملة سياقى إن شاء الله تفصيلها ، وبيان أن كل مَنْ أَثْبَتَ مَا أَثْبَتَهُ
الرَّسُولُ وَتَقَى مَا نَفَاهُ كَانَ أَوْلَى بِالْمَقُولِ الصَّرِيحِ ، كَمَا كَانَ أَوْلَى بِالْمَقُولِ الصَّحِيحِ ؛
وَأَنْ مَنْ خَالَفَ صَحِيحَ الْمَقُولِ فَقَدْ خَالَفَ أَيْضًا صَرِيحَ الْمَقُولِ ، وَكَانَ أَوْلَى بِمَنْ
قَالَ اللَّهُ فِيهِ : ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [سورة
تبارك : ١٠] .

إِنْ قِيلَ : قَوْلُ الْفَاعِلِينَ : هَ إِنْ الْإِنْيَاءُ لَمْ يَدْعُوا النَّاسَ إِلَى إِثْبَاتِ الصَّانِعِ
بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ : طَرِيقَةِ الْأَهْرَاضِ وَحُدُوثِهَا وَزُجُومِهَا الْأَجْسَامِ ، وَأَنْ مَا اسْتَلْزَمَ
الْحَادِثُ فَهُوَ حَادِثٌ .

الأنبياء لم يدعوا
إلى طريقة
الأهراض

لِلْفَاعِلِينَ فِيهِ مَقَامَانِ :

أَحَدُهُمَا : مَنَعَ هَذِهِ الْمَقْدَمَةَ . فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّفَاةِ يَقُولُ : إِنْ
هَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ طَرِيقَةُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ، وَإِنَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَى حُدُوثِ الْكَوَاكِبِ
وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ بِالْأَقْوَلِ ، وَالْأَقْوَلُ هُوَ الْحَرَكَةُ ، وَالْحَرَكَةُ هِيَ التَّنْيِيرُ ، فَلَزِمَ مِنْ

لِلْفَاعِلِينَ فِي هَذَا
الْكَلَامِ مَقَامَانِ
الْقِسَامِ الْأَوَّلِ

(١) م (قط) : لئلا .

(٢) قولاً : ساقطة بن (س) ، (د) ، (س) ، ط .

(٣) م ، ق : الطرق .

ذلك أن كل متغير يحدث ، لأنه لا يسبق الحوادث ، لامتناع حوادث لا أول لها ، وكل ما قامت به الحوادث فهو متغير ، فيجب أن يكون محدثاً ، فهذه الطريق التي سلكناها هي طريقة إبراهيم الخليل .

وهذا بما ذكره خلق من النفاة ، مثل بشر الميرسي وأمثاله ، ومثل ابن حنبل وأبي حامد والرازي ، وخلق غير هؤلاء .

٥٧/١ / وأيضا ، فالقرآن قد دل على أنه ليس بجم ، لأنه أحد ، والواحد : الذي لا يتقدم وهو واحد ، والواحد : الذي لا يتقدم ، ولأنه محمد ، والحمد : الذي لا يحسب له ، فلا يتقدم غيره ، والحمد يتقدم غيره . ولأنه سبحانه قد قال :^(١)

(١) أرمع الرحمن بشرين غاث ين أي كريمة عبد الرحمن الميرسي ، المسمى بالولاء ، كان جده مولد له بن الخطاب ونسب الله له ، وقيل إن أباه كان يوديا تصاراً صابغاً بالكوفة . قال ابن جرير : « قلله من أبي يوسف فرج » ، وأتقن علم الكلام ، ثم جرد القول بمقتضى القرآن وتأخر طبعه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان إنما أخذ بمذاهب وأصحابها بعد ما إليها .

وهو رأس طائفة المرسية من المرحلة وكانت تقول : إن الإيمان هو الصدق ، وإن الصدق يكون بالقلب واللسان جميعاً . وقال الثبرستاني إن لمذهب المرسية كان قريباً من مذهب الثنباري ورويف ، وأنهم أجازوا كونه تعالى لم يزل لكل ما علم أنه يحدث من خير وفير ولما كان وكفر وطاعة ومعية . وقد تولى بشر سنة ٢١٨ وقيل سنة ٢١٩ ، وأعطى في نسبه يقول إنه ينسب إلى قرعة مريس بصعيد مصر . وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته وطلبه في : لسان الميزان ٢ / ٢٩-٣١ ؛ دفيات الأعيان ١ / ٢٥١-٢٥٢ ؛ تاريخ بغداد ٧ / ٥٦-٦٧ ؛ الأعلام ٢ / ٢٧-٢٨ ؛ مقالات الإسلاميين ١ / ١٤٠-١٤١ ؛ ١٤٢ ؛ الملل والنحل ١ / ١٤١ ؛ ٢٦٩ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٤ ؛ التبصير في الدين ، ص ٦١ ؛ انعطاف القرطبي ٢ / ٣٥٠ ؛ الفصل لا ينزوم ٤ / ٤٥ ؛ دائرة المعارف الإسلامية مقالة كرادعي فومن « بشرين غاث » وانظر كتاب « الرد على بشر الميرسي » ، لداري .

(٢) والرازي : ساقطه من (ق) قطع .

(٣) م ، ق ، وهو .

(٤) تكلم ابن تيمية في « تفسير سورة الإخلاص » بالفصل من مسائل الجهم والحمد .

(٥) سحابة : زيادة في (م) .

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [سورة الشورى : ١١] ، والأجسام متعائلة ، فلو كان جسما لكان له مثل ، وإذا لم يكن جسما لزم أن يكون مزوومات الجسم .

وبعضهم يقول : حتى لو ازم الجسم . وليس يبعد ، فإنه لا يلزم من وجود اللازم وجود المزموم ، ولكن يلزم من نفيه نفيه ، بخلاف مزوومات الجسم ، فإنه يجب من نفيها أن الجسم ، فيجب أن كل ما يستلزم كونه جسما .

ثم من أن في العلو والمباينة^(٢٢) يقول : العلو يستلزم كونه جسما ، ومن أن في الصفات الخبرية يقول : إثباتها يستلزم التجسيم ، ومن أن في الصفات مطلقا قال : ثبوتها يستلزم التجسيم .

وأيا ، فالتجسيم أن ، لأنه يقتضي القسمة والتركيب ، فيجب أن كل تركيب ، فيجب أن كونه مركبا من الوجود والمساهية ، ومن الجنس والفصل ، ومن المادة والصورة ، ومن الجوهر المفردة^(٢٣) ، ومن الذات والصفات . وهذه الخمسة هي التي يسميها نهاية الصفات من متأخرى الفلاسفة تركيا .

والمقصود هنا أن السمع دل على أن هذه الأمور ، وإرسال نفت ذلك ، ويثبت الطريق العقل المنافي لذلك ، وهو أن التشبيه تارة ، وإثبات حدوث كل متغير تارة .

ثم إنه [الم] قال هؤلاء : إن الأقول هو الحدوث ، والأقول هو التغير ، فبني

(١-١) : ساقط من (ق) قط .

(٢) م : أوالجاية .

(٣) م ، ق ، ط : المفردة .

(٤) ل : ساقطة من (م) ، (ق) .

ابن سينا وأتباعه من الدهرية مل هذا وقالوا: ماسوى الله ممكن ، وكل ممكن فهو آفل ، فالآفل لا يكون واجب الوجود^(٦٦) .

وجعل الرازى في « تفسيره » هذا الهذيان^(٦٧) ، [وقد] يقول هو وغيره : كل آفل متغير ، وكل متغير ممكن ، فيستدلون بالتغير مل / الإمكان ، كما استدل الأكثرون من هؤلاء بالتغير مل الحدث^(٦٨) ، وكل من هؤلاء يقول : هذه طريقة الخليل .

٥٨/١

المقام الثانى

المقام الثانى : أن يقال : نحن نسلم أن الأنبياء لم يدعوا الناس بهذه الطريق ولا يخبروا أنه ليس بمجسم . وهذا قول محقق طوائف الصفا وأتباعهم ، فإنهم يعلمون ويقولون : إن الثنى لم يستمد فيه على طريقة مأخوذة عن الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يدعوا على ذلك ، لانصا ولا ظاهرا ، ويقولون : إن كلام الأنبياء إنما يدل على الإثبات إما نصا وإما ظاهرا .

لكن قالوا : اذا كان العقل دل على الثنى لم يمكن إبطال مدلول العقل .

(١) م : مثل ابن سينا .

(٢) ذكر ابن سينا في « الإشارات » (٣ / ٥٣١ - ٥٣٢ ط . الحارث) : الفصل الحادى عشر : « قال قوم : إن هذا الثنى المحسوس موجود لذاته ، واجب لنفسه . لكذلك إذا تذكرت ما قبل لك في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا ، وتكررت قوله تعالى : (لا أحب الآفلين) فإن المعنى في حظيرة الإمكان أقول ما « ويريد هذا النص فيما يأتى » ص ٢٨٠ .

(٣) في (م) ، (ر) ، (ص) ، (ط) بد كلمة « الهذيان » بربط ياض بمقدار كلمة وكتب في حاشى (ر) أمامها (كذا في الأصل) . انظر ما يتسوله الرازى في تفسيره « مفاتيح الغيب »

١٣ / ٤٦ - ٥٧ .

(٤) م ، ق ، ر ، ص ، ط : ويقول .

(٥) انظر ما ذكره الرازى في « مفاتيح الغيب » ١٣ / ٥٢ حيث يقول : « فالتلخيص فيهمون من الأقول الإمكان ، وكل ممكن محتاج ... رأيا أو أساط فيهمون من الأقول مطلق الحركة ، فكل متحرك محدث ، وكل محدث فهو محتاج إلى التقديم والتأخر » .

ثم يقول المتكلمون من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم الذين قالوا : إنما يمكن إثبات الصانع وصدق رسله بهذه الطريق ، ويقولون : إنه لا يمكن^(١) العلم بحدوث العالم وإثبات الصانع ، والعلم بأنه قادر على عالم ، وأنه يجوز أن يرسل الرسل ويصدق الأنبياء بالمعجزات إلا بهذه الطريق — كما يذكر ذلك أئمتهم وحقاً أقوم ، حتى متأخروهم كأبي الحسين البصري ، وأبي المعالي الجويني ، والقاضي أبي يعلى ، وغيرهم — فإذا علمنا مع ذلك أن الأنبياء لم يدعوا الناس بها لزم ما قلناه من أن الرسول آحال الناس في معرفة الله على العقل ، وإذا علموا ذلك فليقتضهم في نصوص الأنبياء إما أن يسلكوا مسلك التأويل ، ويكون المقصد بإزالة التشابه تكليفهم استخراج طريق التأويلات ، وإما أن يسلكوا مسلك التوضيح ، ويكون المقصود إزاله ألفاظ يتبدلون بتلاوتها وإن لم يفهم أحد معانيها .

ويقول ملاحدة الفلاسفة والباطنية ونحوهم : المقصود خطاب الجمهور بما يقتضون به أن الرب جسم عظيم ، وأن المعاد فيه ثلاثٌ جسمانية ، وإن كان هذا لا حقيقة له ، ثم إما أن يقال إن الأنبياء لم يعلموا ذلك ، وإما أن يقال : علموه ولم يبينوه بل أظهروا خلاف الحق للصلحة .

٥٩/١ / قيل في الجواب : أما من سلك المسلك الأول فخطابه من وجوه :
أحدها : أن يقال : فإذا كانت الأدلة السمعية المأخوذة عن الأنبياء دلت على صحة هذه الطريق وصحة مدلولها ، وحل تقي ما تنفونه من الصفات ، فليقتض تكون الأدلة السمعية المنتهية لذلك حارضة هذه الأدلة ، فيكون السمع قد عارضه صريح آخر ، وإن كان أحدهما موافقاً لما تذكرونه^(٢) من العقل .

الجواب على
المسلك الأول
من وجوه
الأول

(١) ص ، ص ، ط : أنه إنما يمكن ، ر : أنه يمكن .

(٢) ص ، ر ، ص ، ط : حتى متأخروهم .

(٣) ص : والصلحة . (٤) ط : لما يذكره .

وحيث فلا يحتاجون أن يتنوا دفع السميات الخافقة لكم على هذا القانون الذي ابتدحتوه ، ويجعلهم فيه آراء الرجال مقدّمة على ما أنزل الله وبمثابه رسوله ، وتضعهم بآل لكل طائفة ، بل لكل شخص أن يقسّم ما رآه بمقولته على ما أتت عن الله ورسوله ، بل قروهم بهذا أن أحدا لا يثق بشيء يخبر به الله ورسوله ، إذ جاز أن يكون له معارض عقل لم يعلمه الغير ، ولهذا كان هذا القانون لا يظهره أحد من الطوائف المشهورين ، وإنما كان بعضهم يبيّنه سرا ، وإنا أظهره^(١) لما ظهر كلام الملاحدة أعداء الرسل .

الوجه الثاني : أن يقال : كل من له أدنى معرفة بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع للناس بهذه الطريق ، طريقة الأعراض ، ولا تقي الصفات أصلا ، لا نصا ولا ظاهرا ، ولا ذكر ما يفهم منه ذلك لـ النص ولا الظاهر ، ولا ذكر أن الخالق ليس فوق العالم ولا مباينا له ، أو أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا ذكر ما يفهم منه ذلك لا نصا ولا ظاهرا ، بل ولا تقي الجسم الاصطلاحي ، ولا ما يرادفه من الألفاظ ، ولا ذكر أن الحوادث بمنع دوامها في الماضي والمستقبل ، أو في الماضي ، لا نصا ولا ظاهرا ، ولا أن الرب صار الفعل ممكنا له بعد أن لم يكن ممكنا ، ولا أنه صار الكلام ممكنا له بعد أن لم يكن ممكنا ، ولا أن كلامه ورضاه وغضبه وجهه وبفضه ونحو ذلك أمور مخلوقة بائنة عنه ، وأمثال ذلك مما يقوله هؤلاء ، لا نصا ولا ظاهرا .

(١) س : تبيّره .

(٢) س : ص : أنزل .

(٣) ر : إذا .

(٤) م : ق ، ر ، ص ، ط : ظهر .

(٥) هـ : ساقط من (ر) ، (س) ، (ص) ، (ط) .

(٦) ٤ : زيادة في (م) .

٦٠/١ يل علم الناس خاصيتهم وعاميتهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر ذلك
أظهر من علمهم بأنه لم يصح بعد الهجرة إلا حجة واحدة ، وأن القرآن لم يمارسه
أحد ، وأنه لم يفرض صلاة إلا الصلوات الخمس ، وأنه لم يكن يؤمر صلاة النهار
إلى الليل وصلاة الليل إلى النهار ، وأنه لم يكن يؤذّن له في الميدين والكسوف
والاستسقاء ، وأنه لم يرّض بدين الكفار ، لا المشركين ولا أهل الكتاب قط ،
وأنه لم يُسقط الصلوات الخمس عن أحد من العقلاء ، وأنه لم يقاتله أحد من
المؤمنين به ، لا أهل الضمّة ولا غيرهم ، وأنه لم يكن يؤذّن بمكة ، ولا كان بمكة
أهل ضمّة ، ولا كان بالمدينة أهل ضمّة قبل أن يهاجر إلى المدينة ، وأنه لم يجمع
أصحابه قط على سماع كذب ولا ذم ، وأنه لم يكن يقصر شعر كل من أسلم أو تاب
من ذنب ، وأنه لم يكن يقتل كل من سرق أو قذف أو شرب ، وأنه لم يكن
يصلّي الجسس إذا كان جميعاً إلا بالمسالمين ، لم يكن يصلّي الفرض وحده ،
ولا في الغيب ، وأنه لم يصح في الهواء قط ، وأنه لم يقتل ربيّ في البقعة ،
لا لبيلة المراج ولا غيرها ، ولم يقتل : لبّ الله يتزل عشية عرفة إلى

(١) م ، ق : يجب .

(٢) ذكر ابن تيمية في منهاج السنة ١٠/٢ (ط . دار العربية) أن " أهل السنة متفقون على
حل أن الله لا يراه أحد سواه في الدنيا ، لا نبي ولا غيره " ولم يتنازع الناس في ذلك إلا في نبينا بعد صل
الله عليه وسلم خاصة ، مع أن أحاديث المراج المعروفة ليس في هي منّا أنه وآه أصلاً ، وإنما روى
ذلك بإسناد ضعيف موضوع ... الخ . وفي مسلم ١٦١/١ (كتاب الإيمان) باب قوله عليه السلام « نذر
أن أراه » وفي قوله « رأيت نورا » والحديث من أي نذر قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
« هل رأيت ربك ؟ قال : نذر أن أراه . وفي رواية أخرى عن قتادة عن عبد الله بن حنبل قال :
قلت لأبي ذر : لو رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لساك ، فقال : من أي شيء كنت تسأله ؟ قلت :
كنت أسأله : هل رأيت ربك ؟ قال أبو ذر : سأله فقال : رأيت نورا . »

الأرض،^(١) وإنما قال: «إنه يقل إلى السماء الدنيا عشية عرفة فيباهي الملائكة بالجلال»^(٢)

وقال القزويني (شرح سلم ١٢/٣): «وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «نزل أني أراه» بتوحيين (نزل) ويفتح المدة في (أل) ويشبه اللون ونصها، و(أراه) يفتح المدة، وهكذا يراه جميع الزوار في جميع الأصول والروايات، ومناه: جابه نور كيف أراه! قال أبو عبد الله الحلي رحمه الله: التفسير في (أراه) جاهد على الله سبحانه وتعالى، ومناه: أن النور مشتق من الزاوية كما جرت العادة بإختصاص الأنوار الأجساد، ومنها من إدراك ما حلت بين الزاوية وجه.

وأما الحديث الموضوع في هذا فقد أورده السيوطي في اللؤلؤ المصنوعة ١٢/١ - ١٣ - والشواكل في التوفيق ص ٤٤١؛ وابن عراق في تزيين الشريعة ١٣٧/١ - ومنه كافي (اللؤلؤ المصنوعة) «من أنس مرفوحاً: ... ليلة أسرى بذ إلى السماء أمرت فرأيت ربى عني وبينه جبابيل يذمن ثار، فرأيت كل في، مع حتى رأيت تاباً غوصاً من القزويني»، ونقل السيوطي والشواكل أقوال ابن الجوزي والهمي وغيرهما من الحديث «يكلمها على أنه موضوع وكذاب»، وروى الشواكل في كتابه «القواعد المصنوعة في الأحاديث الموضوعية» بعض الأحاديث التي يذكر أحداً أن الرسول رأى الله تعالى يوم الإسراء (ص ٤٤١) وفي حديث آخر (ص ٤٤٧) أن الرسول رأى ربّه في المنام لمصلحة طلب، ومقتضى التشكيك في كلامهم في هذه الأحاديث.

(١) ذكرت كتب الأحاديث الموضوعية عدة أحاديث من نزول الله سبحانه عشية عرفة، منها حديثه قوله: «يأتي بي يميني يوم القيامة على جبل أهدق، عليه جبة صوفية أمام الناس» وفيه جهل في «فتحة الموضوعات» لمحمد طاهر بن علي الحلي الثاني (ط - الميمنية ١٣٤٣) ص ١٢ - ١٣، وفي «موضوعات علي القاري» (ط - إستانبول) ص ٤٤، وفي «كشف الخفاء» لإسماعيل بن محمد السيفوني (ط - القدسي، س ١٣٥١) ص ٤٣٩. وأجبت الكتب الثلاثة على أن الحديث موضوع لا أصل له. وروى السيوطي في اللؤلؤ المصنوعة ٢٧/١ (ط - الحسينية، س ١٣٥٢) حديثاً آخر منه: «إذا كان عشية عرفة حيط الله إلى السماء الدنيا فيطلع إلى أهل الموقف ... الخ» وحدثاً ثالثاً ٢٨/١ وفيه «رأيت ربى يوم عرفة يرفق على جبل أهدق عليه إزاران، وهو يقول ... الخ». ونقل السيوطي من الأئمة ما يدل على وضع الحديثين، انظر (القواعد المصنوعة للشواكل ص ٤٤٧).

وانظر تزيين الشريعة لابن عراق ١٣٨/١ - ١٣٩.

(٢) ص ٤٤١، ط ٤، ط ٤، ط ٤، ط ٤.

(٣) روى سلم في صحيحه ١٠٧/٤ «كتاب الحج» باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة من حائضه رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه

ولا قال : إن الله يزل كل ليلة إلى الأرض ، وإنما قال : « يزل إلى سماء الدنيا »^(١) . وأما ذلك مما يعلم العلماء بأحواله علما ضروريا أنه لم يكن ، ومن روى ذلك عنه أو أخذ يستدل من ثبوت ذلك علما بطلان قوله بالاضطرار ، كما يعلمون بطلان قول السوفسطائية^(٢) ، وإن لم يستغلوا بحل شبههم .

وحينئذ فن استدل بهذه الطريق ، أو أخبر الأمة بمثل قول نفاة الصفات ، كان كذبه معلوما بالاضطرار ألغى مما يعلم كذب من أدعى عليه هذه الأمور المنتفية عنه وأضعافها . وهذا مما يعلمه من له أدنى خبرة بأحوال الرسل ، فضلا عن المتوسطين ، فضلا عن الوارثين له ، العالمين بأقواله وأفعاله .

== هذا من الثابت يوم مرة ، وإنه ليدنو ثم ياتي بهم الملايكة ، فيقول : ما أراد هؤلاء ؟ قال المنذر بعد أن أورد هذا الحديث (الترغيب والترهيب ٢/ ٢٢٧) : رواه مسلم والبيهقي وابن ماجه ، وزاد زوين في جامعه فيه « أحييها يا ملائكتي أني قد فطرت لم » ، وذكر المنذرى (الترغيب والترهيب ٧/ ٢٢٢) حديثا آخر من جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من أيام عند الله أفضل من عشرين ليلة . قال : فقال رجل يا رسول الله من أفضل أم من عشرين ليلة في سبيل الله ؟ قال : من أفضل من عشرين جهادا في سبيل الله وما من يوم أفضل عند الله تبارك وتعالى من يوم حرق يزل الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا فيها من أهل الأرض أهل السماء ... الحديث . وقال المنذرى : رواه أبو يعلى والبخاري وابن خزيمة وابن حبان في مصبحة واللفظ له .

وأما أحاديث أخرى في النزول يوم مرة في : الترغيب والترهيب ٢/ ٢٢٧ - ٢٢٨ : الرد على الجهمية قهارى ، ص ٣٥ .

(١) انظر الكلام عن حديث النزول فيما سبق ص ١٣ .

(٢) م : ق : وأخذ .

(٣) م : ر : ص : ط : قول سائر السوفسطائية .

(٤) ط : زيادة في (م) فقط .

الوجه الثالث : أن يُقال : جميع ما ذكرتموه من أقوال الأنبياء أنها تدل على مثل قولكم فلا دلالة في شيء منها ، من وجوه متعددة ، وذلك معلوم يقينا ، بل فيها ما يدل على تقيض قولكم ، وهو مذهب أهل الإيجاب ، وهكذا عامة ما يخرج به أهل الباطل من الجحج ، لاسيما السمية ، فإنها إنما تدل على تقيض قولهم .^(١)

١١/١ / وأما قصة إبراهيم الخليل عليه السلام فقد علم باتفاق أهل اللغة والمفسرين أن الأفعول ليس هو الحركة ، سواء كانت حركة مكاتبة ، وهي الاستفال ، أو حركة في السك كالنقو ، أو في الكيف كالنقود والتبيض ، ولا هو التغير ، فلا يُسمى في اللغة كل متحرك أو متغير أفلا ، ولا أنه أنقل ، لا يقال الفصل أو للشيء إنه أقل ، ولا يقال للتغير الذي هو استعماله ، كالمرض واصفرار الشمس : إنه أقول ،^(٢) لا يقال للشمس إذا اصغرت : إنها أقلت ، وإنما يقال « أقلت » إذا غابت وراحت ، وهذا من المتواتر المعلوم بالاضطرار من لغة العرب : أن أفلا بمعنى غابت ، وقد أقلت الشمس تأفلا وتأفل أقولا : أي غابت .^(٣)

(١) س ، و ، ص ، ط ، ذكرتم .

(٢) م (نقط) : قولكم .

(٣) عليه السلام : زيادة في (م) .

(٤) س ، و ، ص ، ط ، مركبة .

(٥) س ، و ، ص ، ط ، أقل .

(٦) م ، ق ، و ، لا .

(٧) في « البيان » : أقل أي غاب ، وأقلت الشمس تأفل وتأفل أقلا أقولا : غابت .

« التليد » إذا غابت فهي أقله وأقل ، وكذلك القمر يأفل إذا غاب وكذلك سائر الكواكب .

وعبايين هذا ان الله ذكر عن الخليل انه لما : (رأى كوكبا قال هذا ربى
فلما اقل قال لا احب الاطمين • فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربى فلما اقل قال
قن لم سيدي ربى لا تكونن من القوم الضالين • فلما رأى الشمس بازغة قال
هذا ربى هذا اكبر فلما اقلت قال يا قوم انى يرى مما تمشرون • انى وجهت
وجهى للذى فطر السموات والأرض) [سورة الأنعام : ٧٦ - ٧٩] .

ومعلوم انه لما بزغ القمر والشمس كان في بزوغه متحركا ، وهو الذى يسمونه
تنبؤا ، فلو كان قد استدل بالحركة المماسة تفسيراً لكان قد قال ذلك من حين رآه
بازغا • وليس مراد الخليل بقوله : « هذا ربى » رب العالمين ، ولا أن هذا
هو القديم الأزلى الواجب الوجود ، الذى كل ما سواه محدث ممكن مخلوق له ،
ولا كان قومه يعتقدون هذا حتى يعلم هل فساد ، ولا اعتقد هذا أحد يعرف
قوله ، بل قومه كانوا مشركين يسمون الكواكب والأصنام ، ويقولون بالصانع •
ولهذا قال الخليل : (أفرايت ما كنتم تعبدون • أنتم وآبائكم الأقدمون •

فأنهم عدوني إلا رب العالمين) [سورة الشعراء : ٧٥ - ٧٧] ، وقال : (انى برأء
مما تعبدون • إلا الذى فطرني فإنه سيدي • وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم
يرجعون) [سورة الزمر : ٢٦ - ٢٨] ، فذكر لم ما كانوا يفعلونه من اتخاذ
الكواكب والشمس والقمر ربا يمسكونه ويتسربون إليه ، كما هو عادة عبادة
الكواكب ومن يطلب تفسير روحانية الكواكب ، وهذا مذهب مشهور ، ما زال

١٢/١

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط ، ضادة .

(٢) ق (قط) : الكوكب .

عليه طوائف من المشركين إلى اليوم، وهو الذي صنف فيه الرازي « السر المكتوم »^(١)
وضعه من المصنفات .

فإن قال المنازعون : بل الخليل إنما أراد أن هذا رب العالمين .

قيل : فيكون إقرار الخليل بحجة على فساد قولكم ، لأنه حيث لا يكون مقراً
بأن رب العالمين قد يكون محضاً متضلاً من مكان إلى مكان ، متغيراً ، وإنه
لم يجعل هذه الحوادث تنافي وجوده ، وإنما جعل المتناقض لذلك أمراً ، وهو منفيه
فتبين أن قصة الخليل إلى أن تكون حجة عليهم أقرب من أن تكون حجة لهم ،
ولا حجة لهم فيها بوجه من الوجوه .

وأبعد من ذلك قول من جعل الأول بمعنى الإمكان ، وجعل كل ما سوى
الله آفلاً ، بمعنى كونه قديماً أزلياً ، حتى جعل السماوات والأرض والجبال والشمس
والقمر والكواكب لم تزل ولا تزال آفلاً ، وأن أولها وصف لازم لها ، إذ هو
كونها ممكنة ، والإمكان لازم لها ، فهذا مع كونه اقترافاً على الله والقرائن
اقترافاً ظاهراً يعرفه كل أحد ، كما اقترى غير ذلك من تسمية القديم الأزلي محدثاً ،
وتسميته مصنوعاً — فقصة الخليل حجة عليه ، فإنه لما رأى القمر بازفاً قال : هذا
ربي « ولما رأى الشمس بازفة قال : هذا ربي ، فلما أظلمت قال : لا أحب
الآفئين » فتبين أنه أبل بعد أن لم يكن آفلاً ، فكان الشمس والقمر والكواكب
وكل ما سوى الله بمكافؤ وصف لازم له ، لا يمحلت له بعد أن لم يكن .

(١) س ، ص ، ق : صنف فيه « السر المكتوم » ، وكذا ق (ر) ، (ط) وأمام الجلة في الماطة .

يلسب إلى الرازي .

وهم يقولون : إمكانيته له من ذاته ، ووجوده من غيره ، بناء على تفريقهم في الخارج بين وجود الشيء وذاته ، فالإمكان عندهم أولى بذاته من الوجود .^(١) ولو قال : فلما وجدت أو خلقت أو أيدعت قال : لأحب الموجودين والمخلوقين ، كان هذا قبيحا متناقضا ، إذ لم يزل كذلك . فكيف إذا قال : فلما صارت ممكنة ؛ وهي لم تزل / ممكنة . ١٣/١

وأياها فهي من حين برزت وإلى أن أظلت ممكنة بذاتها تقبل الوجود والعدم ، مع كونها عندهم قديمة أزلية بمنتهى عدمها ، وحيث لا يكون كونها متحركة ليس بدليل عند إبراهيم على كونها ممكنة قبل الوجود والعدم .

وأما قول القائل : « كل متحرك محدث ، أو كل متحرك يمكن قبل الوجود والعدم » فهذه المقدمة ليست ضرورية نظرية باتفاق العقلاء ، بل من يدعى صحة ذلك يقول : إنها لا تعلم إلا بالنظر الخفي ، ومن ينازع في ذلك يقول : إنها باطلة عقلا وبمما ، ويمثل^(٢) من مثل بها في أوائل المعلوم الكلية لقصوره وعجزه ، وهو نفسه يقدح فيها في عامة كتبه .

وأما قوله : « كل متغير محدث أو ممكن » فإن أراد بالتغير ما يعرف من ذلك في اللغة ، مثل استحالة الصبيح إلى المرض ، والعدل إلى الظلم ، والصدق إلى الكدابة ، فإنه يحتاج في إثبات هذه الكلية إلى دليل . وإن أراد بالتغير معنى الحركة ، أو قيام الحوادث مطلقا ، حتى تسمى الكواكب حين بزوغها متغيرة ،

(١) من (نقط) : كلا .

(٢) من (نقط) : لكان .

(٣) م ، ق ، ر ، س ، ط ، إذ لا يعلم .

(٤) من (نقط) : وتقبل .

ويسمى كل متكلم ومتحرك متفرداً ، فهذا مما يتخذ عليه إقامة الهيل [فئة^(١)]
على دعواه .

وأما استدلالهم بما في القرآن من تسمية الله أحداً وواحداً على تى الصفات ،
الذى بنوه على تى التخصيص .

فيقال لهم : ليس فى كلام العرب ، بل ولا عامة أهل اللغات ، أن الذات
الموصوفة بالصفات لا تسمى واحداً ولا تسمى أحداً فى التى والإيجابات ،
بل المنقول بالتواتر من العرب تسمية الموصوف بالصفات واحداً واحداً ، حيث
أطلقوا ذلك ، ووحيداً .

قال تعالى : (قَدْ رَزَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَفَعَّلْنَا بِنُوحٍ الْفَعْلَ الْوَحِيدَ) [سورة المدثر : ١١] وهو الوليد
ابن المفسية .

وقال تعالى : (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ كُلْفٌ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً
فَلَهَا النِّصْفُ) [سورة النساء : ١١] ، فسماهما واحدة ، وهى امرأة واحدة مصصفة
بالصفات ، بل جسم حامل للأعراض .

وقال تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ)
[سورة التوبة : ٦] .

وقال / تعالى : (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ) [سورة القصص : ٢٦] ،

وقال تعالى : (أَنْ تَقْبَلَ إِحْدَاهُمَا تَخْذَرُ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى) [سورة البقرة : ٢٨٢] ،

وقال تعالى : (فَإِنْ بَقِيَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى) [سورة المجرات : ٩] .

(١) فة : ساقطة من (م) ، (ق) ، (د) ، (س) ، (ط) .

(٢) واحداً : ساقطة من (س) .

(٣) وقال : ساقطة من (س) .

وقال : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) [سورة الإخلاص : ٤] ،
وقال : (قُلْ إِنِّي لَنْ يُخَيِّرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ) [سورة الجن : ٢٢] ،
وقال تعالى : (لَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُتْرَكْ يَمَادَةً
رَبِّهِ أَحَدًا) [سورة الكهف : ١١٠] ، وقال تعالى : (وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا)
[سورة التصف : ٤٩] .

فإن كان لفظ الأحد لا يقال حل ما قامت به الصفات ، بل ولا حل
شيء من الأجسام التي تقوم بها الأعراض لأنها متضمنة ، لم يكن
في الوجود غيرها من الملائكة والإنس والجن والبهائم من يدخل في لفظ أحد^(١) ،
بل لم يكن في الموجودين ما يقال عليه في النفي أنه أحد ، فإذا قيل : (وَلَمْ يَكُنْ
لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) لم يكن هذا نفيًا لمكافأة الرب إلا ممن لا وجود له ، ولم يكن
في الموجودات ما أخبر عنه بهذا الخطاب أنه ليس كقواؤه .

وكذلك قوله : (وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا) [سورة الكهف : ٣٨] ،
(وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) فإنه إذا لم يكن الأحد إلا ما لا يتقسم ، وكل
مخلوق وجسم متقسم^(٢) ، لم يكن في المخلوق ما يدخل في معنى أحد ، فيكون
التقدير : ولا أشرك به ما لم يوجد ، ولا يشرك بربه ما لا يوجد .

وإذا كان المراد النفي العام ، وأن كل موجود من الإنس والجن يدخل
في معنى أحد ، ويقال : إنه أحد الرجلين ، ويقال للثقلين : إحدى المراتين^(٣) ،
ويقال للمرأة : واحدة ، وللرجل : واحد ، ووحد — علم أن اللغة التي نزل بها
القرآن لفظ الواحد والأحد فيها يتناول الموصوفات ، بل يتناول الجسم الحامل

(١) م : الأحد .

(٢) م : ق : ر : م : ط : جسم .

(٣) م : قراءة .

للأمراض، ولم يعرف أنهم أرادوا بهذا اللفظ ما لم يوصف أصلاً، بل ولا حرف منهم أنهم [لا] يستعملونه إلا في [غير^(١)] الجسم، بل ليس في كلامهم ما يبين استعماله له في غير ما يسميه هؤلاء جسيماً، فكيف يقال: لا يدل إلا على تقيض ذلك، ولم يعرف استعماله إلا في التقيض — الذي أنجزوه منه — الوجودي، دون التقيض الذي خصوه به وهو الصدق^(٢)؟ وهل يكون في تبديل اللفظ والقرآن ألغى من هذا؟

٢٥/١ / وكذلك اسمه «الصدق» ليس في قول الصحابة: «إنه الذي لا جوف له» ما يدل على أنه ليس بوصف بالصفات: بل هو على إثبات الصفات أدل منه على نقيضها من وجوه مبسوطة في غير هذا الموضع.

وكذلك قوله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [سورة الشورى: ١١]، وقوله: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) [سورة مريم: ٦٥] ونحو ذلك، فإنه لا يدل على تقيض الصفات بوجه من الوجوه، بل ولا على تقيض ما يسميه أهل الاصطلاح جسيماً بوجه من الوجوه.

وأما احتجاجهم بقولهم: «الأجسام متماثلة» فهذا — إن كان حقاً — فهو تماثل يعلم بالعقل، ليس فيه أن اللفظ الذي نزل بها القرآن تطابق لفظ «المتل» على كل جسم، ولا أن اللفظ الذي نزل بها القرآن يقول: إن السماء مثل الأرض، والشمس والقمر والنجوم كمثل الجبال، والجبال مثل البحار، والبحار مثل التراب، والتراب مثل الهواء، والهواء مثل الماء، والماء مثل النار، والنار مثل الشمس، والشمس

١) لا، غير، في (س) . وسقطت (لا) من (س)، (ط) وسقطت القنطار من (م) . (ق) ، (د) .
٢) م ، ق ، د ، ص ، ط ، القم .

مثل الإنسان ، والإنسان مثل الفرس والجمار ، والفرس والجمار مثل السقيريل
والرمان ، والرمان مثل الذهب والفضة ، والذهب والفضة مثل الخبز والقمح ،
ولا في اللغة التي نزل بها القرآن أن كل شيئين اشتراكا في المقدار به بحيث يكون
كل منهما له قدر من الأقدار كالطول والعرض والسمك أنه مثل الآخر ، ولا أنه
إذا كان كل شيئين كائنا مركبين من الجواهر المضردة ، أو من المادة والصورة ،
كان أحدهما مثل الآخر .

بل اللغة التي نزل بها القرآن تبين أن الإنسانين — مع اشتراكهما في أن
كل منهما جسم حساس تام متحرك بالإرادة تطلق عضلاته ، بادية البشرة —
قد لا يكون أحدهما مثل الآخر ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ
قَوْمًا خَيْرٌكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمُ ﴾ [سورة محمد : ٣٨] ، ^(١) فقد بين أنه يستبدل قوما
لا يكونون [أمثال المخاطبين] ، فقد نفى عنهم المسامحة مع اشتراكهم فيما ذكرناه .
فكيف يكون في لغتهم أن كل إنسان فإنه مماثل للإنسان ، بل مماثل لكل حيوان ،
بل مماثل لكل جسم تام حساس ، / بل مماثل لكل جسم موكد متصرف ، بل مماثل
لكل جسم فلكي ونفسي فلكي ؟

١١٦/١

والله إنما أرسل الرسل بلسان قومه ، وهم قريش خاصة ، ثم العرب عامة ،
لم يزل القرآن بلغة من قال : «الأجسام متعاقلة» حتى يحمل القرآن على لغة هؤلاء .

(١) م ، ق : المردة .

(٢) ما بين المقتربين ماثل من (م) ، (ق) ولهما بدلا من هذه العبارة ، «أي أمثال ذوات
الخ» وفي (ص) : «قد تبين أنه يستبدل قوما خيرا لا يكونون»

(٣) س ، ر : ذكر .

هذا لو كان ما قالوه صحيحا في العقل ، فكيف وهو باطل في العقل ؟ كما بطلناه في موضع آخر ، إذ المقصود هنا بيان أنه ليس لهم في نصوص الأنبياء إلا ما يناقض قولهم ، لا ما يعضده .

نقطة «الكف»

وذلك الكف ، قال حسان بن ثابت :

أَتَهْجُوهُ ، وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ ؟^(١) فشركا لخبركا القصد

فقد نفى أن يكون كفواً لمحمد ، مع أن كليهما جسم تام حساس متحرك بالإرادة ناطق ، ولكن النصوص الإلهية لما دلت على أن الرب ليس له كف في شيء من الأشياء ، ولا مثل له في أمر من الأمور ، ولا يذله في أمر من الأمور ، لم أنه لا يماثله شيء من الأشياء في صفة من الصفات ، ولا لعل من الأفعال ، ولا حق من الحقوق ، وذلك لا ينفي كونه متصفا بصفات الكمال .

لذا قيل هوحي ، ولا يماثله شيء من الأحياء في أمر من الأمور ، [وعلم وقدير وجميع وبصير ، ولا يماثله عالم ولا قادر ولا جميع ولا بصير في أمر من الأمور]^(٢) ، كان ما دل عليه السمع مطابقا لما دل عليه العقل من عدم مماثله شيء من الأشياء له في أمر من الأمور .

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ، ص ٨ (ط . التجارية ، ١٣٤٧/١٩٢٩) وروى بحر الوافر - من قصيدة يهجو فيها علي أبي سفیان الخلال بن عبد المطلب بن هاشم ، وكان قد جاءه الرسول صل الله عليه وسلم قبل إسلامه ، وانظر تفسير الطبري ٣٦٨/١ .

(٢) م ، ق : الكف .

(٣) س ، ح .

(٤) ما بين الحرفين ساقط من (م) ، (ق) .

وأما كون ماله حقيقة أو صفة أو قدر يكون بمجرد ذلك مما لا له حقيقة أو صفة أو قدر فهذا باطل عقلا وسمعا، فليس في لغة العرب ولا غيرهم إطلاق لفظ «المثل» على مثل هذا، وإلا فيلزم أن يكون كل موصوف مما لا لكل موصوف، وكل ماله حقيقة مما لا لكل ماله حقيقة، وكل ماله قدر مما لا لكل ماله قدر، وذلك يستلزم أن يكون كل موجود مما لا لكل موجود. وهذا — مع أنه في غاية الفساد والتناقض — لا يقوله مائل، فإنه يستلزم التماثل في جميع الأشياء، فلا يبقى شيطان مختلفان غير متماثلين قط، وحيث لا فيلزم أن يكون الرب مما لا لكل شيء، فلا يجوز تقي مما لا شيء من الأشياء عنه، وذلك متناقض للسمع والعقل، فصار حقيقة قولهم في تقي التماثل عنه يستلزم ثبوت مما لا كل شيء له، فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل.

/ الجواب الرابع: أن يقال: ذهب أن بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم، فذلك ليست كافية بالضرورة عند العقلاء، بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخرى ليس في القرآن ما يدل عليها البتة، فإذا قدر أن الأول هو الحركة، فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك حدث أو ممكن؟ وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن؟ وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها؟ وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؟ وأين في القرآن امتناع حوادث لا أول لها؟

بل أين في القرآن أن الجسم الاصطلاحي مركب من الجواهر الفردة التي لا تقبل الانقسام، أو من المادة والصورة، وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد؟

(١) م، ق، د، ص، ط: بمجرد ذلك يكون.

(٢) م، ق، أو كل.

يل أين في القرآن أو لغة العرب، أو أحد من الأمم أن كل ما يشار إليه أو كل ماله مقدار فهو جسم ؟ وأن كل ما شاركه في ذلك فهو مثل له في الحقيقة ؟

ولفظ الجسم في القرآن مذكور في قوله تعالى : (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ) [سورة البقرة : ٢٤٧] ، وفي قوله : (وَلَا تَأْكُلْ أَيْدِيكُمْ تَتَجَبَّعُنَّ أجْسَامَهُمْ) [سورة المنافقون : ٤] . وقد قال أهل اللغة : إن الجسم هو البدن . قال الجوهري في صحاحه : قال أبو زيد : الجسم الجسد ، وكذلك الجسيان والجسيان . قال : وقال الأصمعي : الجسم والجسيان : الجسد .

ومعلوم أن أهل الاصطلاح نقلوا لفظ « الجسم » من هذا المعنى الخاص إلى ما هو أعم منه ، فسموا الهواء ولبيب النار وغير ذلك جسماً ، وهذا لا تسميه العرب جسماً ، كما لا تسميه جسداً ولا بدنًا .

ثم قد يراد بالجسم نفس الجسد القائم بنفسه ، وقد يراد به غِظْلُهُ ، كما يقال : لهذا الثوب جسم .

وكذلك أهل العرف الاصطلاحى يريدون بالجسم تارة هذا ، وتارة هذا ، ويفرقون بين الجسم التاملي المبرد عن المل الذي يسمى المسادة والمهيول ، وبين الجسم الطبيعي الموجود . وهذا مهسوط في موضع آخر .^(١)

(١) س ، د ، ص ، ط ، أ ، ماله .

(٢) ولا بدنا : كذا في (م) قطع ، وفي ما رتبنا : وهذا .

(٣) في الصحاح للجوهري قال أبو زيد : الجسم : الجسد ، وكذلك : الجسيان والجسيان ، وقال الأصمعي : الجسم والجسيان : الجسد ، والجسيان : الشخص ، وفي اللسان : ويل جسيان وجسيان إذا كان ختم البضة ، وقد جثم الشيء أي عظم . . . والجسم : الأضخم . انظر اللسان مادة : جسم . وانظر ما كتبه ابن تيمية من معاني الجسم في « منهاج السنة » ٩٧/٢ وما جسدنا ، ١٤٥/٢ وما جسدنا . وانظر التفسير في الجرجاني ، ص ٩٧ .

والمقصود هنا أنه لو قدر أن الدليل يقتضي مقدمات ، ولم يذكر القرآن إلا واحدة ، لم يكن قد ذكر الدليل ، إلا أن تكون البساق واضحات لا تقتضي إلى مقدمات خفية ، فإنه إنما يذكر مخاطب من المقدمات / ما يحتاج إليه ، دون ما لا يحتاج إليه . ومعلوم أن كون الأجسام متعاقبة ، وأن الأجسام تستزم الأعراض الحادثة ، وأن الحوادث لا أول لها — من أغنى الأمور وأحوجها إلى مقدمات خفية ، لو كان حقا ، وهذا ليس في القرآن .

٦٨/١

لأن قيل : بل كون الأجسام تستزم الحوادث ظاهر ، فإنه لا بد للجسم من الحوادث ، وكون الحوادث لا أول لها ظاهر ، بل هذا معلوم بالضرورة ، كما ادعى ذلك كثير من تفتار المتكلمين ، وقالوا : نحن نعلم بالاضطرار أن ما لا يسبق الحوادث ، أو ما لا يخلو من الحوادث ، فهو حادث ، لأن ما لم يسبقها ولم يخل منها لا يكون قبلها ، بل إما معها وإما بعدها ، وما لم يكن قبل الحوادث بل معها أو بعدها لم يكن إلا حادثا ، فإنه لو لم يكن حادثا لكان متقدما على الحوادث ، فكان خاليا منها وما يقا عليها .

قيل : مثل هذه المقدمة وأمثالها منشأ غلط كثير من الناس ، فإنها تكون لفظا مجعلا يتناول حقا وباطلا ، وأحد نوعيها معلوم صادق ، والآخر ليس كذلك ، فيلتبس المعلوم منها بغير المعلوم ، كما في لفظ « الحادث » و« الممكن » و« المتعيز » و« الجسم » و« الجهة » و« الحركة » و« التركيب » وغير ذلك من الألفاظ المشهورة بين النظار التي كثرت في تراجمهم ، وما منها ألفاظ مجعلة تتناول أنواعا مختلفة :

(١) م ، د ، ص ، ط ، إلا أن يكون الباطل واضحا .

(٢) م ، ما لا يلحق .

إما بطريق الاشتراك لاختلاف الاصطلاحات ، وإما بطريق التواطوع لاختلاف الأنواع ؛ فلذا فُسر السرد وقُصِّلَ التشابه تبين الحق من الباطل والمراد من غير المراد .

فلذا قال القائل : نحن نعلم بالاضطرار أن ما لا يسبق الحوادث أو ما لا يخلو منها فهو حادث ، فقد صدق فيها فهمه من هذا اللفظ ، وليس ذلك من محل النزاع^(١) ، كلفظ « القديم » إذا قال قائل : « القرآن قديم » وأراد به أنه نزل من أكثر من سبعمائة سنة ، وهو القديم في اللغة ؛ أو أراد أنه مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزول القرآن ، فإن هذا مما لا نزاع فيه . وكذلك إذا قال : « غير مخلوق » وأراد به أنه غير مكتوب ، فإن هذا مما لم يتنازع فيه^(٢) أحد من المسلمين وأهل المال المؤمنين بالرسول .

وذلك / أن القائل إذا قال : « ما لا يسبق الحوادث فهو حادث » فله معنيان : أحدهما أنه لا يسبق الحوادث الممثلة ، أو الحوادث الممثلة أو المحصورة ، أو الحوادث التي يعلم أن ما ابتدأه ؛ فلذا قدر أنه أريد بالحوادث كل ما له ابتداء ، واحدا كان أو عددا ، معلوم أنه ما لم يسبق هذا أو لم يخل من هذا لا يكون قبله ، بل لا يكون إلا معه أو بعده ، فيكون حادثا . وهذا مما لا يتنازع فيه عاقلان يفهمان ما يقولان .

وليس هذا مورد النزاع ، ولكن مورد النزاع هو : ما لم يخل من الحوادث المتعاقبة التي لم تزل متعاقبة ، هل هو حادث ؟ وهو مبنى على أن هذا هل يمكن وجوده أم لا ؟ فهل يمكن وجود حوادث متعاقبة شيئا بعد شيء [دائمة^(٣) لا ابتداء

(١) س ، د ، هـ ، ط : محل النزاع ليس من ذلك .

(٢) م (نقط) : مما لا يتنازع .

(٣) دائمة : حادثة بني (م) ، (ق) .

٢٩/١
متأخرة فلم
لا يسبق الحوادث
فهي حادث

لها ولا انتهاء؟ وهل يمكن أن يكون الرب متكلما لم يزل متكلما إذا شاء؟ وتكون كلماته لانهائية لها، لا ابتداء [ولا انتهاء]، كما أنه في ذاته لم يزل ولا يزال لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء له؟ بل هو الأول الذي ليس قبله شيء، وهو الآخر الذي ليس بعده شيء، فهو القديم الأزلي القديم الباقي بلا زوال، فهل يمكن أن يكون لم يزل متكلما بمشيئته، فلا يكون قد صار متكلما بعد أن لم يكن، ولا يكون كلامه مخلوقا متضلا عنه، ولا يكون متكلما بغير قدرته ومشيئته؟ بل يكون متكلما بمشيئته وقدرته، ولم يزل كذلك، ولا يزال كذلك.

هذا هو مورد التراجع بين السلف والأئمة الذين قالوا بذلك، وبين من نازعهم في ذلك.

والفلاسفة يقولون: إن الفلك نفسه قديم أزلي لم يزل متحركا، لكن هذا القول باطل من وجوه كثيرة. ومعلوم [بالاضطرار^(١)] أن هذا مخالف لقولهم، ومخالف لما أخبر به القرآن والتوراة وسائر الكتب، بخلاف كونه لم يزل متكلما أو لم يزل فاعلا أو قادرا على الفعل، فإن هذا بما قد يُشكل على كثير من الناس سيما وعقلا.

وأما كون السماوات والأرض مخلوقتين محدثتين بعد البدء^(٢)، فهذا إنما نازع فيه طائفة قليلة من الكفار كأرسطو وأتباعه.

وأما بجهور الفلاسفة، مع عامة أصناف المشركين من الهند والعرب وغيرهم، ومع المبرس وغيرهم، ومع أهل الكتاب وغيرهم، فهم متفقون على أن السماوات والأرض وما بينهما محدث مخلوق بعد أن لم يكن، ولكن تنازحوا في مادة ذلك،

(١) م: قد لا نهاية لها ولا ابتداء.

(٢) بالاضطرار: زيادة في (س) نقط.

(٣) س، ر، ص، ط: مخلوقان محدثان. وفي حاشي (ط): مخلوقات، وعليها جملة المصير.

هل هي موجودة قبل هذا العالم ؟ وهل كان قبله مدة ومادة ؟ أم هو أيدع ابتداء
من غير تقدم مدة ولا مادة ؟

فالذي جاء به القرآن والتوراة ، وأضحى عليه سلف الأمة وأئمتها مع أئمة أهل
الكتاب : أن هذا العالم خلقه الله وأحدثه من مادة كانت مخلوقة قبله ، كما أخبر
في القرآن أنه : (اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ) أى بخار : (فَقَالَ لَهَا وَالْأَرْضُ
أَنْتِ طَوَّامٌ أَوْ كَرَّمَا) [سورة فصلت : ١١] ، وقد كان قبل ذلك خلق غيره
كالعرش والماء ، كما قال تعالى : (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ
أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ) [سورة هود : ٧] ، وخلق ذلك في مدة غير
مقدار حركة الشمس والقمر ، كما أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما
في ستة أيام .

والشمس والقمر هما من السماوات والأرض ، وحركتهما بعد خلقهما ،
والزمان المقدر بحركتهما — وهو الليل والنهار التابعان لحركتهما — إنما حدث
بعد خلقهما ، وقد أخبر الله أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ،
فذلك الأيام مدة وزمان مقدر بحركة أخرى غير حركة الشمس والقمر .

وهذا مذهب جماهير الفلاسفة الذين يقولون : إن هذا العالم مخلوق محدث ،
وله مادة متقدمة عليه ، لكن حكي عن بعضهم أن تلك المادة المعينة قديمة أزلية .
وهذا أيضا باطل ، كما قد بسط في غير هذا الموضع ، لأن المقصود هنا إثارة مختصرة
إلى قول من يقول : إن أقوال هؤلاء دل عليها السمح .

(١) م ، ق ، نادة ربعة .

(٢) في حاش (ط) أمام هذه السطور كتب ما يلي : « المادة لما خلق منها كلياتها والأرض
هي في نفسها مبعدة لا من مادة مطلق (كلا) . كما بسط الأمر على الأصل .

(٣) ح ، ر ، ع ، ط ، إنما حدثا .

قيل : إبطال حوادث لا أول لها قد دل عليه قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِعَدَلٍ ﴾ : [سورة الرعد : ٨] ، وقوله : ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ مَّدَدًا ﴾ [سورة الجن : ٢٨] ، كما ذكر ذلك طائفة من النظار ، فإن ما لا ابتداء له ليس له كل ، وقد أخبر أنه أحصى كل شيء مدداً ^(١) .

قيل : هذا لو كان حقا لكان دلالة خفية لا يصلح أن يُقال عليها ، كقوله مائل على الصفات ، فإن تلك نصوص كثيرة جلية ، وهذا — لو قدر أنه دليل صحيح — فإنه يحتاج إلى مقدمات كثيرة خفية لو كانت حقا ، مثل أن يُقال : هذا يستلزم بطلان حوادث لا أول لها ، وذلك يستلزم حلول الجسم ، لأن الجسم / لو كان قديما للزم حوادث لا بداية لها ، لأن الجسم يستلزم الحوادث ، فلا يخلو منها لاستلزامه الأكوان أو الحركات أو الأعراض ، ثم يقال بعد هذا : وإثبات الصفات يستلزم كون الموصوف جميعا .

٧١/١

وهذه المقدمة تتأقضى فيها عامة من قالها كما سنبينه إن شاء الله تعالى ، فكيف وقوله : ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ مَّدَدًا ﴾ لا يدل على ذلك ؟ فإنه سبحانه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، وقال : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [سورة يس : ١٢] فقد أحصى وكتب ما يكون قبل أن يكون إلى أجل محدود ، فقد أحصى المستقبل المدوم ، كما أحصى الماضي الذي وجد ، ثم عدم .

(١) قوله تعالى : زيادة في (م) قط .

(٢) ما بين المحرقتين ساطع من (م) ، (ق) .

(٣) م ، ق ، الخلق .

ولفظ « الإحصاء » لا يفرق بين هذا وبين هذا ، فإن كان الإحصاء يتناول ما لا يتناهى جملة فلا حجة في الآية ، وإن قيل : بل أحصى المستقبل ، قدره : جملة بعد جملة ، لم يكن في الآية حجة ، لأنه يمكن أن يقال في المباني كذلك . ومقالة تناول العلم لا يتناهى مسألة مشكلة على القولين ، ليس العرض هنا لإنهاء القول فيها ، بل المقصود أن مثل هذه الآية لم يرد الله بها إبطال دوام كونه لم يزل متكلماً بمشيئته وقدره .

الحاق الخلق
بخدمت العالم
عند الظاهر

ومما يشبه هذا إذا قيل : السلام حادث أم ليس بحادث ؟ والمراد بالعالم في الاصطلاح هو كل ما سوى الله ، فإن هذه العبارة لها معنى في الظاهر المعروف عند عامة الناس أهل الملل وغيرهم ، ولها معنى في صريف المتكلمين ، وقد أحدث الملاحدة لها معنى ثالثاً .

المعنى الأول

فالذي يفهمه الناس من هذا الكلام أن كل ما سوى الله مخلوق ، حادث ، كائن بعد أن لم يكن ، وأن الله وحده هو القديم الأزلي ، ليس معه شيء قديم تقدمه ، بل كل ما سواه كائن بعد أن لم يكن ، فهو الخلق بالقدم ، كما انحصر بالخلق والإبداع والإلهية والربوبية ، وكل ما سواه محدث مخلوق مبرهون بعد له . وهذا المعنى هو المعروف من الأنبياء وأتباع الأنبياء من المسلمين واليهود والنصارى ، وهو مذهب أكثر الناس غير أهل الملل من الفلاسفة وغيرهم .

٧٢/١

المعنى الثاني

والمعنى الثاني أنه يقال : لم يزل الله لا يفعل شيئاً ولا يتكلم بمشيئته ، ثم حدثت الحوادث من غير سبب يقتضي ذلك ، مثل أن يقال : إن كونه لم يزل متكلماً بمشيئته أو فاعلاً بمشيئته ، بل لم يزل قادراً : هو مجتمع ، وإنه يتبع وجود حوادث لا أول لها ، فهذا المعنى هو الذي يمتنع أهل الكلام من الجهمية

والمعتزلة ومن اتبعهم بحدوث العالم، وقد يحكونه من أهل الملل، وهو بهذا المعنى لا يوجد لا في القرآن ولا غيره من كتب الأنبياء، لا التوراة ولا غيرها، ولا في حديث ثابت من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يعرف هذا من أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

والمعنى الثالث، الذي أحدثه الملاحدة كابن سينا وأمثاله، قالوا: قول العالم حدث، أى معلول لملة قديمة أزلية أوجبت^(١)، فلم يزل منها، وسموا هذا الحدث الثاني، وغيره الحدث الزمان.

المعنى الثالث

والتصير بلفظ «الحدث» من هذا المعنى لا يعرف من أحد من أهل اللغات، لا العرب ولا غيرهم، إلا من هؤلاء الذين ابتدعوا لهذا اللفظ هذا المعنى، والقول بأن العالم حدث بهذا المعنى فقط ليس قول أحد من الأنبياء ولا أتباعهم، ولا أمة من الأمم العظيمة، ولا طائفة من الطوائف المشهورة التي اشتهرت مقالاتها في علوم الناس، بحيث كان أهل مدينة كل هذا القول، وإنما يقول هذا طوائف قليلة مشهورة في الناس.

وهذا القول إنما هو معروف من طائفة من المتفلسفة الملقين، كابن سينا وأمثاله. وقد يكون هذا القول من أرسطو، وقوله الذي في كتيبه: أن العالم قديم، وجمهور الفلاسفة قبله يخالفونه، ويقولون: إنه حدث^(٢)، ولم يُثبت في كتيبه العالم فاعلا موجباً له بذاته، وإنما أثبت له حالة يتركب للتشبه بها، ثم جاء الذين

(١) م، د: أو.

(٢) م: ملة.

(٣) د، ص: المحدث.

(٤) م، د، ص، ط: مسموون.

(٥) م، ق، د: مائل.

ارادوا إصلاح قوله فجعلوا الالة أولى لغيرها ، كما جعلوا الفعاري وغيره ، ثم جعلها
بعض الناس آصرة للفلك بالحركة ، لكن يتحرك للتشبيه بها كما يتحرك العاشق
المشوق^(٧٦) وإن كان لا شعور له ولا قصد^(٧٧)، وجعلوه مدبرا لهذا الاختيار - كما فعل
ابن رشد وابن سينا - جعلوه موجبا بالثبات لما سواه ، وجعلوا ما سواه ممكنا .

الوجه الخامس^(٧٨) : أن يقال : غاية ما يدل عليه السمع - إن دل - على
أن الله ليس بجمم ، وهذا الذي يسلمه كثير من ينهت الصفات أو أكثرهم ،
وينفيه بعضهم ، ويتوقف فيه بعضهم ، ويفصل القول فيه بعضهم .

ومحتمل تنكلم على تدمير تسليم الشيء ، فنقول : ليس في هذا الذي ما يدل على
صفة مذهب أحد من نفاة الصفات أو الأسماء ، بل ولا يدل ذلك على تزييه
مبجانه عن شيء من النفاص ، فإن من تقي شيئا من الصفات لكون إثباته تجسما
وتشبيها يقول له المثبت : قولي فيما أثبتته من الصفات والأسماء كقولك فيما أثبتته
من ذلك ، فإن تنازعا في الصفات الخبرية ، أو الملو أو الرؤية أو نحو ذلك ،
وقال له [الثاني]^(٧٩) : هذا يستلزم التجسيم والتشبيه ، لأنه لا يخل ما هو كذلك

(١) س ، ر ، ق ، ص ، ط ، كاجه .

(٢) س (نقل) : كما يتحرك المشوق للعاشق .

(٣) في رسالة المشق لابن سينا (ص ١٨) من مجموعة رسائل ابن سينا ، ط ، الأرفست ، مكتبة المني
ببغداد ، إن الشيء يتحرك للتشبيه بمشوقه ، وأن المشق قد يكون من غير اختيار من العاشق بل يكون طبيعا
فيه ، وفي رسالته في معنى الزيادة (ص ٤٦) من المجموعة السابقة يقول : إن الفرس كثر في الأجرام
البحرية حتى تحركها تشبيها لها بالفرس واشتباها إلیها على سبيل المشق والاستكمال ، وفي رسالته في إثبات
النبراس (ص ٨٧) من تلك المجموعة يقول : إن تلك يتحرك بالفرس حركة شوقية .

(٤) س ، ر ، ق ، ص ، ط ، ويجعل .

(٥) انظر بداية الوجه الرابع لما تقدم ص ١١٨ .

(٦) الثاني : ساطعة من (م) ، (ق) ، (د) .

إلا الجسم ، قال له المثلث : لا يُقبل ما له حياة وعلم وقسورة وسمع وبصر وكلام وإرادة إلا ما هو جسم ، فإذا جاز لك أن تثبت هذه الصفات ، وتقول : الموصوف بها ليس بجسم ، جاز لي مثل ما جاز لك من إثبات تلك الصفات مع أن الموصوف بها ليس بجسم ، لأنك جاز أن يثبت مسمى بهذه الأسماء ليس بجسم .^(١)

فإن قال له : هذه معان وتلك أبحاث .

قال له : الرضا والغضب والحُب والبغض معان ، واليد والوجه ... وإن كان بعضا ... فالسمع والبصر والكلام أبحاث لا تقوم إلا بجسم ، فإن جاز لك إثباتها مع أنها ليست أبحاثا ، ومحلهما ليس بجسم ، جاز لي إثبات هذه مع أنها ليست أبحاثا .

فإن قال تافى الصفات : أنا لا أثبت شيئا منها .

قال له : أنت أجهت الأسماء ، فأنت تقول : هو حق ، علم قدير ، ولا عقل حيا عليا قديرا إلا جمعا ، وتقول : إنه هو ليس بجسم ، فإذا جاز لك أن تثبت مسمى / بهذه الأسماء ليس بجسم ، مع أن هذا ليس معقولا لك ، جاز لي أن أثبت موصوفا بهذه الصفات ، وإن كان هذا غير معقول لي .

فإن قال المصداق : أنا أنفى الأسماء والصفات .

فيل له : إما أن تقر بأن هذا العالم الملهود مقول مصنوع ، له صانع لاهله ، أو تقول : إنه قديم أزلي واجب الوجود بنفسه فني عن الصانع .

(١-١) : ساقط من (س) ، (ز) .

(٢) س : ليس جسا .

(٣) لك : زيادة في (م) .

فإن قلت بالأول فصانه ، إن قلت : هو جسم ^(١) فقد [وقعت فيما نفيه ، وإن قلت : ليس بجسم ، فقد آتيت فاعلا صانعا للعالم ليس بجسم ، وهذا لا يقل في الشاهد .

فلذا آتيت بما لا فاعلا ليس بجسم ، وأنت لا تعرف فاعلا إلا جمعا ، كان لمازلك أنت يقول : هو جى عليه ليس بجسم ، وإن كان لا يصرف حيا طليا إلا جمعا ، بل لزمك أن تثبت له من الصفات والأسماء ما يناسبه .

وإن قال المجدد : بل هذا العالم المتمدود قديم واجب بنفسه على من الصانع ، فقد آتيت واجبا بنفسه قديما أزليا هو جسم ، حامل للأمراض ^(٢) ، متميز في الجهات ، تقسم به الأكوان ، وتحمله الحوادث والحركات ، وله أبعاد وأجزاء ، فكان ما فر منه من إثبات جسم قديم قد لزمه بطله وما هو أبعد منه ، ولم يستفد بذلك الإنكار إلا بجمد الخلق ، وتكذيب رسله ، وخالفه صريح المعقول ، والفضائل المبين التي هو منتهى ضلال الضالين وكفر الكافرين .

فقد تبين أن قول من تولى الصفات أو شيئا منها لأن إثباتها تجسم قول لا يمكن أحدا أن يستدل به ، بل ولا يستدل أحد على نفيه الرب عن شيء من القائلين بأن ذلك يستلزم التجسم ، لأنه لا بد أن يثبت شيئا يلزمه فيما أثبتت نظير ما يلزمه فيه فيما نفيه ، وإذا كان اللازم في الموضوعين واحدا ، وما إيجاب هو به ، أمكن المنازع له أن يجب بمثله ، لم يمكنه أن يثبت شيئا وينفى شيئا على هذا

(١) فقد : زيادة في (س) .

(٢) م ، ق ، د : حامل الأمراض .

(٣) س : صغيرا .

(٤) قول : ساقطة من (س) ، (د) ، (س) ، (ط) .

التقدير؛ وإذا انتهى إلى التمثيل المحض كان ما زمه من تجسيم الواجب^(١) بنفسه القديم أعظم من كل تجسيم قاه، فلم أن مثل هذا الاستدلال على النفي بما يستلزم التجسيم لأئسمن ولا يخفى من جوع.

/ وأما الجواب لأهل المقام الثاني — وهم محققو النفاة الذين يقولون : السمع لم يدل إلا على الإثبات، ولكن العقل دل على النفي^(٢) — بجوابهم من وجوه :

٧٠/١
الجواب لأهل
المقام الثاني
من ريسه
الأول

أحدها — أن يقال : نحن في هذا المقام مقصودنا أن العقل الذي به يعلم صحة السمع لا يستلزم النفي المناقض للسمع، وقد تبين أن الأنبياء لم يدعوا الناس بهذه الطريق المستلزمية للنفي، طريقة الأمراض، وأن الذين آمنوا بهم وعلوا صدقهم لم يدعوه بهذه الطريق، وميلت إذًا قلدر أن موقوفكم خالفه السمع لم يكن هذا العقل أصلاً في السمع، ولم يكن السمع قد ناقض العقل^(٣) فتركت به صحته، وهذا هو المطلوب.

وإذا قلتم : نحن لم نعرف صحة السمع إلا بهذه الطريق، أو قلتم : لا نعرف السمع إلا بهذه الطريق.

قيل لكم : أما شهادتكم على أنفسكم بأنكم لم تعرفوا السمع إلا بهذه الطريق، فقد شهدتم على أنفسكم بضلالكم وجهلكم بالطرق التي دعت بها الأنبياء^(٤) لاتباعهم^(٥).

(١) س، و، ص : التجسيم الواجب.

(٢) ذكر ابن نجاسة مقامين كان يتنازع في القول بأن الأنبياء لم يدعوا الناس إلى إثبات الصانع بطريق الأمراض، وبأن ما استلزم الحوادث فهو حادث، وذلك في ص ١٠٠ من هذا الكتاب. وقرع هناك المقام الأول (١٠٠ — ١٠٣)، وتكلم عن المقام الثاني (ص ١٠٣ — ١٠٤) ثم ذكر ريسه في الجواب عن المسك الأول أو المقام الأول (ص ١٠٤ — ١٣٠) وهو يجب هنا عن المقام الثاني بالوجوه التالية.

(٣) س، و، ص : ط : أصلاً للسمع.

(٤) س : بالطريق.

(٥) س، و، ص : ط : لاتباعهم.

وإذا كنتم لا تعرفون تلك الطرق فأتهم جهال بطرق الأنبياء، وبما يتناوب به إثبات الصانع وتصديق رسله، فلا يجوز لكم حيلولة أن تقولوا : إن صدقهم لا يعرف إلا بمقول يتناقض المقول عنهم .

وأما إذا قلتم : لا يمكن أن يعرف الله إلا بهذه الطريق، فهذه شهادة زور وتكذيب بما لم يحيطوا به، ونفى لا يمكنكم معرفته^(١)، فمن أين تعرفون أن جميع بني آدم من الأنبياء وأتباع الأنبياء لا يمكنهم أن يعرفوا الله إلا بإثبات الأعراض لوحدها ولزومها للجسم، واستناع حوادث لا أول لها، أو بنحو هذا الطريق؟ وهل الإقدام على هذا النفي إلا من قول من هو أجهل الناس وأضلمهم وأبسلمهم عن معرفة طرق العلم وأدلتها، والأسباب التي بها يعرف الناس ما لم يعرفوه، وهذا النفي فاته كثير من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم، وهذه حاله، وهذا النفي عمدة هؤلاء.

الوجه الثاني : أن يقال لهم : بل صدق الرسول يعلم بطرق متعددة لا يحتاج إلى هذا النفي، كما أقر بذلك جمهور النظار، حتى إن مسألة حدوث العالم اعترف بها أكابر النظار من المسلمين وغير المسلمين، حتى أن موسى بن ميمون صاحب / ودلالة الحائرين^(٢)، وهو في اليهود كأبي حامد الغزالي في المسلمين، يمزج الأقوال

(١) ونفى لا يمكنكم معرفته، كذا في كل النسخ، ولعل الصواب : ونفى لما لا يمكنكم معرفته .

(٢) د م ق ص ط، أو نحو .

(٣) د م ص ط : من أجل .

(٤) إن : ساهله من (من) ، (د) ، (ص) ، (ط) .

(٥) هو موسى بن ميمون بن يوسف بن إسحاق، إيرمران القرطبي، طبيب وفيلسوف يهودي، ولد وتعلم في قرطبة، وتظاهر بالإسلام وحفظ القرآن وتفق بالمالكية، ودخل مصر فنادى إلى يهوديته، وكان فيها رئيساً يهودياً ليهود . ولد سنة ٢٢٩ هـ وتوفي سنة ٦٠١ هـ دفن بطبرية في فلسطين، له تصانيف كثيرة، منها «دلالة الحائرين» و«القصص في القلب»، انظر ترجمته في : طبقات الأطباء، ص ٥٨٢ تاريخ الحكماء، ص ٢١٧ - ٢١٩، برهان : Brock, 1: 644 (489); S. 1: 893. و انظر المقدمة التي كتبها محمد فاضل الكورني في : ولد سنة ٥٣٤ هـ . و انظر الاعلام ٢٨٤ / ٨ . و انظر المقدمة التي كتبها محمد فاضل الكورني لكتاب «المفاهيم الخمس والشرع» ... من دلالة الحائرين ط . القاهرة، سنة ١٣٦٩ ع

الدبوية بالأقوال الفلسفية ويتأولها عليها ، حتى الرأى وغيره من أحوال التفكير
اقتروا بأن العلم بحدوث العالم لا يتوقف على الأدلة العقلية ، بل يمكن معرفة صدق
الرسول قبل العلم بهذه المسألة ، ثم يعلم حدوث العالم بالسمع ، هؤلاء اختلفوا
بإمكان كونها سمعية ، فضيلا عن وجوب كونها عقلية ، فضلا عن كونها أصلا
السمع ، فضلا عن كونها لا أصل للسمع سواها .

وأينما فقد اقترب أهمية البتأمل بطرق متعددة لا يتوقف شيء منها على
الجسم ولا على الصفات .

الوجه الثالث : [أن يقال] ^(١) : إذا كانت الرسل والأنبياء قد اتهمهم أم لا همي
مدعهم إلا الله من غير أن يحتسبوا على هذه الطريق ، وهم يضرون أنهم علموا
صدق الرسول يقينا لا ريب فيه ، ويظهر [منهم] ^(٢) من أقوالهم وأفعالهم ما يدل على
أنهم عالمون بصدق الرسول ، فيقولون لذلك ، لا يرايون فيه ، وهم مدعهم كغير
أضعاف أضعاف أتى تواتر قدر ، فسلم أنهم لم يجمعوا ويتواطأوا على
هذا الإخبار الذي يضرون به عن أنفسهم — علم قطعا أنه حصل لهم علم يقين
بصدق الرسول من غير هذه الطريقة المستزمنة لغير شيء من الهممات .

الوجه الرابع : أن نبين نساد هذه الأقوال المخالفة لبعضها البعض ، ونساد
طرقها التي جعلها أصحابها براهن عقلية ، كما سيأتى إن شاء الله .

(١) م ، ق ، د : آية النظر .

(٢) أن يقال : مخالفة من (م) ، (ق) .

(٣) م ، كاد .

(٤) منهم : مخالفة من (م) فقط .

الثالث

الرابع

الوجه الخامس : أن نبين أن الأدلة العقلية الصحيحة البينة التي لا ريب فيها ، بل العلوم القطعية الضرورية ، توافق ما أخبرت به الرسل لا تخالفه ، وأن الأدلة العقلية الصحيحة جميعها موافقة للسمع ، لا تخالف شيئا من السمع ، وهذا — والله الحمد — قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف ، فوجدت كل طائفة من طوائف النظار أهل العقليات لا يذكر أحد منهم في مسألة ما دليلا صحيحا يخالف ما أخبرت به الرسل ، بل يوافقه ، حتى الفلاسفة القائلين بقدم العالم كأرسطو أتباعه وما يذكرونه / من دليل صحيح عقل ، لأنه لا يخالف ما أخبرت به الرسل ، بل يوافقه ، وكذلك ٢٧/١ سائر طوائف النظار من أهل النفي والإيجاب ، لا يذكرن دليلا عقليا في مسألة إلا والصحيح منه موافق لا مخالف .

وهذا يعلم به أن المقول الصريح ليس مخالفا لأخبار الأنبياء بل وجه التفصيل ، كما نذكره إن شاء الله في موضعه ، ونبين أن من خالف الأنبياء ليس لم عقل ولا سمع ، كما أخبر الله عنهم بقوله تعالى : ﴿ كَلِمَاتٍ إِلَىٰ نبيٍّ مِّنْهُم مَّا تُرَىٰ فَوْجُ سُلَاطِمٍ مِّنْهُمْ يَتَّبِعُونَ مَن يَدِيرُ قَالُوا عَلَىٰ قَدِّ جَانَةِ نَذِيرٍ نَّكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن قَوْلٍ إِنَّا نَمُوتُ وَإِنَّا فِي حُلُلٍ كَثِيرَةٍ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُفِّقَ لَأَصْحَابِ السَّعِيرِ ^(١) [سورة المائدة : ٨ - ١١] .

ثم نذكر وجوها أخر ليان فساد هذا الأصل الذي يتوصل به أهل الإلحاد إلى رد ما قاله الله ورسوله فقول :

(١) هنا تسمى القرية في السنة (س) راقى بدأت من (٧٩) عبارة « فإن قيل نحن إنما قدم على السمع ... الخ :

الوجه الرابع^(١)

أن يقال : العقل إما أن يكون عالمًا بصدق الرسول ، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ، وإما أن لا يكون عالمًا بذلك .

فإن لم يكن عالمًا امتنع التمازض عنده إذا كان العقول معلوما له ، لأن المعلوم لا يمازضه المجهول ، وإن لم يكن العقول معلوما له لم يتمازض مجهولان .

وإن كان عالمًا بصدق الرسول امتنع — مع هذا — أن لا يعلم ثبوت ما أخبر به في نفس الأمر . غاية أن يقول : هذا لم يخبر به ، والكلام ليس هو فيما لم يخبر به ، بل إذا علم أن الرسول أخبر بكذا ، فهل يمكنه — مع علمه بصدقه فيما أخبر وعلمه أنه أخبر بكذا — أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت الخبر ، أم يكون علمه بثبوت خبره لازما له لزوما ضروريا ، كما تلزم سائر العلوم لزوما ضروريا لمقتضاها ؟

وإذا كان كذلك فإذا قيل له في مثل هذا : لا تمتد ثبوت ما علمت أنه أخبر به لأن هذا الاحتقاد يتنافى ما علمت به أنه صادق ، كان حقيقة الكلام : لا تصدقه في هذا الخبر / لأن تصديقه يستلزم عدم تصديقه ، فيقول : وعدم تصديق له فيه هو عين الالتزام المحذور ، فإذا قيل : لا تصدقه لئلا يلزم أن لا تصدقه ، كان كما لو قيل : كذبته لئلا يلزم أن تكذبه . فيكون المنهى عنه هو الخوف المحذور من فصل المنهى عنه ، والمأمور به هو المحذور من ترك المأمور به ، فيكون واقعا في المنهى عنه ، سواء أطلع أو عصى ، ويكون تارك المأمور [به]^(٢) سواء أطلع

(١) هذا هو الوجه الرابع في الرد على قانون الفارابي ، وقد بدأ الوجه الثالث ص ٧٥ .

(٢) م ، ق ، د ، يزم .

(٣) م ، ق ، د ، يقول .

(٤) هـ ، ساقطة عن (م) ، (ق) .

أو عصى ، ويكون وقومه في الخوف المحذور على تقدير الطاعة لهذا الأمر الذي أمره بتكذيب ما يتقن أن الرسول أخبر به أصح وأسبق منه على تقدير المعصية ، والمنتهى عنه على هذا التقدير هو التصديق ، والمأمور به هو التكذيب ، وحيث فلا يجوز النهي عنه ، سواء كان محذورا أو لم يكن ، فإنه إن لم يكن محذورا لم يحز أن ينهى عنه ، وإن كان محذورا فلا بد منه على التقديرين ، فلا فائدة في النهي عنه ، بل إذا كان علم التصديق هو المحذور كان طلبه ابتداء أقبح من طلب غيره لئلا يقضى إليه ، فإن من أمر بالزنا كان أمره أقبح من أن يأمر بالحلوة المفضية إلى الزنا ^(١) .

فهكذا حال من أمر الناس أن لا يصدقوا الرسول فيما علموا أنه أخبر به ، بمدحهم أنه رسول الله ، لئلا يقضى تصديقهم له إلى عدم تصديقهم له ، بل إذا قيل له : لا تصدقه في هذا ، كان هذا أمرا له بما يناقض ما علم به صدقه ، فكان أمرا له بما يوجب أن لا يثق بشيء من خبره ، فإنه متى جوز كذبه أو غلطه في خبر جوز ذلك في غيره .

ولهذا آل الأمر بمن يسلك هذا الطريق إلى أنهم لا يستفيدون من جهة الرسول شيئا من الأمور الخيرية المتصلة بصفات الله تعالى وأفعاله ، [بل] ^(٢) وبالوهم الأمر عند بعضهم ، لاعتقادهم أن هذه فيما ما يرتد بتكذيب أو تأويل وما لا يرد ، وليس لهم قانون يرجعون إليه في هذا [الأمر] ^(٣) من جهة الرسالة ، بل هذا يقول : ما أتته حقلك فأتته ، ولا فلا ، وهذا يقول : ما أتته كحقلك فأتته ، ولا فلا ؛

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : يأمره .

(٢) س : بمن سلك هذه الطريق .

(٣) بل : زيادة في (س) .

(٤) الأمر : زيادة في (ر) .

نصار وجود الرسول صلى الله عليه وسلم عندهم كعلمه في المطالب الإلمية وطم
الروية، بل وجوده— على قولهم— أضرم من عدمه ، لأنهم لم يستفيدوا من جهته
/ شيئا، واحتاجوا إلى أن ينفخوا ما جاء به : إما بتكذيب، وإما بتفويض ، ٧٩/١
وإما بتأويل ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

فإن قالوا : لا يتصور أن يعلم أنه أخبر بما يناق العقل ، فإنه متزه عن ذلك ،
وهو ممنوع عليه .

قيل لم : فهذا إقرار منكم بانتاج معارضة الدليل العقل السمي .^(١٢)

فإن قالوا : إنما أردنا معارضة ما يُظن أنه دليل وليس بدليل أصلا، أو يكون
دليلا نظريا لطرق الظن إلى بعض مقدماته : إما في الإسناد ، وإما في المتن ،
كما يمكن كذب الخبر أو غلطه ، وكما يمكن احتمال اللفظ لمعنيين فصاعدا .

قيل : إذا فسرتم الدليل السمي بما ليس بدليل في نفس الأمر ، بل اعتقاد^(١٣)
دلالاته جهل ، أو بما يُظن أنه دليل وليس بدليل ، أمكن أن يضمم الدليل العقل
المعارض للشرح بما ليس بدليل في نفس الأمر ، بل اعتقاد^(١٤) دلالاته جهل ،
أو بما يُظن أنه دليل .

وحيث قد فصل هذا — وإن ساء أصحابه براهين عقلية أو قواعط عقلية ،
وهو ليس بدليل في نفس الأمر ، أو دلالاته عقلية — إذا عارض ما هو دليل

(١) م (قط) : وهو بسط .

(٢) م : أدنى .

(٣) م : ق : قس .

(٤) م : م : ط : وإمكان ، (س) : وإمكان .

(٥) م : (قط) : بل أحقاد .

سمى يستحق أن يسمى دليلاً لصحة مقلداته ، وكونها معلومة ؛ وجب تقديم الدليل السمي عليه بالضرورة واتفاق القلاء .

لقد تبين أنهم بأي شيء فسروا مجلس الدليل الذي رجحوه أمكن تفسير المجلس الآخر بنظيره وترجيحه كما رجحوه ، وهذا لأنهم وضعوا وضماً فاسداً ، حيث قدموا ما لا يستحق التقديم لا حقلاً ولا ضمماً ، وتبين بذلك أن تقديم المجلس على المجلس باطل ، بل الواجب أن ينظر في حين الدليلين المتعارضين ، فيقدم ما هو القليل منهما ، أو الرابع إن كانا ظنيين ، سواء كان هو السمي أو العقل ، ويبتل هذا الأصل الفاسد الذي هو ذريعة إلى الإلحاد .

الوجه الخامس

الوجه الخامس

أنه إذا لم حصه السمع ، وأن ما أخبر به الرسول فهو حق ، فلما أن لم أنه أخبر بهم النزاع ، أو يظن أنه أخبر به ، أو لا يعلم ولا يظن .
/ فإن لم أنه أخبر به امتنع أن يكون في العقل ما يتناقض بالمعروف بسمع أو غيره ، فإن ما لم بثبوته أو انتفاؤه لا يجوز أن يقوم دليل يناقض ذلك .

٨٠/١

وإن كان مظهرًا أمكن أن يكون في العقل علم ينفيه ، وحيلته فيجب تقديم العلم على الظن ، لا لكونه معقولاً أو مسموعاً ، بل لكونه علماً ، كما يجب تقديم ما لم بالسمع على ما عُلن بالعقل ، وإن كان الذي علّوه من العقل ظنيًا ، فإن تكافؤ وقف الأمر ، وإلا قدم الرابع .

وإن لم يكن في السمع علم ولا ظن فلا معارضة حيلته ؛ فتبين أن المحزم بتقديم العقل مطلقاً خطأ وضلال .

(١) م ق : والرابع .

(٢) م : فلما أن لم ، أو قل أن أنه أخبر به أو لا علم ولا ظن .

الوجه السادس

الوجه السادس

أن يُقال : إذا تناقض الشرع والعقل وجب تقديم الشرع ، لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به ، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به ، ولا العلم بمصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل .

ومعلوم أن هذا إذا قيل أوجه من قولهم ، كما قال بعضهم : يكفيك من العقل أن يملك صدق الرسول ومعاني كلامه . وقال بعضهم : العقل متوَلَّى ، ولَّى الرسول ثم منزل نفسه ، لأن العقل دل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم يجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر .

مهمة العقل

والعقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة . وهذا كما أن العاقل إذا علم من الملقى ودل فيه عليه وبين له أنه عالم مفت ، ثم اختلف العاقل الدال والملقى وجب على المستفتي أن يقدم قول الملقى ، فإذا قال له العاقل : أنا الأصل في ملكك بأنه مفت ، فإذا قدمت قوله على قوله عند التمازح قد حُتَّ في الأصل الذي به علمت أنه مُفْتٍ ، قال له المستفتي : أنت لما شهدت بأنه مفت ، ودللت على ذلك ، شهدت بوجوب تهليله دون تهليلك ، كما شهد به دليلك ، وموافق لك في هذا العلم الممين لا يستلزم أنى أوافقك في العلم بأحيان المسائل ، وخطوئك فيما خالفت فيه الملقى الذي هو أعلم منك لا يستلزم خطائك في ملكك بأنه مفت ، وأنت إذا علمت أنه مفت باجتهاد واحتلال ، ثم خالفت / باجتهاد واستدلال كنت غلطاً في الاجتهاد والاستدلال الذي خالفت به من يجب عليك

٨١/٩

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط ، زه .

تقليده واتباع قوله ، وإن لم تكن خطئا في الاجتهاد والاستدلال الذي [به علمت أنه عالم بمقت يجب عليك تقليده . هذا مع علمه بأن المقت يجوز عليه الخطأ^(١) ، والعقل يعلم أن الرسول صل الله عليه وسلم معصوم في خبره من الله تعالى ، لا يجوز عليه الخطأ ، فتقديمه قول المعصوم على ما يخالفه من استدلاله العقل أولى من تقديم المسمى قول المقت على قوله الذي يخالفه^(٢) .

وكذلك أيضا إذا علم الناس وشهدوا أن فلانا خير بالطب أو بالقيافة أو بالخرص أو تقويم السلع ونحو ذلك ، وثبت عند الحاكم أنه عالم بذلك دونهم ، أو أنه أعلم منهم بذلك^(٣) ، ثم نازع الشهود الشاهدين لأهل العلم بالطب والقيافة والخرص والتقويم [أهل العلم بذلك ، وجب تقديم قول أهل العلم بالطب والقيافة والخرص والتقويم] على قول الشهود الذين شهدوا لهم ، وإن قالوا : نحن زكينا هؤلاء ، وبأقربنا^(٤) ، فليجوز في محل النزاع إلزامهم بكوننا بخير في الأصل الذي ثبت به قولهم .

كما قال بعض الناس : أن العقل مزكي الشرع ومصلحه ، فإذا قدم الشرع عليه كان قدسا فيمن زكاه ومصلحه ، فيكون قدسا فيه .

(١) ما بين المقتضين ساطع من (م) ، (ق) .

(٢) م : الخطأ .

(٣) م ، د ، ص ، ط : خالقه .

(٤) م ، ق ، ص ، ط : وبالقيافة .

(٥) ط ، ز : أو أنهم أعلم منهم بذلك ، ص : أراة أعلم بذلك منهم .

(٦) ما بين المقتضين ساطع من (م) ، (ق) ، ومقتطعة كلمة « قوله » في هذه العبارة من (د) .

[ذكر كرت يماش ورقة ١٤ من (ص) ، ويماش ص ٣٤ من (ط)] .

(٧) م ، ق : بأقربنا .

قيل لم : أتم شهادتي بما علمت من أنه من أهل العلم بالطب أو التجميع أو الخرس أو العيافة ونحو ذلك ، وأن قوله في ذلك مقبول دون قولكم ، فلو قلنا قولكم عليه في هذه المسائل لكان ذلك قدحا في شهادتكم وعلمكم بأنه أعلم منكم بهذه الأمور ، وإخباركم بذلك لا ينافي قبول قوله دون أقوالكم في ذلك ، إذ يمكن إصابتكم في قولكم : هو أعلم منا ، وخطوكم في قولكم : نحن أعلم ممن هو أعلم منا فيما ينافي فيه من المسائل التي هو أعلم بها منا ، بل خطوكم في هذا أظهر .
والإنسان قد يعلم أن هذا أعلم منه بالصناعات كالحراثة والنساجة والبناء والخياطة وغير ذلك من الصناعات ، وإن لم يكن عالما بتفاصيل تلك الصناعة ، فإذا تنازع هو وذلك الذي هو أعلم منه لم يكن تقديم قول الأعم منه في موارد النزاع قدحا فيما علم به أنه أعلم منه .

٨٢/١ / ومن المعلوم أن مباينة الرسول صلى الله عليه وسلم للنوى العقول أعظم من مباينة أهل العلم بالصناعات العملية والعملية والعلوم العقلية والاجتهادية كالتبويب والقيافة والخرس والتجميع لسائر الناس ، فإن من الناس من يمكنه أن يصير عالما بتلك الصناعات العملية والعملية كعلم أربابها [بها] ، ولا يمكن من لم يحمله الله رسولا إلى الناس أن يصير بمنزلة من حمله الله تعالى رسولا إلى الناس ، فإن

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : نقلنا .

(٢) م ، ق ، ر ، ص : السباحة ، وفي « ط » كتب في الأصل : السباحة ، وفي الماشي : السباحة أي السوم في الماء .

(٣) م ، ر ، ص ، ط : بالصناعات العملية .

(٤) م ، ر ، ص ، ط : السبقية والسبقية .

(٥) ج : ساقطة من (م) ، (ق) .

النبرة لا تنال بالاجتهاد ، كما هو منسوب أهل المال ، وعلى قول من يجعلها مكتسبة من أهل الإجماع من المتفلسفة وضعهم فلانها معلوم أصعب الأمور ، فالوصول إليها أصعب بكثير من الوصول إلى العلم بالصوابية والتأليف العقلية .

وإنما كان الأمر كذلك فلذا علم الإنسان بالمثل أن هذا رسول الله ، وعلم أنه أخير بشيء ، ووجد في عقله ما ينافيه في خبره — فكان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد التنازع إلى من هو أعلم به منه ، وإن لا يقدم رأيه على قوله ، ويسلم أن عقله ناقص بالنسبة إليه ذواته أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه ، وأن التفاضيل التي بينهما في السلم بذلك أعظم من التفاوت التي بين العامة وأهل العلم بالطب .^(١٢)

فلذا كان عقله يوجب أن يتقاد لطبيب يهودي فيما أخبره به من مقدمات من الأخذية والأفريقية والأشمية والممهللات ، واستعملها على وجه مخصوص ، مع ما في ذلك من الكلفة والألم ، لظنة أن هذا أعلم بهذا مني ، وأتقن لما صدقته كان ذلك أقرب إلى حصول الشفاء لي ، مع علمه بأن الطبيب يغفل عن كثير ، وإن كثيراً من الناس لا يشفي بما يصفه الطبيب ، بل قد يكون استعماله لما يصفه سبباً في حله ، ومع هذا [فهو] يقل قوله ويقله ، وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وجهه ، فيكفّر حاله الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام ؟ !^(١٣)

(١) م ، ق ، د ، هـ ، ط ، ز ، ر ، س .

(٢) س ، وأهل الطب .

(٣) س ، د ، هـ ، ط ، في خبره به .

(٤) قد ساقط من (س) ، (ر) ، (هـ) ، (ط) .

(٥) فهو : ساقط من (م) ، (ق) .

(٦) م ، ق ، د ، والتسليم .

والرسل مصادقون مصدقون^(١) لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط، والذين يمارضون أفرامهم بقولهم حننهم من الجهل والضلال ما لا يصبه إلا ذو الجلال، فكيف يجوز أن يمارض ما لم يخطئه قط بما لم يصب في مراضته^(٢) له قط ؟ .

/ فإن قيل : فالشهود إذا عدلوا فخصما عم عاد ذلك الممثل فكذبهم كان تصديقه في جرحهم جرحا في طريق تصديقه .

٨٣ / ١

قيل : ليس هذا وزان مسائلنا، فإن الممثل إما أن يقول : هم نساق لا يجوز قبول شهادتهم، وإما أن يقول : هم في هذه الشهادة [المعينة^(٣)] أخطأوا أو كذبوا، فإن جرحهم مطلقا كان نظير هذا أن يكون الشرع قد قلع في دلالة العقل مطلقا، وليس الأمر كذلك، فإن الأدلة الشرعية لا تفسد في جلس الأدلة العقلية .

وأما إذا قلع في شهادة معينة من شهادات مزكية، وقال : إنهم أخطأوا فيها، فهذا لا يمارض تركيبتهم له باتفاق العقلاء، فإن المزكي للشاهد ليس من شرطه أن لا يغلط، ولا يلزم من خطئه في شهادة معينة خطؤه في تعديل من عدله، وفي غير ذلك من الشهادات .

وإذا قال الممثل المزكي في بعض شهادات معدله ومزكيه : قد أخطأ فيها، لم يضره هذا باتفاق العقلاء، بل للشاهد الممثل قد تردد شهادته لكونه خصما،

(١) م، ق : مصدقون .

(٢) م، ق : وأن الذين .

(٣) م، ق : مراضة .

(٤) س، ر، ح، ط، كهم .

(٥) المعينة : سابقة من (م)، (ق) .

(٦) م، ق : المعدل .

أو ظنينا لمداوة^(١) أو غيرها ، وإن لم يقدح ذلك في سائر شهاداته ، فلو تعارضت شهادة المثل والممثل وردت شهادة الممثل لكونه خصما أو ظنينا لم يقدح ذلك في شهادة الآخر وعداوته ، فالشرع إذا خالف المثل في بعض موارد التراجع ونسبه في ذلك إلى الخطأ والغلط ، لم يكن ذلك قدحا في كل ما يسلبه المثل ، ولا في شهادته له بأنه صادق مصدوق .

ولو قال الممثل : إن الذي جئني كذب في هذه الشهادة المينة ، فهذا أيضا ليس نظيرا لتعارض المثل والسمع ، فإن الأدلة السمعية لا تدل على أن أهل العقول الذين حصلت لهم شبه خالفوا بها الشرع^(٢) فتمثلوا الكذب في ذلك .
وهب أن الشخص الواحد والطائفة المينة قد تعتمد الكذب ، لكن جئنا الأدلة المعارضة لا توصف بتعمد الكذب .

فأياها فالشاهد إذا صرح بتكذيب مدعيه لم يكن تكذيب الممثل من عدله في قضية مينة مستلزما للصدق في تدعيه ، لأنه يقول : كان عدلا حين زكّاني ، ثم طرأ عليه الفسق ، فصار يكذب بعد ذلك ، ولا ريب أن الممثل إذا عدلوا^(٣) شخصيا ، ثم حدث ما أوجب فسقهم ، لم يكن ذلك قادحا في تدعيهم الماضي ، كما لا يكون قادحا في [غير ذلك من]^(٤) شهاداتهم .

(١) م ، ق ، د ، هـ ، ط ، وفيهما .

(٢) م (قط) : هذا .

(٣) م (قط) : تلخير بمعارض .

(٤) م ، ق ، د ، هـ ، ط ، والذلة .

(٥) م ، ق : المقول .

(٦) م (قط) شبه .

(٧) م (قط) : ولكن .

(٨) ما بين المقربين حافظ من (م) ، (ق) .

ثنيين أن تمثيل معارضة الشرع للعقل بهذا ليس فيه حجة على تقديم آراء العقلاء على الشرع بوجه من الوجوه .

وأيضاً فإذا سلم أن هذا نظير تطارض الشرع والعقل يقال : من المعلوم أن الحاكم إذا سمع جرح للمدّعى وتكذيبه لمن عدّله في بعض ما أخبر به لم يكن هذا مقتضياً لتقديم قول الذين زكّوه ، بل يجوز أن يكونوا صادقين في تعديله ، كما ذين فيما كذبهم فيه ، ويجوز أن يكونوا كاذبين في تعديله ، وفي هذا ، يجوز أن يكونوا كاذبين في تعديله ، صادقين في هذا ، سواء كانوا متعمدين للكذب أو غاططين ، وحيث أن الحاكم يتوقف حتى يبين له الأمر ، لا يرد قول الذين عدّله بوجه معارضة لهم ، فلو كان هذا ولأن تطارض العقل والشرع لكان موجباً فذلك الوقت دون تقديم العقل .

الوجه السابع

الوجه السابع

أن يقال : تقديم المقول على الأدلة الشرعية ممتنع متالف ، وأما تقديم الأدلة الشرعية فهو ممكن مؤلف ، فوجب الثاني دون الأول ، وذلك لأن كون الشيء معلوماً بالعقل ، أو غير معلوم بالعقل ، ليس هو صفة لازمة لشيء من الأشياء ، بل هو من الأمور النسبية الإضافية ، فإن زيدا قد يعلم بقله ما لا يعلمه بكر بقله ، وقد يعلم الإنسان في حال بقله ما يحمله في وقت آخر .

والمسائل التي يقال [إنه] قد تطارض فيها العقل والشرع جميعها بما اضطرب فيه العقلاء ، ولم يتفقوا فيها على أن موجب العقل كذا ، بل كل من العقلاء

(١-١) : ساطع من لسة (ق) فقط .

(٢) س : تحفه .

(٣) إنه : في (س) فقط :

يقول : إن العقل أثبت ، أو أوجب ، أو سبق^(١) ما يقول الآخر : إن العقل نفاذ ، أو أحاطه ، أو منع منه ، بل [قد] آل الأمر بينهم إلى التنازع فيما يقولون أنه من العلوم الضرورية ، فيقول هذا : نحن نعلم بالضرورة العقلية ما يقول الآخر : إنه غير معلوم بالضرورة العقلية .

كما يقول أكثر العقلاء : نحن نعلم بالضرورة العقلية امتناع رؤية مرئي / من غير معاينة ومقابلة ، ويقول طائفة من العقلاء : إن ذلك ممكن . ٨٠/١

ويقول أكثر العقلاء : إذا علم أن حدوث حادث بلا سبب حادث ممتنع ، ويقول طائفة من العقلاء : إن ذلك ممكن .

ويقول أكثر العقلاء : إن كونه الموصوف مالم بلا علم قادراً بلا قدرة حياً بلا حياة ممتنع في ضرورة العقل ، وآخرون يتنازعون في ذلك .

ويقول أكثر العقلاء : إن كونه الشيء الواحد أمراً شيئاً غيراً ممتنع في ضرورة العقل ، وآخرون يتنازعون في ذلك .

ويقول أكثر العقلاء : إن كونه العقل والمفصل والمقابل والمقول ، والشق والماشق والمشتق ، والوجود والموجود ، والوجوب والعتاية أمراً واحداً ، هو ممتنع في ضرورة العقل ، وآخرون يتنازعون في ذلك .

ويقول جمهور العقلاء : إن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم وحديث ، وإن لفظ الوجود يسميها ويتناولها^(٢) ، وإن هذا معلوم بضرورة العقل ، ومن الناس من يتنازع في ذلك .

(١) م ، ق ، و ، ص ، ط ، زمرح .

(٢) هـ : زيادة في (ص) ، (و) ، (ط) .

(٣) والموجود : زيادة في (م) فقط .

(٤) هو : ليست في (ص) .

(٥) م ، ق ، و ، ص ، ط ، زمرح .

ويقول جمهور العقلاء: إن حدوث الأصوات المسموعة من المبدأ [بالقرآن^(١)] أمر معلوم بضرورة العقل ، ومن الناس من ينازع في ذلك .

وجمهور العقلاء يقولون : إثبات موجودين ليس أحدهما مياناً للآخر ولا داخلاً فيه ، أو إثبات موجود ليس بداخل العالم ولا خارجه معلوم الفساد بضرورة العقل ، ومن الناس من نازع في ذلك .

[وجمهور العقلاء يملكون أن كون نفس الإنسان هي العالمة بالأمر العامة الكلية ، والأمر الخاصة الجزئية معلوم بضرورة العقل ، ومن الناس من نازع في ذلك^(٢)] ، وهذا باب واسع .

فلو قيل بتقديم العقل على الشرع ، وليست العقول هي واحدة بيناً بنفسه ، ولا عليه دليل معلوم للناس ، بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب ، لوجب أن يحال الناس على شيء لاسيل إلى ثبوته ومعرفة ، ولا اتفاق للناس عليه^(٣) .

وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق^(٤) ، وهذه صفة لازمة له ، لا تختلف باختلاف أحوال الناس ، والعلم بذلك ممكن ، ورد الناس إليه ممكن ، ولهذا جاء التنزيل برب الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة ، كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَمْرِي يَنْتَهِزْ عَنِ الْفِتَنِ إِنَّ تَنَازُعَكُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [سورة النساء : ٥٩] . فامر الله تعالى المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول ، وهذا

٨٦/ ١

(١) بالقرآن : ساقطة من (م) ، (ق) ، (د) ، (س) ، (ط) وهي في مائتين (س) .

(٢) مائتين المقتولين ساقطة من (م) ، (ق) .

(٣) س : ولا اتفاق للناس عليه ، د ، س ، ط : ولا اتفاق للناس عليه .

(٤) د : صادق .

يوجب تقديم السمع، وهذا هو الواجب، إذ لو ردوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم لم يزدحم هذا الرد إلا اختلافا واضطرابا، وشكا وارتيابا.

والله قال تعالى: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً قَبْلَ أَنْ يَنْبَغِيَّ مَشِيرَتِي وَمُنْذِرِيَّ وَأَنْزَلَ مِنْهُمْ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ) [سورة البقرة: ٢١٣]. فانزل الله الكتاب حاكما بين الناس فيما اختلفوا فيه، إذ لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بقوله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لنفسه، ولكن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يمارضه الشرع البتة، بل المقول الصحيح لا يمارضه مقول صريح قط.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع.

وهذا تأملته في مسائل الأصول الجبار كسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلا لجمود عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المقول؟

ومحتمل أن الويل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحاورات^(١) العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يجوز العقل عن معرفته.

(١) د، ص، ط: بجازات. والمحاورات هي ما حاربت العقول في فهمه.

والكلام على هذا على وجه التخصيل المذكور في موضعه ، فإن أدلة نفاة
الصفات والقدر ونحو ذلك ، إذا تدبرها العاقل الفاضل وأحاطها حقها من النظر
العقل ، علم بالعقل فسادها وثبوت قضيضها ، كما قد بيناه في غير هذا الموضع .

الوجه الثامن

الوجه الثامن

٨٧/١

أن يُقال : المسائل التي يقال : إنه [قد] تمارض فيها العقل والسمع / ليست
من المسائل البينة المعروفة بصرح العقل ، كمسائل الحساب والمنسوبة والطبيعات
الظاهرة والإلهيات البينة ونحو ذلك ، بل لم ينقل أحد بإسناد صحيح عن نبينا
صل الله عليه وسلم شيئا من هذا الجنس ، ولا في القرآن شيء من هذا الجنس ،
ولا يوجد لك إلا في حديث مكشوب موضوع يعلم أهل النقل أنه كذب ،
أو في دلالة ضعيفة غلط المستدل بها على الشرع .

فالأول : مثل حديث عرق الخيل الذي كذبه بعض الناس على أصحاب حماد
ابن سامة ، وقالوا : إنه كذبه بعض أهل البدع ، واتهموا بوضعه محمد بن هجاج
التلعجي ، وقالوا : إنه وضعه ورى به بعض أهل الحديث : ليقال عنهم إنهم يروون
مثل هذا ، وهو الذي يُقال في مقننه : إنه خالف خيلا فأجراها ، فسرقت ، فخلق

(١) م (قط) : العقل .

(٢) قد : سابقة من (م) ، (ق) .

(٣) محمد بن هجاج التلعجي البغدادي أبو عبد الله ، فقه العراق في عصره من أصحاب أبي حنيفة
وكان فيه ميل إلى الاعتزال ، وأصح أقواله أبو حنيفة بالحديث ولما به ، وله مؤلفات منها
« الفوائد » و « المناظرة » و « الرد على المشية » و « رجال الحديث » له طائفة من أهل الفقه من ابن
حنبل أنه كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبها إلى الحديثين . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/ ١٨٤
تهذيب التهذيب ٩/ ٢٢٠ ، إيسرأهر الخفية ٢/ ٦٠ ، ٤٣٨ ، ميزان الاعتدال ٣/ ٧١
تاريخ بغداد ٥/ ٣٥٠ ، ألقاف البرقيات ٣/ ١٤٧ - ١٤٨ ، فهرست لابن النديم ،
ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ، تذكرة الموضوعات ، ص ٢٩١ ، لسان الميزان ٦/ ٦٩٢ ، الأعلام ٧/ ٢٨٨ .

نفسه من ذلك العرق^(١) ، تعالى الله عن فرية المفتريين وإلحاد الملحدين ، وكذلك حديث نزوله حشية عرفة إلى الموقف على جبل أودق ، ومصالحته للربكان ، ومما قلته الشاة ، وأمثال ذلك : هي أحاديث مكتوبة موضوعة بافتقار أهل العلم ، فلا يجوز لأحد أن يدخل هذا وأمثاله في الأدلة الشرعية .

والثاني : مثل الحديث الذي في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقول الله تعالى : عيسى مرضتُ فلم تَعُدني ، فيقول : رب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عيسى فلانا مرض ، فلو عدته لوجدتني عنده ، عيسى جُئتُ فلم تطعمني ، فيقول : رب كيف أطعمك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عيسى فلانا جاع ، فلو أطعته لوجدت ذلك عندي »^(٢) .

(١) أورد السيوطي هذا الحديث ضمن الأحاديث المرفوعة في التلخيص المصنوع ٢/١ من الحاكم من أبي هريرة قال : قيل يا رسول الله من زينا؟ قال : من ماء معدود من أرض ولان من ماء ، خلق خيلا فأجراها فرقت ، فخلق نفسه من ذلك العرق . ثم ذكر السيوطي قول الحاكم بأنه موضوع ، وأتهم بوجهه محمد بن هبة الطبري ، قال الحاكم ، ولا يضع مثل هذا مسلم ، زاد السيوطي : « ولا حائل » ، ثم نقل كلام الذهبي عن ابن هبة . وذكر ابن حبان هذا الحديث في تزيين التزيين ١٤٣/١ ، وذكره محمد بن طاهر الحنفي في ملحة الموضوعات ، ص ٢٩١ .

(٢) ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بألفاظ مختلفة ، / ٩٩٠ «كتاب البر والصلة» باب فضل عيادة المريض من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ، قال : يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال : أما علمت أن عيسى فلانا مرض فلم تعده؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ... ؟ الخ . وفي مسند أحمد ٢ / ٤٠٤ (ط . الخبي) وفي «حديثنا عند الله حديثنا» أبي حنيفة موسى بن داود قال حديثنا بن لمجة من حديث الله بن أبي جعفر عن سيد بن أبي سنان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث .

فإنه لا يجوز لماتل أن يقول : إن دلالة هذا الحديث مخالفة لعقل ولا سمع^(١) ، إلا من يظن أنه قد دل على جواز المرض والجوع على انطلاق سببانه وتعالى ، ومن قال هذا [فقد كذب^(٢)] على الحديث . [ومن قال إن هذا ظاهر الحديث^(٣)] أو مدلوله أو مفهومه فقد كذب ، فإن الحديث قد فسر المتكلم به ، وبين مراده بيانا زالت به كل شبهة ، وبين فيه أن العبد هو / الذي جامع وأكل ومرض وعاده^(٤) العواد ، وأن الله سبحانه لم يأكل ولم يمد .

٨٨/١

بل خير هذا الباب من الأحاديث ، كالأحاديث المروية في فضائل الأعمال على وجه المجازفة ، كما يروى مرهوا : « أنه من صلّى ركعتين في يوم عاشوراء يقرأ فيهما بكنا وكذا كتب له ثواب سبعين نيا^(٥) » ونحو ذلك ، هو عند أهل الحديث من الأحاديث الموضوعة ، فلا يُلّم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف^(٦) ، بل موضوع ، بل لا يُلّم حديث صحيح ، من النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه ، إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ ، ولا يُلّم عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) م ، ق ، سمع ولا عقل .

(٢) فقد كذب ، ساقطة من (م) ، (ق) .

(٣) جامع الموقنين حافظ من (م) ، (ق) ، (د) ، (س) ، (ط) .

(٤) س (قط) : يجمع ويأكل ويمرض ويؤده .

(٥) ذكر محمد بن طاهر الحنفى في تذكرة الموضوعات ص ٢ : الحديث الثقال « (من صلى يوم عاشوراء أربعين ركعة بعد الظهر) قد كل ركعة آية الكرسي مائة مرة ، والإخلاص إحدى عشرة مرة ، والمؤذنين خمس مرات . وقال : إنه موضوع . وفي اللان : « فضل أربع ركعات بالفاطمة والإخلاص تحسب مرة يوم عاشوراء » . وقال إنه موضوع . وانظر : القواعد المبهمة ، ص ٧ .

(٦) س ، د : أهل الحديث .

حديث صحيح أجمع المسلمون على تقيضه ، فضلاً عن أن يكون تقيضه مصلوفاً بالعقل الصريح البين لصامة العقلاء ، فإن ما يُسلم بالعقل الصريح البين أظهر مما لا يُسلم إلا بالإجماع وبحجوه من الأدلة السمعية .

لذا لم يوجد في الأحاديث الصحيحة ما يُسلم تقيضه بالأدلة الخفية كالإجماع وبحجوه ، فإن لا يكون فيها ما يُسلم تقيضه بالعقل الصريح الظاهر أو الأخرى ، ولكن عامة موارد المعارض هي من الأمور الخفية المشتبهة التي يحار فيها كثير من العقلاء ، كسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله ، وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار والعرش والكسوى ، وعامة ذلك من أنباء النيب التي تقتصر حقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بحسب رأيهم ، ولهذا كان عامة الخائفين فيها يمسزد رأيهم إما متنازعين مختلفين ، وإما حيارى متوكلين ، وغالبهم يرى أن إمامه أحق في ذلك منه .

ولهذا تجدهم عند التحقيق مقادين لأنتمهم فيما يقولون [إنه] ^(١) من العقليات المسلمومة بصريح العقل ، فتجد اتباع أرسطوطاليس يبعونه فيما ذكره من المططقيات والطبيعات والإلميات ، مع أن كثيراً منهم قد يرى بعقله تقيض ^(٢) ما قاله أرسطو ، ويحمده لحسن ظنه به يتوقف في مخالفته ، أو ينسب النقص في الفهم إلى نفسه ، مع أنه سلم أهل العقل المتصفون بصريح العقل أن في المنطق من الخطأ / البين ما لا ريب فيه ، كما ذكر في غير هذا الموضع .

(١) إنه : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) سر ، ط : تظهير

وأما كلامه وكلام أتباعه: كالإسكندر الأفروديسي^(١)، وبرقليس^(٢)، وثامسيليوس^(٣)،
والقاراني^(٤)، وابن سينا، والسهروزي المقتول^(٥)، وابن رشد الحفيد، وأمثالهم
في الإلهيات، فإ فيه من الخطأ الكثير والتعصير العظيم ظاهر بجهلهم عقلاء
بن آدم، بل في كلامهم من التناقض مالا يكاد يُستقصى.

(١) م، ق، د، س، ط: الأفروديسي، س: الأفروديس، والصواب ما أجه. والإسكندر
الأفروديسي Alexander of Aphrodisias من أمثلم فراح أرسطو، ولد في أفروديسيا من
أعمال آسيا الصغرى، ومولى ترويس الفلسفة الأرسطية في أيتا ما بين سنتي ١٩٨، ٢١١ م.
انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم، ص ٣٢، ط: القاهرة، ١٩٥٨. وانظر ترجمته
ومصغراته في: طبقات الأطباء ١/ ١٠٥ - ١٠٧، القهرست لابن القيم، ص ٢٥٢ - ٢٥٣،
المجلد والفصل ٢/ ١٠٣٧ - ١٠٤٠. وقد نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي بسن مطابقتها في كتابه
«أرسطو عند العرب».

(٢) م، ق: برقليس. Proclus هو آخر مذهب عقل الأفلاطونية الجديدة، ولد
بالقسطنطينية سنة ٤١٢ م. وتلقن الفلسفة في الإسكندرية ثم في أيتا حيث صار زعيم مدرستها الفلسفية.
وقد كان برقليس من المتألفين بقديم السالم، توفي سنة ٤٨٥ م. ترجم له ابن السديم في القهرست
(ص ٢٥٢) وذكر مصغراته. وأوردته القهرست في المجلد والفصل ٢/ ١٠٢٥ - ١٠٣٢. أهله على قدم
السالم. وقد نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي رسالة في قدم السالم (مع رسائل أخرى) في كتابه
«الأفلاطونية الحديثة عند العرب»، القاهرة، ١٩٥٥.

(٣) م، ق: وثامسيليوس، د، س، ط: وثامسيليوس، س: وثامسيليوس. وثامسيليوس
Themistius من فراح أرسطو مع أنه كان أفلطونيا محمدا. ولد سنة ٣١٧ م. وواش
في القسطنطينية وأيد الإمبراطور جوليان في العمل على بشت الوثنية وتوفي سنة ٣٨٨ م.
انظر: يوسف كرم، المرجع السابق، ص ٣٠٣. وانظر ترجمته والكلام عن آرائه ومصغراته في: القهرست
لابن القيم، ص ٢٥٣، ابن القفطي، ص ١٠٧، المجلد والفصل ٢/ ١٠٣٢ - ١٠٣٦. وقد
نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي مطابقة وقطرا من شرحه لمقالة (اللام) في كتابه «أرسطو عند العرب».

(٤) سبقت ترجمته، ص ١٠ ث ١.

(٥) سبقت ترجمته، ص ١١ ث ١.

وكذلك أتباع رؤوس المذاهب التي ذهب إليها من ذهب من أهل القبلة، وإن كان فيها ما فيها من البدع الخاطفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وفيها أيضا من مخالفة العقل الصريح ما لا يملكه إلا الله، كأتباع أبي الهذيل السلاف^(١١)، وأبي إسحاق^(١٢) النظام، وأبي القاسم الكهمي^(١٣)، وأبي حنيفة^(١٤) هاشم، وأبي الحسين البصري^(١٥)، وأمثالهم.

وكذلك أتباع من هو أقرب إلى السنة من هؤلاء، كأتباع حسين التجار^(١٦)،

(١) أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكرول البصري المتبرع بالخلق، من أمية الهرة، ولد بالبصرة سنة ١٩٣٥ هـ. وكف بصره في آخر عمره، وتوفي سنة ٢٢٦ هـ أو ٢٢٧ هـ أو ٢٣٥ هـ. انقرضه: لسان الميزان ٤١٢/٥ - ٤١٤؛ وفيات الأعيان ٢/٣٩٦ - ٣٩٨؛ تاريخ بغداد ٣/٣٦٦ - ٣٧٠؛ نكت المنيان، ص ٢٧٧؛ أمالي المرتضى ١/١٢٤؛ دائرة المعارف الإسلامية؛ مقال كراديه فر؛ الأعلام ٧/٣٥٥.

(٢) إبراهيم بن سيار بن هاشم، معروف بالنظام، توفي سنة ٢٤١ هـ وقيل سنة ٢٤٢ هـ. وقد احتفم شعوب المسئلة وألوه كتب فرقة النظامية. وانظر ترجمته والكلام على ملحه في كتاب «إبراهيم بن سيار النظام» للشيخ محمد عبد الحادي أبي ريدة، القاهرة، ١٩٤٦/١٣٦٥. وانظر أيضا: المال والصل ١/٧٧ - ٧٨؛ الفرق بين الفرق ص ٧٩ - ٩١؛ تاريخ بغداد ٩/٩٧؛ أمالي المرتضى ١/١٣٢؛ غلط المرتضى ١/٤٤٦؛ الباب في تهذيب الأسماء ٢/٢٣٠؛ الأعلام ١/٣٦٦.

(٣) سبقت ترجمته، ص ٨١ ت ٤.

(٤) سبقت ترجمتها، ص ٨١ ت ٣.

(٥) سبقت ترجمته، ص ٩٤ ت ٤.

(٦) هو الحسين بن محمد بن عبد الله التجار، لم ألق على تاريخ حوله وولاه، ولا كراين التميم في القهرست (ص ١٧٩) أنه مات بسبب البه التي أماءه عندما ألهمه النظام في جدال جرى بينهما، فيكون بذلك ماسرا للنظام الذي توفي حوالي سنة ٢٣١ هـ على الأرجح. ويقل القهرستاني من الكهمي قوله: «إن التجار كان يقول إن البايع مائل بكل مكان ويوجد لأهل سنن العلم والقدرة».

وانظره من التنبية: مقالات الإسلاميين ١/١٣٥ - ١٣٦؛ ١٣٧ - ٢٨٣؛ ٢٨٥ - ١٢٧/٤١٦ - ٤١٧؛ المال والصل ١/١٣٨ - ١٤١؛ الفرق بين الفرق، ص ١٢٦ - ١٢٧؛ أصول الدين لابن مظهر، ص ٣٣؛ الباب لابن الأثير ٣/٢١٥؛ التجميع في الدين، ص ٩١ - ٩٢؛ القهرست لابن القيم، ص ١٢٩؛ الأعلام ٢/٢٧٦.

وضرار بن عمرو ، مثل (١) أبي عيسى محمد بن عيسى يرفوئ الذي ناظر أحمد ابن حنبل ، ومثل حفص القسري الذي [كان] يناظر الشافعي . وكذلك أتباع متكلى أهل الإيجاب كأتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، وأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن كرام ، وأبي الحسن علي بن إسماعيل الأحمري وغيرهم .

(١) م ق : ضرار بن عمرو م ٤٠٠ ص ٤ ط : ضرار بن عمرو م ٤٠٠ وهو ضرار بن عمرو القاسي ، قاله ابن حجر (لسان الميزان ٢/٣) : « معزله فيه مقالات صحيحة » . والقسري يثبتون القنارية في الكثير من أحوالهم فهم يثبوت الصفات ويقولون بحق الله لأفعال الصياد ويطلقون القول بالترك ، ولكنهم يذكرون القول بوجوب الخيرة بالنقل قبل ورود السمع . وناظره وعن فرقة الملل والنحل ١٤٢/١ - ١٤٤ : الفرق بين الفرق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ أصول الدين ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ، التمهيد في الدين ، ص ٦٢ - ٦٣ مقالات الإسلاميين ٢٨١/١ - ٢٨٢ ، ٤٠٧/٢ - ٤٠٨ : التنبيه وارد على ، ص ٤٣ .

(٢) م ق : ابن فرج ، وهو خطأ . وهو أبو عيسى محمد بن عيسى يرفوئ . طاصر أحد بن حنبل . لم أجد ليا بين يدي من المراجع شيئا عن تاريخ مولده ومات ، ولكن ذكرت كتب الفرق الكثير من آرائه ومذهبه . للأشمري يذكر آراءه في المقالات ٢٨٤/١ - ٢٨٥ ومنها : أنه كان يزعم أن الأشياء المبرمة لعل الله بإيجاب الطبع ، وأنه كان يقول في التوحيد يقول المبرمة إلا في باب الإرادة والجلود ، وأنه كان يتأقدهم في القدر ويقول بالإيجاب ، وأنه كان يقول : إن الله لم يزل متكلماً بمعنى أنه لم يزل مابجاً عن الكلام ولكن كلام الله محدث شقوق .

انظره وعن مذهبه : الملل والنحل ١٤١/١ : الفرق بين الفرق ، ص ١٢٦ - ١٢٧ ، التمهيد في الدين ، ص ٦٢ : الفصل في الملل والنحل ٤٢٢/٣ : الإحصاء لهاط ، ص ٩٨ : دائرة المعارف الإسلامية مادة (البرغوثية) : الخية والأمل لأين المرتضى ص ٤٦ Watt (W.M.), Free will, pp. 110-111, 128-129, London, 1949.

(٣) م (نقط) : حفص القسري . وهو خطأ . كان مابجاً لضرار بن عمرو في أكثر آرائه ومعهما أن الله عالم قاهر على معنى أنه ليس بمجاهل ولا عاجز ، ويجوز حصول الفعل بين «ملين» وأن الله قلبه الأعراض أيساماً .

انظره وعن آرائه : مقالات الإسلاميين ٢٨١/١ - ٢٨٢ : الملل والنحل ١٤٢/١ - ١٤٤ : الفرق بين الفرق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ : أصول الدين الجديد ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ : التمهيد لأين القيم ، ص ١٨٠ : لسان الميزان ٢/٢ - ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٤) م ق : الذي ناظر .

(٥) ابن كلاب سبقت ترجمته ، ص ١٣ ت ٢ .

(٦) م (نقط) : وأبي محمد عبد الله بن كرام ، وأين كرام سبقت ترجمته ، ص ١٣ ت ٢ .

بل هذا موجود في أتباع أئمة الفقهاء وأئمة شيوخ العبادة، كأصحاب أبي حنيفة
والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم، نجد أحسن دأبا يجد في كلامهم ما يراه هو باطلا،
وهو يتوقف في رد ذلك، لا يحقده أن إمامه أكل منه فلا وطبا^(١) وديننا،
هنا مع علم كل من هؤلاء أن متبوعه ليس بمحسوم، وأن الخطأ جائز عليه^(٢)،
ولا نجد أحدا من هؤلاء يقول: إذا تمارض قولى وقول متبوعى قلنت قولى
مطلقا، لكنه إذا تبين له أحيانا الحق في تقيض قول متبوعه، أو أن تقيضه
أرجح منه قدمه، لا يحقده أن الخطأ جائز عليه.

فكيف يجوز أن يقال: إن في كتاب الله وستة رسوله الصحيحة الثابتة منه
ما يعلم زيد وحمرو بطله أنه باطل؟ وأن يكون كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به
النبى صلى الله عليه وسلم قدّم رأيه على نص الرسول صلى الله عليه وسلم في أنباء النيب
التي حسّل فيها حكمة من دخل فيها يحسّر رأيه، بدون الاستهداء بهدى الله،
والاستضيائة بنور الله الذى أرسل به رسله وأنزل به كتبه، مع علم كل أحد بقصوره
/ وتقصيره في هذا الباب، وبما وقع فيه من أخطاءه وغير أخطاءه من الاضطراب؟
فى الجملة: النصوص الثابتة فى الكتاب والسنة لا يمارضها معقول بين قط،
ولا يمارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق، لا يمارضه
ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق.

بل نقول قولاً عاماً كلياً: إن النصوص الثابتة من الرسول صلى الله عليه وسلم
لم يمارضها قط صريح معقول، فضلاً عن أن يكون مقدّساً عليها، وإنما الذى

(١-١) : ساقط من (م)، (ق) .

(٢) م، ق : مان .

(٣) بين : مائة من (ق) فقط .

بما وضعا شسبه وخيالات ، مبناها على معان متشابهة وألفاظ مجملة ، فتنى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما طرأ عليها شبه سوفسطائية ، لا يراها عقلية .
ومما يوضح هذا :

الوجه التاسع .

الوجه التاسع

وهو أن يُقال : القول بتقديم الإنسان لمعقوله على التصوص النبوية قول لا ينضبط ، وذلك لأن أهل الكلام والفلسفة المتأخرين المتنازعين فيما يسمونه عقليات ، كل منهم يقول : إنه يعلم بضرورة العقل^(١) [أو بنظره ما يدعى الآخر أن المعلوم بضرورة العقل^(٢)] أو بنظره تقيضه .

وهذا من حيث الجملة معلوم ، فالمعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة يقولون : إن أصلهم المتضمن تقي الصفات والتكذيب بالفسد — الذى يسمونه التوحيد والمعدل — معلوم بالأدلة العقلية القطعية ، ومخالفهم من أهل الإثبات يقولون : إن تقيض ذلك معلوم بالأدلة القطعية العقلية .

بل الطائفتان ومن ضاعاها يقولون : إن [علم^(٣) الكلام المحض هو ما أمكن علمه بالعقل المجرد بدون السمع ، كسألة الرؤية والكلام وخلق الأفعال ، وهذا هو الذى يعملونه قطعياً ، ويؤمنون مخالف فيه .

وكل من طائفتى النقي والإثبات فيهم من الذكاء والعقل والمعرفة ما هم متميزون به على كثير من الناس ؛ وهذا يقول : إن العقل الصريح دل على النقي ، والآخر يقول : العقل الصريح دل على الإثبات .

(١) س : أن تقول .

(٢) س ، ر ، ص ، ط ، أذ .

(٣-٢) : ساقط من (م) ، (د) .

(٤) ط : زيادة في (س) فقط .

وهم متنازعون في المسائل التي دلت عليها النصوص، كسائل الصفات والقدر.
وأما المسائل المولدة كسألة الجوهر القدر وتماثل الأجسام وبقاء الأمراض وغير
ذلك ففيها من التزاع بينهم ما يطول استقصاؤه، وكل منهم يدعي فيها القطع العقل.

ثم كل من كان من السنة أبداً كان التنازع / والاختلاف بينهم في مقولاتهم ٩١/١
أعظم، فالمسألة أكثر اختلافاً من مشكلة أهل الإجماع، وبين البصريين
والهنداديين منهم من التزاع ما يطول ذكره. والبصريون أقرب إلى السنة
والإجماع من الهنداديين، ولهذا كان البصريون يشتركون الباري بما بصيرا
مع كونه حياً علياً قديراً، ويشتركون له الإرادة، ولا يوجبون الأصلح في الدنيا،
ويشتركون غير الواحد والقياس، ولا يؤمنون بالمبتدئين، وغير ذلك. ثم بين
المشائية^(١) والحسينية — أتباع أبي الحسين البصري — من التنازع ما هو معروف.
وأما الشهية فأعظم تفرقا واختلافاً من المعتزلة، لكونهم أبداً عن السنة منهم،
حتى قيل: أنهم يفلتون اثنين وسبعين فرقة.

وأما الفلاسفة فلا يحصهم جامع، بل هم أعظم اختلافاً من جميع طوائف
المسلمين واليهود والنصارى. والفلاسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا إنما هي
فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب العالم، وبينه وبين سلفه من التزاع
والاختلاف ما يطول وصفه، ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطول وصفه. وأما
سائر طوائف الفلاسفة، فلو حكي اختلافهم في علم الهيئة وحده لكان أعظم من
اختلاف كل طائفة من طوائف أهل القبلة، والهيئة علم رياضي حسابي هو

(١) لم أجد فرقة من الفرق تدعي المشائية، ويدران ابن تيمية يشترط للشافعية المعتزلة الهنداديين
الذين طائفتهم أبو الحسين البصري. وانظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي، ص ٤٥؛
الجل والشمل ١٠٧٨/١. وانظر أيضاً: المعتد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (ط - دمشق،
١٣٨٤/١٩٦٤) للشمس: مادة شيوخكم (المعتزلة)، شيوخ الهنداديين.

(٢) ص ٤، ص ٥، ط ٤، ط ٥.

من أجمع علومهم ، فإذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبعيات أو المنطق ؟ فكيف بالإليات ؟

واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية ، كما نقله الأشعري [عنهم ^(١)] في كتابه في « مقالات خير الإسلاميين » ، وما ذكره القاضي أبو بكر عنهم في كتابه في « الاتفاق » ، فإن في ذلك من اختلاف عنهم أضعاف أضعاف ما ذكره الشهرستاني وأمثاله عن محكي مقالاتهم ، فكلامهم في العلم الرياضي — الذي هو أجمع علومهم العقلية — قد اختلفوا فيه اختلافا لا يكاد يحصى ، ونفس الكتاب الذي اتفق عليه جمهورهم — وهو كتاب « المحسطن » لبطليموس ^(٢) — / فيه قضايا كثيرة لا يقوم عليها دليل صحيح ، وفيه قضايا يتنازع فيه فيها ، وفيه قضايا مبني على أرماد منقولة من غيره تقبل النطق والكتب .

٩٢/١

وكذلك كلامهم في الطبعيات في الجسم ، وهل هو مركب من المادة والصورة ، أو الأجزاء التي لا تنقسم ، أو ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا ؟

وكثير من حقائق النظائر حار في هذه المسائل ، حتى أذكاه الطوائف كأبي الحسين البصري ، وأبي المعالي الجويني ، وأبي عبد الله [بن] الخطيب ^(٣) — حاروا في مسألة الجوهر الفرد ، فتوقفوا فيها تارة ، وإن كانوا قد يجهزون بها أخرى ، فإن الواحد من هؤلاء تارة يحزم بالقولين المتناقضين في كتابين أو كتاب

(١) عنهم : ساقفة من (م) ، (ن) .

(٢) الباطلاني سبقت ترجمه من ٢ ث ٩ .

(٣) الشهرستاني سبقت ترجمه من ٥ ث ٢ .

(٤) بطليموس الفلذلي السام الشهير صاحب كتاب المحسطن في الفلك إمام في الرياضة . كان في أيام اندروسيوس وفي أيام أنطونيوس من ملوك الروم ربيعة أربس بتاتين وثمانين سنة . فأما كتاب المحسطن فهو ثلاث عشرة مقالة . وأول من حوّل بضميره وإتجاهه إلى العربية يحيى بن خالد بن برمك . انظره : تاريخ الحكاء من ٩٥ — ٩٨ طبعات الأقطاب من ٣٥ — ٣٨ ، القهوص لابن التيم ، من ٢٦٧ — ٢٦٨ خط القرطبي ١٥٤/١ . وانظر منهاج السنة ١٢٧/١ .

(٥) م ، ق ، وأبي عبد الله الخطيب .

واحد ، وتارة يحارفيها ، مع دعواهم أن القول الذي يقولونه قطعي برهاني عقل لا يحصل التقيض .

وهذا كثير في مسائل الحيلة ونحوها من الرياضيات ، وفي أحكام الجسم وغيره من الطبيعيات ، فـ هل الظن بالعلم الإلهي ؟ وأساطين الفلاسفة يزعمون أنهم لا يصلون فيه إلى اليقين ، وإنما يتكلمون فيه بالأولى والأخرى والأخلاق .

وأكثر الفضلاء المعاصرين بالكلام والفلسفة ، بل وبالتصوف ، الذين لم يحققوا ما جاء به الرسول تجهلهم فيه حيارى ، كما أنشد الشمرستاني في أول كتابه لما قال : « قد أشار لي من أشارته غم ، وطاعته حتم ، أن أجمع له من مشكلات الأصول ، ما أشكل على ذوى العقول ، ولعله استحسن ذا ودم ، وقنع في غير صرم ، لمصرى :^(١)

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيرت طرق بين تلك المعالم فلم أر إلا واضحا كف حائر على ذقني ، أو قارها من نادم^(٢) »

وأنشد أبو عبد الله الرازي في غير موضع من كتبه مثل كتاب « أقسام اللغات^(٣) » لما ذكر أن هذا العلم أشرف العلوم ، وأنه ثلاث مقامات : العلم بالذات ، والصفات ، والأفعال ، وعلى كل مقام عقدة ، فعمل اللغات عليه عقدة :

(١ - ١) : في نهاية الأقدام للشمرستاني (ص ٣) بدلا من^(١) « من مشكلات الأصول ... الخ » عبارة « مشكلات الأصول » ، وأحل له ما انقذه من غرضها على أرباب العقول الحسن طه في آن وقت على نهايات النظر . ونزلت بها يات سلطان الفكر ، ولعله استحسن ذا ودم ، وقنع في غير صرم لمصرى : وبعد ذلك أورد البيهقي وأوله : « لقد طفت » .

(٢) في جميع النسخ : لمصرى لقد طقت ... اللجان ، والصحيح ما أختاره كما في نهاية الأقدام ، ص ٣ - في هامش (ص ، ط) كتب ما يلي : « قوله : لقد طقت » . اللجان رد عليه القدير محمد بن إسماعيل الأمير حتى الله فيها فقال :

لعلك أملت الطواف بسعد • الزنبرك ومن لئلا من كل عالم

فما حاز من سدى على يد • ولست تراء قارها من نادم -

كما يضط الأمير رحمه الله تعالى على الأصل « . واللجان وازد عليها من بحر القلندر » (٣) م (نقط) : أقسام اللغات .

هل الوجود هو الماهية أو زائد على الماهية ؟ وعلم الصفات عليه عقدة :
 هل الصفات زائدة على الذات أم لا ؟ وعلم الأفعال عليه عقدة : هل الفعل مقارن
 للذات أو متأخر عنها ؟ ثم قال « ومن القى وصل إلى هذا الباب ، أو ذاق من هذا
 الشراب ؟ ثم أئند :

٩٢/١

نهاية إقدام العقول عقبال وأكثر سقى العالمين ضلالا
 وأرواحنا في واحة من جسوننا وحاصل دنيانا أذى وويل
 ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا^(١)

لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمنافع الفلسفية ، لما رأيتها تنفى طيلا ،
 ولا تروى غيلا . ورايت أقرب الطرق طريقة القرآن ، اقرأ في الإيمانيات : ﴿ الرحمن
 على العرش استوى ﴾ [سورة طه : ٥] ، ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح
 يرفعه ﴾ [فاطر : ١٠] وقرأ في النفي : ﴿ ليس يشبه شيء ﴾ [الشورى : ١١] [
 (ولا يبيطون به حلقا)] طه : ١١٠ [هل تعلم له سميا] [مريم : ٦٥] ، ومن
 جرب مثل تجربتي ، عرف مثل معرفتي .^(٢)

(١) م : ق ، ر ، ص ، ط : قال وقالوا .

(٢) م : ق : أقرأ . (٣) م : ق : وأقرأ .

(٤) لم أجده هذا النص فيما بين يدي من كتب الرازي سواء المصحح منها والمخطوط . ويذكر
 ابن تيمية أن الرازي كان يتل هذا النص في كتابه « أقسام الذات » . وهذا الكتاب مخطوط بالهند
 ولم يذكره بروكلمان ضمن مؤلفات الرازي . وكثير ما يذكر ابن تيمية هذا النص في كتبه . انظر مثلا
 مجموع فتاوى ابن تيمية (ط . الرياض) ٧١ / ٤ ، الفرقان بين الحق والباطل ٤ ص ٩٧ من مجموعة
 الرسائل الكبرى ط . صبيح ٤ مطبع الوصل ، ص ١٨٥ من المصنوعة السابقة .

وكان ابن أبي الحديد [البندادى] ^(١) من فضلاء الشيعة المعتزلة المتفلسفة ، وله
أشعار في هذا الباب ، كقوله :

فيسك يا أغلوطة النعكر	حار أمسى واقضى عمرى
سافرت نيك العقول ، فما	ربحت إلا أذى السفر
فلمى الله الأولى زعموا	أنك المصروف بالنظر
كذبوا ، إن الذى ذكروا	خارج عن قوة البشر

هذا مع إنشاده :

وحقك لو أدخلنى النار قلت	للذين بيأ : قد كنت عن يمينه ^(٢)
وأفئيت عمرى فى علوم كثيرة	وما بقيت إلا رضاه وقُسرُه
أما قلتم : من كان فينا مجاهدا	سيكف متشواه ويغلب شريكه ؟
أما رد شك ابن الخطيب وزينه ^(٣)	وتوجه فى الدين إذ جَلَّ خطبه
وآية حب الصَّبِّ أن يغلب الأسمى	لأننا كان من جوى عليه يصعبه ^(٤)

- (١) البندادى : زيادة فى (س) ، (ط) . وهو أبو حامد عبد الحميد بن عبد الله بن محمد بن محمد
ابن الحسين (المتأخر) المعروف بابن أبي الحديد ، له اطلاع واسع فى الأدب والفكر ، من أعلام
المعتزلة ، له شرح تبيين البلاء والفسح الطوائف ، وله فى المذهب سنة ٨٦٠ هـ ونحوه ببنداد سنة ٦٥٥ .
انظر ترجمته فى : فرائد الرافعات ١/٢٤٨ ، البداية والنهاية ١٣/١٩٩ ، آداب اللغة ٢/٤٢٢
مع المؤلفين ٥/١٠٦ ، الأعلام ٤/٦٠ ، Bruck S. III. 507 .
: (٢) ر ، ط ، ص ، لى أراد بها : ص ، لى بها .
(٣) ص : من أحبه .
(٤) وزينه سابقة من (س) .
(٥) هذه الأبيات ذكر بعضها ابن شاذان الكنتى فى ترجمته لابن أبي الحديد فى فرائد الرافعات
٥١٩/١ مع اختلاف فى بعض الألفاظ وترتيب الأبيات .

[وابن رشد الحفيد يقول في كتابه الذي صنفه ردا على أبي حامد في كتابه المسمى « تهاوت الفلاسفة » فيما به « تهاوت التهاوت » ، ومن الذي قاله في الإلميات ما يستد به . وأبو الحسن الأمدى في عامة كتبه هو واقف في المسائل الجارية زيف جميع الطوائف ويبقى حائزا واقفا . والخروجي المصنف في أسرار المنطق الذي سمى كتابه « كشف الأسرار » يقول لما حضره الموت : أموت ولم أحرف شيئا إلا أن الممكن يفقر إلى المتع ، ثم قال : الافتقار وصف سلمي ، أموت ولم أحرف شيئا — حكاه عنه التلمساني وذكر أنه سمعه منه وقت الموت ^(١) .

ولمّا نجد أبا حامد — مع فرط ذكائه وتأمله ، ومعرفة بالكلام والفلسفة ، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف — يفتي في هذه المسائل إلى الوقف ، /ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف^(٢)، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث ، ومات وهو يشتغل في صحيح البخاري .

٩٤/١

(١) ما بين المقربين في (ص) فقط ، وفي (ص) « (ر) ترك الناصح مكان هذا الكلام بينما يقدر أربعة أسطر ، وفي (ط) ترك مكان سطر واحد وكتب بالماش جارة « كذا بالأصل » . وذكر حاجي خليفة في كشف الظنون ١٤٨٦/٢ (ط . استأنول) : كشف الأسرار من خواص الأفكار في المنطق لفتاحي أفضل الدين محمد بن تمارود (ابن عبد الملك) الخروشي الثاني المتوفى ٦٤٩ هـ والبارية التي أوردتها ابن تيمية عن الخروشي جاءت أيضا في كتاب « الرد على المنطقين » لابن تيمية ، ص ١١٤ . وفي « جهد الترجمة » التي ألّفها السيوطي بكتابه « صون الخلق » ص ٢٢٨ .

والخروشي هو محمد بن تمارود (بن عبد الملك) أبو عبد الله الخروشي ، فارس الأصل ، انتقل إلى مصر وتولى القضاء بها . انظر ترجمته في : ميون الأنبياء ، ١٢٠/٢ ، وفيما أنه توفى في ٥ رمضان سنة ٥٦٩ هـ . مفتاح السعادة ١٤٦/١ ، وفيما أنه (محمد بن تمارودين) ؟ شذرات الذهب ٥/٢٣٦ ، ذيل الروشتين ، ص ١٨٢ ، الأعلام ٣٤٤/٧ .

(٢) ط : طريقة الكشف . ولقد رجع الفزاري في آخر عمره إلى طريقة أهل الكشف ، بعد أن قد قننه بطرق الفلاسفة والمنطقين وأهل التعليم الإلحائية ، ودأب أن هذه الطريقة هي الوسيلة الموصلة إلى المطلوب كما أصر بذلك في كتابه « المنطق من الفلال » . وانظر خاصة : ص ١٢٢ وما بعدها من « المنطق » بطريق الدكتور عبد الحليم محمود (الطبعة الخامسة سنة ١٣٨٥ هـ) .

والخلاق يملكون أن تلك الطريقة التي يحيل عليها لا توصل إلى المطلوب ،
ولمذا لم يبق على قول النفاة من تلك هذه الطريق ، كآبن عربي وآبن مسجين
وآبن الفارض وصاحب « خلق النطن » والتلمساني وأطلم — وصلوا إلى ما يمل
فساده بالمثل والدين ، مع دعواهم أنهم لئمة المحققين .

ولمذا تجدد آبا حامد في مناظرته للفلاسفة إنما يطل طرقهم ولا يثبت
طريقة معينة ، بل هو كما قال : « تناظروهم — يعني مع كلام الأشعرى —
تارة بكلام المعتزلة ، وتارة بكلام الكروامية ، وتارة بطريق الرافقة » ، وهذه
الطريق هي الغالب عليه في منتهى كلامه .

(١) م (قط) : من .

(٢) أبو حفص عمر بن مل بن مرشد بن مل ، عرف الدين بن الفارض الحزبي الأصل ، المصري
المولد والدار والرفقة ، يقب بسلطان الماشقين ، ولد سنة ٥٧٦ هـ ، وتوفي سنة ٦٢٢ هـ .
انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣ / ١٢٦ — ١٢٧ ؛ ميزان الاعتدال ٢ / ٢٦٦ ؛ فدرات
الذهب ٥ / ١٤٩ — ١٥٣ ؛ لسان الميزان ٤ / ٣١٧ — ٣١٩ ؛ الأعلام ٥ / ٢١٦ — ٢١٧ .
وانظر لاسنة الدكتور محمد مصطفى حلي كتاب (ابن الفارض وأهل الإلم) ط . القاهرة .
١٣٩٥ / ١٩٤٥ ؛ كتاب (ملكان الماشقين) سلسلة أعلام العرب ، مارس ، ١٩٦٣ .
(٣) هو أبو القاسم أحمد بن الحسين بن قيس ، روى الأصل ، من بادية شلب ، أصغر وأدب
وقال الشعر ، ثم مكث على الوضو وكثر من يده ، فادعى أنه المهدي ونسب بالإمام . تأمل دقة القسطن
واشترك في الأحداث السياسية إلى أن قتل سنة ٥٤٩ هـ . انظر ترجمته في : الخلة النبوية ، ص ١٩٩ —
٢٠٢ ؛ الأعلام ١ / ١١٣ — ١١٤ . وكتاب « خلق النطن » طبع أخيراً ببروت .
(٤) هو حفيد الدين سليمان بن عبد الله بن علي الكوفي الطيال ، انظر ترجمته في : فرائد
الرفيات ١ / ٣٦٣ — ٣٦٦ ؛ وفيه : « كان كوفي الأصل ، وكان يدهى البرقان ، قال لقب الدين
البرقيش ، رأيت جماعة ينسبونه إلى رقة الدين ، والميل إلى مذهب النصيرية » ؛ البداية والنهاية ١٣ / ٢٢٦ ؛
التبصير الزاهرة ٨ / ٢٩ — ٣١ ؛ الأعلام ٢ / ١٩٣ (وذكر من مؤلفاته شرح مواقف النصير والصبوب
النصيري) .

(٥) ذكر البزالي هذا النص في معرض تقديمه للفلاسفة فقال : « تأوهم تارة مذهب المعتزلة
وتأوهم مذهب الكروامية وطورا مذهب الرافقة ، ولا أتنبئ ذاك من مذهب شخص » . انظر : تهاوت
الفلاسفة لفرزاد ص ٦٨ — ٦٩ بتحقيق سليمان دنيا ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥ .

(٩) ص : الغالية .

وأما الطريقة النبوية السلفية المحمدية الشرعية فإنما يناظرهم بها من كان خبيراً بها وأقوالهم التي تناقضها ، فيسلم حيث قد فساد أقوالهم بالمعقول الصريح المطابق للنقول الصحيح .

وهكذا كل من آمن في معرفة هذه الكلاميات والفلسفيات التي تمارض بها النصوص من غير معرفة تامة بالنصوص ولوازمها وكال المعرفة بما فيها وبالأقوال التي تناقضها ، فإنه لا يصل إلى يقين يطمئن إليه ، وإنما يفيد الشك والحسرة .

بل هؤلاء الفضلاء الخدّاق الذين يدّعون أن النصوص مارضها من مقولاتهم ما يجب تقديمه بتهديم حيارى في أصول مسائل الإلبيات ، حتى مسألة وجود الرب تعالى وحقيقته حاوروا فيها حيرة أوجبت أن يتناقض هذا ، كتناقض الرازي ، وأن يتوقف هذا ، كتوقف الآمدي^(١) ، ويذكرون عدة أقوال يزعمون أن الحق ينصر فيها ، وهي كلها باطلة .

وقد حكى من طائفة من رؤوس أهل الكلام أنهم كانوا يقولون بشكافو الأدلة ، وأن الأدلة قد تكاثرت من الجانبيين ، حتى لا يعرف الحق من الباطل ؛ ومعلوم أن هذا إما قالوه فيما سلكوه من الأدلة .

(١) كثيراً ما كان يقبى الآمدي في المسائل الكبار إلى الخوف وعدم القطع برأى ، ينصح ذلك من موقفه في مسألة النفس حيث قال بعد أن ذكر آراء الفلاسفة : « ... لا سبيل إلى القطع في شيء مما قيل من المذاهب في حقيقة النفس الإنسانية المدركة للعلاقة » ، وإن كان الحق غير خارج عنها ، فليسك بالاجتهاد في تمييزها وإظهاره . هذا ما دعى إليه من غير غيره « (الأبكار ٢/ ٢١١) » .

وفي مسألة وحدة الكلام هذه الأخرى مع انقسامه إلى أمر رئيس وغير واستعداد يذكر اعتراض المنصور على ذلك والردود عليها ، ثم يقول : « ... والحق أن ما ذكره من الإشكال على القول بوحدة الكلام فشكل ؛ وصح أن يكون منه خبرى سه « (الأبكار ١/ ٩٨) » ، وانظروا أيضاً موقفه من مسألة العلم بالحادث في (الأبكار ١/ ١٠) ضلوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٦٠٣ علم الكلام ج

٩٠/١ وقد سُكِّيَ لي أن بعض الأذكياء - وكان قد قرأ على شخص هو إمام بلدة ومن أفضل أهل زمانه في الكلام والفلسفة، وهو ابن وأصل الحموي - أنه قال : « اضطلع على قرأني ، وأضح المصلحة على وجهي ، وأقابل بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء حتى يطلع الفجر ، ولم يرجع عندي شيء » . ولهذا انتهى أمره إلى كثرة النظر في الحقيقة ، لكونه تيقن أنه فيه من العلم ما لم يتيقن أنه في العلوم الإلهية . ولهذا جهد كثيراً من هؤلاء لما لم يتيقن أنه الهدى في طريقه نكص على عقبيه ، فاشتغل باتباع شهوات التي في بطنه وفرجه أو رياسته وماله ونحو ذلك ، لعدم العلم واليقين الذي يطمئن إليه قلبه ، ويشرح له صدره .

وفي الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن أخوف ما أخاف طبعك شهوات التي في بطنك وفرجك ، ومضلات القسطن » . وهؤلاء المعرضون عن

(١) م ، ق ، ص ، ط ، و سكت .

(٢) هو محمد بن سالم بن نصر الله بن واصل (أبو عبد الله الملقب بالقيس) الحموي مؤرخ عالم بالمشق أقام بمصر ولقب بقاتل القضاة ، ومن أم كتبه « مروج الذهب في أخبار بني أرب » ، « التاريخ الصالح » ، « شرح ما استغل من القاطن كتاب الجبل في المنطق » . وله سنة ٦٠٤ هـ بجماعة ونحوها سنة ٦٩٧ هـ . انظر ترجمته في : نكت المحيان ، ص ٢٥٠ ؛ بنية الرماء ، ص ٤٤٠ ؛ تاريخ ابن الرومي ٢/٢٤٤ ؛ الرافعي بالرفعات ٢/٨٥ ؛ دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٩ ؛ آداب اللغة ١٧٢/٣ ؛ الأعلام ٧/٤ ؛ معجم المؤلفين ١٠/١٦٠ .

(٣) م (قتل) ، لما لم يتيقن ، وهو خطأ ظاهر .

(٤) م ، ص ، ق ، ط ، حقه .

(٥) هـ : كما في (م) ، (ق) . وقد سائر القسطن : هـ .

(٦) ورد الحديث من أبي بزة الأسلمي رضي الله عنه في (المست ، ط . المحلى ٤ / ٤٢٠) من طريقين ولفظ الأول : « من أبي بزة الأسلمي . قال أبو الأصبغ ، لا أعلم إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إن مما أعشى طبعك شهوات التي في بطنك وفرجك ، ومضلات القسطن » . وللفظ الثاني (بنسب الصفة) : « من أبي بزة عن النبي صلى الله عليه وسلم : إن مما أعشى ... ومضلات القسطن . ورواه الحميني في الترمذ ٧ / ٣٠٥ - ٣٠٦ . وقال : « رواه أحمد ورواه رجال الصحيح » .

الطريقة النبوية السلفية مجتمع فيهم هذا وهذا : أتباع شهورات أئمة ، ومضلات
الفتن ، فيكون فيهم من الضلال والغي بقد ما خرجوا عن الطريق الذي بهت
الله به رسوله .

ولهذا أمرنا الله أن نقول في كل صلاة : (اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) . وقد صرح عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون^(١) » .

وكان [السلف] يقولون : « اُحْدِثُوا فِتْنَةَ الْمَالِ الْفَاجِرِ وَالْعَايِدِ الْجَاهِلِ ، فَإِنْ
تَدْتَمِهْمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ » فكيف إذا اجتمع في الرجل الضلال والفجور ؟

ولو جمعت ما يلقي في هذا الباب من أعيان هؤلاء ، كفلان وفلان ، لكان
شيئا كثيرا ، وما لم يلقي من غيرهم وشكهم أكثر وأكثر .

وذلك لأن الهدى هو فيا بهت الله به رسله ، فمن أعرض عنه لم يكن مهتديا ،
فكيف بمن عارضه بما يناقضه وقدم مناقضه عليه ؟

قال [الله] تعالى لما إبط آدم : (قَالَ أَهْبِطْ مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ
فِيمَا بَأَيْتُكُمْ مِنِّي هَذَى فَنَ اتَّبِعْ هَذَى فَلَا يَفْضُلَ وَلَا يَنْقُصُ » ومن أعرض عن ذكرى
قرآن له مبيشة ضنكا وتحشره يوم القيامة أحمى » قال رب لم حشرتني أحمى وقد
كُنتُ بصيرا » قال كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى [سورة
طه : ١٢٣ - ١٢٦] .

٩٦/

(١) ورد الحديث في الترمذي (٧٣ / ١١ ط . الخازن) وللقه : « .. فإن اليهود مغضوب
عليهم وإن النصارى ضلال » . وقال الترمذي : « حديث حسن غريب لا يخرجه إلا من حديث سماك
ابن حرب » . وفي المسند (ط . الخ) ٣٧٨ / ٥ وللقه : « إن اليهود مغضوب عليهم ... » .
(٢) م ، ق ، وكان يقول .
(٣) م ، ق ، رسوله .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : « تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ، ولا يشق في الآخرة » ثم قرأ هذه الآية ^(١) .

وقوله تعالى : (وَبَيْنَ أَمْوَاحٍ مِّنْ ذُرِّيِّ) يتناول الذكر الذي أنزله ، وهو الهدى الذي جاءت به الرسل ، كما قال تعالى في آخر الكلام : (كَذَلِكَ أُنزِلَ آيَاتُنَا فَيَسِّرُهَا) أى تركت اتباعها والعمل بما فيها ، فمن طلب الهدى بشير القرآن ضل ، ومن اعتق بشير الله ذل . [وقد قال تعالى : (اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ) [سورة الأعراف : ٣] ، وقال تعالى : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) [سورة الأنعام : ١٥٢] .

وفي حديث علي رضي الله عنه الذي رواه الترمذى ، ورواه أبو نعيم من عدة طرق ، عن علي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال : « إنها ستكون فتنة . قلت : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : كتاب الله ، فيه نيا ما قبلكم ، وخير ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، وهو حبل الله المتين ، وهو الذر الحكي ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسن ، ولا يخلف عن كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه ، ولا تشيع منه العلماء ، من قال به

(١) في تفسير الطبري (١٦/١٤٧ ط - برلاق) من حكمة من ابن عباس قال : « تضمن القرآن قرأ القرآن وأتبع ما فيه ألا يضل في الدنيا ولا يشق في الآخرة » ثم تلا هذه الآية (فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشق) وانظر الدر المنثور ١/٣١١ .

(٢) م (قط) : في غيره .

(٣) وقد زائدة في (س) .

(٤ - ٤) : لم يرد في (م) ، (ق) .

(٥) م : من .

صديق ، ومن حمل به أجر ، ومن حكم به ملل ، ومن دعا إليه هُدى إلى صراط مستقيم ^(١) ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا التنبيه على أنه لو سَوَّخَ للناظرين أن يمرضوا عن كتاب الله تعالى ويمارضوه بأرائهم ومقولاتهم ، لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدى ، فإن الذين سلَكُوا هذه السبيل كلهم يخبر من نفسه بما يوجب حيرته وشككه ، والمسلمون يشهدون عليه بذلك ، فثبت بشهادته وإقراره على نفسه وشهادة المسلمين ، الذين هم شهداء الله في الأرض ، أنه لم يظفر من أمراض من / الكتاب ، ٩٧/١ ومارضه بما يناقضه ، يقيين يطمعن إليه ، ولا معرفة يسكن بها قلبه .

والذين ادَّعَوْا في بعض المسائل أن لم مقولاً صريحاً يناقض الكتاب قائلهم آخرون من ذوى المقولات ، فقالوا : إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المقول ، فصار ما يدعى معارضته للكتاب من المقول ليس فيه ما يُجْزَم بأنه مقول صحيح : إما بشهادة أصحابه عليه وشهادة الأمة ، وإما بظهور تناقضهم ظهوراً لا اِرتياب فيه ، وإما بممارسة آخرين من أهل هذه المقولات لهم ، بل من تدبر ما يمارضون به الشرح من المفليات وجد ذلك مما يُعلم بالعقل الصريح بطلانه . والناس إذا تنازَعُوا في المقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة على أخرى ، بل يرجع في ذلك إلى الفِطْر السليمة التي لم تتغير باقتقاد ينير فطرتها ولا هوى ، فامتنع حينئذ أن يعتمد على ما يمارض الكتاب من الأقوال التي يسمونها مقولات ،

(١) انظر ما سبق من هذا الحديث ، ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) ص (قط) : ثبت .

(٣) م ، ق : معارضة .

(٤) م ، ق ، ص ، ط : لمعارضة .

وإن كان ذلك قد قاتله طائفة كبيرة ، لخافته طائفة كبيرة لها ، ولم يبق إلا أن يُقال : إن كل إنسان له عقل فيعتمد على عقل نفسه ، وما وجدته معارضا لأقوال الرسول الله صلى الله عليه وسلم من وأيه خالفه ، وقسّم رأيه على نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، ومعلوم أن هذا أكثر ضللا واضطرابا .

لإذا كان قول النظر واساطين الفلسفة الذين بلغوا في الذكاء والنظر إلى الغاية ، وهم ليكهم ونهارهم يتكبحون في معرفة هذه العقليات ، ثم لم يصلوا فيها إلى معقول صريح يتفرض الكتاب ، بل إما إلى حيرة وارتباك ، وإما إلى اختلاف بين الأحزاب ، فكيف غير هؤلاء ممن لم يبلغ مبلغهم في الذهن والذكاء ومعرفة ما سلوكه من العقليات ؟

فهذا وأمثاله مما يبين أن من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يتفرضه ، لم يعارضه إلا بما هو جهل بسيط أو جهل مركب . فالأول : (كتراب يقيعة يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يشد شفا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله مريع الحسب) [سورة النور : ٢٩] . والثاني : (كظلمات في بحر أعرج يشاء موج من قوله موج من قوله تعاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يعلم الله له نوراً أب له من نور) [سورة النور : ٤٠] .

٩٨/١

واصحاب القرآن والإيمان في نور على نور ، قال تعالى : (وكذلك أوحينا إليك رؤوساً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا تهدي به من غمنا من عبادنا وإنتك تهدي إلى صراط مستقيم . صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ألا إلى الله تصير الأمور) [سورة الشورى : ٥٢-٥٣] . وقال تعالى : (الله نور السموات والأرض مثل نوري) - إلى آخر الآية ،

[سورة النور: ٣٥] . وقال تعالى : ﴿ فَأَلْقَيْنَ آمَنُوا بِهِ وَغَرَّضُوهُ وَنَجَّوهُ وَأَنِتَبُوا
النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٧] .

فأهل الجهل البسيط منهم أهل الشك والخيرة من هؤلاء المعارضين للكتاب
المعرضين عنه ، وأهل الجهل المركب أرباب الاعتقادات الباطلة التي يزعمون
أنها عقليات . وآخرون ممن يمارضهم يقول : المناقض لتلك الأقوال هو العقليات .
ومعلوم أنه حيثئذ يجب فساد أحد الاعتقادين أو كليهما ، والغالب فساد كلا
الاعتقادين ، لما فيهما من الإجمال والاشتباه ، وأن الحق يكون فيه تفصيل
بين أن مع هؤلاء حقًا وباطلا ، ومع هؤلاء حقًا وباطلا ، والحق الذي مع كل منهما
هو الذي جاء به الكتاب الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، والله أعلم .

الوجه العاشر

الوجه العاشر

أن يمارض دليلهم بنظير ما قالوه ، فيقال : إذا تمارض العقل والنقل وجب
تقديم النقل ، لأن الجمع بين المدلولين جمع بين التقيضين ، ودفعهما رابع للتقيضين ،
وتقديم العقل ممتنع ، لأن النقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر
به الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل ، وإذا
أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل ، لأن ما ليس بدليل لا يصلح
لمعارضة شيء من الأشياء ، فكان تقديم العقل موجبا عدم تقديمه ، فلا يجوز
تقديمه .

معارضة دليلهم
بنظير ما قالوه

وهذا بين واضح ، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته وإن خبره
مطابق لخبره ، فإن جاز أن تكون هذه / الدلالة باطلة لبطان النقل ثم لا يكون

٩٩/١

المقل دليلا صحيحا ، وإذا لم يكن دليلا صحيحا لم يجوز أن يقع بحال ، فضلا عن أن يُقدم ، فصار تقديم المقل على النقل قَدْحًا في النقل باستفاد لوازمه ومدلوله ، وإذا كان تقديمه على النقل يستلزم القدح فيه ، والقدح فيه يمنع دلالته ، والقدح في دلالته يقدح في معارضته ^(١) ، كان تقديمه عند المعارضة مبطلا للمعارضة ، فاستنع تقديمه على النقل ، وهو المطلوب .

وأما تقديم النقل عليه فلا يستلزم فساد النقل في نفسه .

وبما يوضح هذا أن يقال :

تقديم النقل
لا يستلزم فساد
النقل في نفسه

معارضة النقل لما دل النقل على أنه حق دليل على تناقض دلالته ، وذلك يوجب فسادها ، وأما السمع فلم يعلم فساد دلالته ولا تناقضها في نفسها ، وإن لم يعلم معنها . وإذا تناقض دليلان أحدهما علمنا فساد الآخر لم نعلم فساد كل تقديم ما لم يعلم فساده أقرب إلى الصواب من تقديم ما يعلم فساده ، كالشاهد الذي علم أنه يصدق ويكذب ، والشاهد المجهول الذي لم يعلم كذبه ، فإن تقديم قول الفاسق المعلوم كذبه على قول المجهول الذي لم يعلم كذبه لا يجوز ، فكيف إذا كان الشاهد هو الذي شهد بأنه قد كذب في بعض شهاداته ؟ ! .

والمقل إذا صدق السمع في كل ما يخبر به ثم قال : إنه أخبر بخلاف الحق ، كان هو قد شهد للسمع بأنه يجب قبوله ، وشهد له بأنه لا يجب قبوله ، وشهد بأن الأدلة السمعية حق ، وإن ما أخبر به السمع فهو حق ، وشهد بأن ما أخبر به السمع فليس بحق ، فكان [مثله مثل من شهد لرجل بأنه صادق لا يكذب ، وشهد له بأنه قد كذب ، فكان هذا] قدحا في شهادته مطلقا وتركيبه ، فلا يجب قبول شهادته الأولى ولا الثانية ، فلا يصلح أن يكون معارضا للسمع بحال .

(١) د : يمنع معارضة .

(٢) د : ديانته .

(٣) ما بين المعرفتين ساقط من (م) ، (ق) .

ولهذا تجمد هؤلاء الذين تتناوض عندهم دلالة العقل والسمع في حجة وشك واضطراب ، إذ ليس عندهم معقول صريح سالم عن معارض مقاوم ، كما أنهم أيضا في نفس المعقول الذي يمارضون به السمع في اختلاف ورتب واضطراب : وذلك كله مما بين أنه ليس في المعقول الصريح ما يمكن أن يكون مقدما على ما جاءت به الرسل ، وذلك لأن الآيات والبراهين دالة على صدق الرسل ، وأنهم لا يقولون من الله إلا الحق ، وأنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الخبر والطلب ، لا يجوز أن يستقر في خبرهم عن الله شيء من الخطأ ، كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم .

١٠٠/١

فوجب أن جميع ما يخبر به الرسول عن الله صدق وحق ، لا يجوز أن يكون في ذلك شيء منافض لدليل قطعي ولا سمعي . فحق علم المؤمنين بالرسول أنه أخبر به من ذلك بزم جزئيا فاطما أنه حق ، وأنه لا يجوز أن يكون في الباطن بخلاف ما أخبر به ، وأنه يتجنى أن يمارضه دليل قطعي ، لا قطعي ولا سمعي ، وأن كل ما ظن أنه عارضه من ذلك فإما هو صحيح داحضة ، وشبهه من جنس شبه السوفسطائية . وإذا كان العقل السالم بصدق الرسول قد شهد له بذلك ، وأنه يتجنى أن يمارض خبره دليل صحيح ، كان هذا العقل شاهدا بأن كل ما خالف خبر الرسول فهو باطل ، فيكون هذا العقل والسمع جميعا شاهدا بطلان العقل المخالف للسمع .

(١) أنه ليس : كما في (ص) ؛ وفي سائر النسخ : أن ليس .

(٢) « - » : « وذلك لأن الآيات والبراهين ... » ابتداء من هذه العبارة إلى النجدة التالية

« ... لنقدم فيه قسدا أحدهما » (ص ١٧٤) ؛ ساقط من نسخة (ص) .

(٣) ص ، ر ، ط ، الخالة .

(٤) م (قط) : من .

فإن قيل : فهذا يوجب القبح في شهادة العقل ، حيث شهد بصدق الرسول ،
وشهد بصدق العقل المناقض لغيره .

قيل له : من هذا جوابان :

أحدهما : إذا نحن ممتنع عندنا أن يمارض العقل والسمع القطعيان ، فلا تبطل
دلالة العقل ، وإنما ذكرنا هذا على سبيل المماضة ، فمن قدم دلالة العقل
على السمع يازمه أن يقدم دلالة العقل للشاهد بتصديق السمع ، وأنه إذا قدم
دلالة العقل ثم تناقضها ونسأدها ، وإذا قدم دلالة السمع لم يلزم تناقضها
في نفسها ، وإن زعمه أن لا يلزم صحتها ، وما لم نسأده أولى بالرد مما لم نعلم صحتها
ولا نسأده .

والجواب الثاني : أن نقول : الأدلة العقلية التي يمارض السمع غير الأدلة
العقلية التي يعلم بها أن الرسول صادق ، وإن كان جنس المقول يشملها . ونحن
إذا أبلغنا ما عارض السمع إنما أبلغنا نوعا مما يسمى مقولا ، لم تبطل كل مقول ،
ولا أبلغنا المقول الذي لم به صحة المقول ، وكان ما ذكرناه موجبا لصحة السمع
وما لم به صحته من العقل .

١٠١/١

ولا متناقضة في ذلك ، ولكن حقيقة أنه قد يمارض العقل العقل على صدق
الرسول والعقل المناقض لغير الرسول ، فقدمنا ذلك للمقول على هذا المقول ،
كما تقدم الأدلة الدالة على صدق الرسول على الصحيح للقاعدة والقاعدة في نيات
الأنبياء ، وهي جميع عقلية .

بل شبهات المبطلين القادسين في النبوات قد تكون أعظم من كثير من الحجج
العقلية التي يمارض بها خبر الأنبياء عن أسماء الله وصفاته وأفعاله ومجده ، فإذا كان

(١) ق ، د ، هـ ، ط ، الجواب .

تقديم الأدلة العقلية للدالة على أنهم صادقون في قولهم : « إن الله أرسلهم » مقدمة على ما يناقض ذلك من المقليات ، كذلك تقديم هذه الأدلة العقلية المستزمنة لصدقهم فيما أخبروا به على ما يناقض ذلك من المقليات ، وعاد الأمر إلى تقديم مجلس من المقولات على مجلس .

وهذا متفق عليه بين العقلاء ، فإن الأدلة العقلية إذا تمارضت فلا بد من تقديم بعضها على بعض ، ونحن نقول : لا يجوز أن تمارض دليلاً قطعياً : لاحتقائهم ولا سميان ، ولا سمى وحلى ، ولكن قد ظن من لم يفهم حقيقة القوانين تمارضها لعدم فهمه مقصدها أحدها .

فإن قيل : نحن نستدل بخالفه العقل للسمع على أن دلالة السمع المخالفة له باطلة ، إما لكذب الناقل من الرسول ، أو خطئه في النقل ، وإما لعدم دلالة قوله على ما يخالف العقل في عمل النزاع .

اعتراض آخر

قيل : هذا معارض بأن يقال : نحن نستدل بخالفه العقل للسمع على أن دلالة العقل المخالفة له باطلة لبطلان بعض مقدماتها ، فإن مقدمات الأدلة العقلية المخالفة للسمع فيها من التطويل والخفاء والاشتباه والاختلاف والاضطراب ما يوجب أن يكون طريق الفساد إليها أعظم من تطرفه إلى مقدمات الأدلة السمعية .

الرد عليه

ومما يبين ذلك أن يقال : دلالة السمع على مواقع الإجماع مثل دلالته / على موارد النزاع ، فإن دلالة السمع على علم الله تعالى وقدرته وإرادته وسمعه وبصره ، كدلالته على رضاه وعجبه وغضبه واستوائه على عرشه^(١) ونحو ذلك ، وكذلك دلالته على عموم مشيئته وقدرته كدلالته على عموم علمه .

١٠٢/١

(*) هنا يتبين السقوط في نسبة (س) التي بدأ (ص ١٧٢) .

(١) على عرشه : زيادة في (م) فقط .

فالأدلة السمعية لم يرتقا من ردها لضعف فيها وفي مقدماتها ، لكن لاعتقاده أنها تخالف العقل ، بل كثير من الأدلة السمعية التي يرتقونها تكون أقوى بكثير من الأدلة السمعية التي يقبلونها . وذلك لأن تلك لم يقبلوها لكون السمع جاء بها ، لكن لاعتقادهم أن العقل دلّ عليها ، والسمع جعلوه عاضدا للعقل ، وحجة على من ينازعه من المصدقين بالسمع ، لم يكن هو عمدتهم ولا أصل علمهم ، كما صرح بذلك أئمة هؤلاء المارضين لكذب الله وسنة رسوله بأوائهم .

وإذا كان كذلك ، تبين أن ردهم الأدلة السمعية المساوية الصحة بمجرد مخالفة عقل الواحد ، أو لطائفة منهم ، أو مخالفة ما يسمونه عقلا لا يجوز ، إلا أن يطلوا الأدلة السمعية بالكلية ، ويقولون : إنها لا تدل على شيء ، وإن إخبار الرسول عما أخبر به لا يفيد التصديق بثبوت ما أخبر به ، ويحتجّ بما لم يكن دليلا لا يصلح أن يعمل معارضا .

والكلام هنا إنما هو لمن علم أن الرسول صادق ، وأن ما أخبر به ثابت ، وأن إخباره لنا بالشيء يفيد تصديقنا بثبوت ما أخبر به ، فمن كان هذا معلوما له امتنع أن يعمل العقل مقدما على خبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل يضطره الأمر إلى أن يعمل الرسول يكتب أو ينطق بأمره في الخبرات ، ويصعب أو ينطق بأمر في الطليات . وهذا تكذيب للرسول ، وإبطال لدلالة السمع ، وسدّ لطريق العلم بما أخبر به الأنبياء والمرسلون ، وتكذيب بالكتاب وبما أرسل الله تعالى به رسوله .

(١) م ، ر ، ص : قالوا : ع ، ط : قال السمي .

(٢) م ، ق ، ر ، ص ، ط : الصحة .

(٣) م ، ق : لا يصلح .

وغايته إن أحسن المقال : أن يجعل الرسول خبراً بالأموال على خلاف حقائقها
لأجل تضع العامة . ثم إذا قال ذلك امتنع أن يستدل بخبر الرسول على شيء ، فعاد الأمر
جذماً ؛ لأنه إذا جُوز على خبر الرسول التليس كان كتجوز عليه الكتب .
وحيث فلا يكون مجوز إخبار الرسول موجبا للعلم بثبوت ما أخبر به ، وهذا — وإن
/ كان زندقه وكفرا وإلحادا — فهو باطل في نفسه ، كما قد بين في غير هذا الموضع .

١٠٣/١

فنحن في هذا المقام إنما نخطب من يتكلم في تمارض الأذن السمعية والعقلية
ممن يدعى حقيقة الإسلام من أهل الكلام ، الذين يلبسون على أهل الإيمان بالله
ورسوله ، وأما من أضح بحقيقة قوله ، وقال : إن كلام الله ورسوله لا يستفاد
منه علم بغيره^(١) ، ولا تصديق بحقيقة ما أخبر به ، ولا معرفة بالله وأسمائه وصفاته
وأفعاله وملائكته وجنته وناره وغير ذلك — فهذا لكلامه مقام آخر .

المصدر
بخطاب
في هذا الكتاب

لأن الناس في هذا الباب أنواع :

منهم من يقر بما جاء به السمع في المواد دون الأفعال والصفات .

ومنهم من يقر بذلك في بعض أمور المواد دون بعض .

ومنهم من يقر بذلك في بعض الصفات والمواد مطلقا دون الأفعال وبعض

الصفات .

ومنهم من لا يقر بحقيقة شيء من ذلك لا في الصفات ولا في المواد .

ومنهم من لا يقر بذلك أيضا في الأمر والنهي ، بل يسلك طريق التأويل

في الخبر والأمر جميعا لمعاوضة العقل عنده ، كما فعلت القرامطة الباطنية . وهؤلاء

أعظم الناس كفرا وإلحادا .

(١) س : بالنهي .

والمقصود هنا أن من أقر بصحة السمع وأنه علم صحته بالعقل لا يمكنه أن يمارضه بالعقل البتة، لأن العقل عنده هو الشاهد بصحة السمع، فإذا شهد مرة أخرى بفساده كانت دلالته متناقضة، فلا يصلح لإثبات السمع ولا لمعارضته.

فإن قال : أنا أشهد بصحته ما لم يمارض العقل .

فيل : هذا لا يصح لوجوه :

أحدها : أن النليل العقل دلّ على صدق الرسول وثبوت ما أخبر به مطلقاً ، فلا يجوز أن يكون صدقه مشروطاً بعدم المعارض .

الثاني : أنك إن جوزت عليه أن يمارضه العقل الدال على فساده لم تنق بشيء منه ، لجواز أن يكون في عقل غيرك ما يدل على فساده ، فلا تكون قد صلت بصدق صحته البتة ، وأنت تقول : إنك صلت صحته بالعقل .

الثالث : أن ما يستعجبه الناس بقولهم أمر لا غاية له ، سواء كان حقاً / أو باطلاً ، فإذا جوز الجوز أن يكون في المقولات ما يتناقض خبر الرسول لم يبق شيء من أخبار الرسول ، لجواز أن يكون في المقولات التي لم تظهر له بعد ما يتناقض ما أخبر به الرسول . ومن قال : أنا أقر من الصفات بما لم ينفع العقل ، أو أثبت من السميات ما لم يخالفه العقل ، لم يكن لقوله ضابط ، فإن تصديقه بالجمع مشروط بعدم جنس لا ضابط له ولا منتهى ، وما كان مشروطاً بعدم ما لا ينضبط لم ينضبط ، فلا يبقى مع هذا الأصل إيمان .

(١) م ، ق ، صحة .

(٢) أنك : كذا في (م) قط ، وفي سائر النسخ : أنه .

أعراض : التبادلة
بصحة السمع ما لم
يمارض العقل
أرد عليه
من دجوه
الأول

الثاني

هات

١٠٤ / ١

ولمذا تجدد من تعود معارضة الشرح بالرأى لا يستغرق قلبه الإيمان، بل يكون كما قال الأئمة : إن علماء الكلام زنادقة، وقالوا: قل أحد نظري في الكلام إلا كان في قلبه قل من أهل الإسلام، ومرادهم بأهل الكلام من تكلم في الله بما يخالف الكتاب والسنة .

ففي الجلبة : لا يكون الرجل مؤمناً حتى يؤمن بالرسول إيماناً جازماً ، ليس مشروطاً بعدم معارضه ، فتي قال : أؤمن بحسبه إلا أن يظهر له معارض يدفع عنه لم يكن مؤمناً به . فهذا أصل عظيم يجب معرفته ، لأن هذا الكلام هو ذريعة الإلحاد والتفريق .

الرابع : أنهم قد سلموا أنه يعلم بالسمع أمور . كما يذكره كلهم من أن العلوم ثلاثة أقسام : منها ما لا يعلم إلا بالعقل، ومنها ما لا يعلم إلا بالسمع، ومنها ما يعلم بالسمع والعقل .

وهذا التقسيم حتى في الجلبة ، لأن من الأمور الغائبة عن حس الإنسان ما لا يمكن معرفته بالعقل ، بل لا يعرف إلا بالخبر .

وطرق العلم ثلاثة : الحس ، والعقل ، والمركب منهما كالخبر . فمن الأمور ما لا يمكن حله إلا بالخبر ، كما يعلمه كل شخص بأخبار الصادقين كالخبر المتواتر، وما يعلم بخبر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين .

وهذا التقسيم يجب الإقرار به ، وقد قامت الأدلة اليقينية على نبوت الأنبياء، وأنهم قد يعلمون بالخبر ما لا يعلم إلا بالخبر ، وكذلك يعلمون خبرهم بخبرهم .

(١) م (نقط) : نهج .

(٢) س ، ر ، م ، ط ، واه .

وقس النبوة تتضمن الخبر، فإن النبوة مشتقة من الإنباء وهو الإخبار بالمغيّب^(١).
 فالنبي / يخبر بالمغيّب ويخبرنا بالغيب^(٢)، ويمتنع أن يقوم دليل صحيح على أن كل
 ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون الخبر، فلا يمكن أن يبرهن بأن كل ما أخبرت
 به الأنبياء [هو متيقن] فإنه يمتنع أن يقوم دليل على هذا القى العام، ويمتنع
 أن يقول القائل: كل ما أخبر به الأنبياء^(٣) يمكن خبرهم أن يعرفه بدون خبرهم،
 ولهذا كان أكل الأمم طعناً المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية، فن كذب
 بطريق منها فاته من المعلوم بحسب ما كذب به من تلك الطرق^(٤).

والمفلسفة الذين أفتوا النبوات على وجه يوافق أصولهم الفاسدة — كابن
 سينا وأمثاله — لم يقرروا بأن الأنبياء يعلمون ما يعلمونه بخبرياتهم من الله، لا بخبر
 ملك ولا غيره، بل زعموا أنهم يعلمونه بقوة عقلية، لكنهم^(٥) أكل من خبرهم في قوة
 الحدس، ويسمون ذلك القوة القدسية، فحصرنا علوم الأنبياء في ذلك.

وكان حقيقة قولهم: أن الأنبياء من جنس غيرهم، وأنهم لم يعلموا شيئاً
 بالخبر، ولهذا صار هؤلاء لا يستفيدون شيئاً بخبر الأنبياء، بل يقولون: لأنهم
 خاطبوا الناس بطريق التخيل لمضعة الجهور. وحقيقة قولهم: أنهم كذبوا

(١) م: بالغيب.

(٢) قالني: كذا في (س)، (ص)، (ط) . وفي (م): فإن النبي . وسلطت الكلمة من
 (ق)، (ر).

(٣) ق: . . . وهو الإخبار بالغيب ويخبرنا بالغيب: م: يخبر بالغيب ويخبر بالغيب
 كذا مكررة.

(٤) ما بين المقروئين ساطع من (م)، (ق).

(٥) ق: ص: ط: فإنه من العلوم: م: فإنه [جهل] من العلوم.

(٦) لكنهم: كذا في (م)، (ق) . وفي سائر النسخ: لكنهم.

(٧) م: ق: ر: ص: ولشمل ذلك القوة.

لمصلحة الجمهور . وهؤلاء في الحقيقة يكتبون الرسل ، فتكلم معهم في تحقيق النبوة على الوجه الحق ، لا في معارضة العقل والشرع .

وهذا الذي ذكرته مما صرح به فضلائهم ، يقولون : [إن] الرسل إنما يتنفع بخبرهم الجمهور في التخيل ، لا ينفع بخبرهم أحد من العامة والخاصة في معرفة النيب ، بل الخاصة عندهم تعلم ذلك بالعقل المناقض لأخبار الأنبياء ، والعامة لا تعلم ذلك لا بعقل ولا خبر ، والنبوة إنما فائدتها تخيل ما يخبرون به الجمهور ، كما يصرح بذلك الفارابي وابن سينا وأتباعهما .

ثم لا يشلو الشخص إما أن يكون مقسراً بخبر نبوة الأنبياء ، وإما أن يكون غير مقسراً ، لأن كان غير مقسراً بذلك لم تتكلم معه في تناقض الدليل العقل والشرعي ، لأن تناقضهما إنما يكون بعد الإقرار بصحة كل منهما لو مجرد عن المعارض ، فمن لم يقر بصحة دليل عقل ألبتة لم يُخاطب في معارضة الدليل العقل والشرعي ، وكذلك من لم يقر بدليل شرعي لم يُخاطب في هذا التناقض .

ومن / لم يقر بالأنبياء لم يستفد من خبرهم دليلاً شرعياً ، فهذا يتكلم معه في تثبيت النبوات ، فإذا ثبتت لم يثبت الدليل الشرعي ، وسيلتد فيجب الإقرار بأن خبر

١٠٦/١

(١) م : ق : الرسول .

(٢) يقولون : كذا في (م) ، (ق) . وفي سائر النسخ : ويقولون .

(٣) إن : زيادة في (س) قطع .

(٤) م (قطع) : غير مقرب لك .

(٥ - ٥) : ساقط من (ق) .

(٦) م : معارضة .

(٧) م : تناقض .

الأنبياء بوجوب العلم بثبوت ما أخبروا به ، ومن جَوِّزَ ^(١) أن يكون في نفس الأمر معارض ينفي ما دللت عليه أخبارهم امتنع أن يعلم بخبرهم شيئا ، فإنه مامن خبر أخبروا به ولم يعلم هو بثبوته بقله إلا وهو يجوز أن يكون في نفس الأمر دليل يناقضه ، فلا يعلم شيئا مما أخبروا به بخبرهم ، فلا يكون مقراً بثبوتهم ، ولا يكون عنده شيء يعلم بالسمع وحده ، وهم قد أقروا بأن العلوم ثلاثة : منها ما يُعلم بالسمع وحده ، ومنها ما يُعلم بالعقل وحده ، ومنها ما يُعلم بهما .

وأيضاً ، فقد قامت الأدلة العقلية القاطنة على نبوة الأنبياء ، وأنهم قد يعلمون ما يعلمونه بخبر الله ولا شكته ، تارة بكلام يسمونه من الله كما سمع موسى بن عمران ، وتارة بملأه تخبرهم من الله ، وتارة بوحى يوحى الله ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لَنُفِثَ أَنْ يَكْذِبَ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَلَاغُهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [سورة الشورى : ٥١] .

لنئين أن تجوزهم أن يكون في نفس الأمر دليل يناقض السمع بوجوب أن لا يكون في نفس الأمر دليل سمعي يعلم به خبره ، وهذا ما نئين به تناقضهم — حيث أثبتوا الأدلة السمية ^(٢) ، ثم قالوا ما يوجب إبطالها ، وحيث أثبتوا الأدلة العقلية ، ثم قالوا ما يوجب تناقضها ، فإن العقل يعلم به صحة الأدلة السمية ، فحق بطلت بطل العقل الدال على صحة السمع ، والدليل مستلزم للدول ، ومضى

(١) س (قط) : ومن يجوز خبرنا أن .

(٢) ط : فلا يكون .

(٣) ط : يا .

(٤) تين : كذا في (س) ، وفي مائر التنخ : بين .

(٥) د (قط) : العقلية .

(٦) م ، ق ، ر ، س ، ط : بطل .

انتفى اللازم الذى هو المدلول انتفى ملزومه الذى هو الدليل ، فيبطل العقل -
وتناقضهم حيث أمروا بنبؤات الأنبياء ثم قالوا ما يوجب بطلانها .^(١١)

وأيضاً ، فالأدلة العقلية توجب الإقرار بنبؤة الأنبياء ، فالقدح فى نبؤة
الأنبياء قدح فى الأدلة العقلية ، ومع كون قولهم مستلزماً لتناقضهم فهو مستلزم
لبطلان الأدلة العقلية والسمعية ، وبطلان النبؤات ، وهذا من أعظم أنواع
/ السفسطة ؛ فحين بعض ما فى قولهم من أنواع السفسطة الدالة على فساده ، ومن
أنواع التناقض الدالة على جهلهم وتناقض مذاهبهم .

١٠٧/١

وإن قالوا : نحن لانعلم شيئاً مما دل عليه الشرع من الخبرات ، أو من الخبرات
وغيرها ، إلا أن نعلم بالاضطرار أن الرسول أخبر به .

[قيل] : فيقال لكم هل هذا التقدير : فكل ما لا يعلم شخص بالاضطرار أن
الرسول أخبر به يجب أن ينفيه إذا قام عنده ما يظنه دليلاً حقيقياً .

فإن قالوا : نعم ؛ لزم أنه يجوز لكل أحد أن يكذب بما لم يضطر إلى أن
الرسول أخبر به ، وإن كان غيره قد علم بالاضطرار أن الرسول أخبر به ، وحيلت
فيلزم من ذلك مجوز تكذيب الرسول^(١٢) ، وفى الحقائق الثابتة فى نفس الأمر ،
والقول بلا علم ، والقطع بالباطل .

وإن قالوا : نحن إنما مجوز ذلك إذا قام دليل عقل قاطع .

قيل : هذا باطل لوجهين :

(١) س (قط) : إنما .

(٢) نبؤة : كذا فى (س) - وفى سائر النسخ : نبؤات .

(٣) م ، ق : فيقال لهم ؛ ر ، ط : فيقال لهم لكم ؛ س : فيقال لكم .

(٤) م ، ق ، ر ، س ، ط : وكل .

(٥) س : الرسل .

أحدهما : أنه إذا لم يعلم بالاضطرار أنه أخبر به كان كل قولكم غير معلوم
الدور، وحيلت فإذا قام عنده دلالة ظنية ترجح التي أخبر بموجبها، وإن جَوِّز
أن يكون غيره يعلم بالاضطرار قبيضا .

الثاني : [أن ^(١) الأدلة العقلية القطعية ليست جنسا متميِّزا عن غيره، ولا شيئا ^(٢)
أخفى عليه الغلاء ، بل كل طائفة من النظائر تدعي أن عندها دليلا قطعيا على
ما تقول ، مع أن الطائفة الأخرى تقول : إن ذلك الليل باطل ، وإن بطلانه
يُعلم بالمقل . بل قد تقول : إنه قام عندها دليل قطعي على قبيض [قول] تلك
[الطائفة] ، وإذا كانت العقليات ليست متميِّزة، ولا متفقا عليها، وجَوِّز أصحابها ^(٣)
فيما لم يعلم أحدهم بالاضطرار من أخبار الرسول أن يقدمها عليه — لزِم من ذلك
تكذيب كل من هؤلاء بما يعلم غيره بالاضطرار أن الرسول أخبر به .

ومعلوم أن العلوم الضرورية أصل العلوم النظرية، فإذا جَوِّز الإنسان أن يكون
ما علمه غيره من العلوم الضرورية باطلا / جَوِّز أن تكون العلوم الضرورية باطلة،
وإذا بطلت بطلت النظرية، فصار قولهم مستلزما لبطلان العلوم كلها ، وهذا مع
أنه مستلزم لعدم علمهم بما يقولونه، فهو متضمن لتناقضهم، ولناية السفسطة .
وإن قالوا : ما علمنا بالاضطرار أن الرسول أراد أن نعزوا به ، ولم نجوز أن
يكون في المقل ما يناقضه ، وما علمه غيرنا لم نقر به، وجوزنا أن يكون في المقل ^(٤)

(١) أن : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ص) ، (ط) .

(٢) س : ولا شيئا عما أخفى عليها الغلاء ، (ر) ، (ص) ، (ط) : ولا شيئا أخفى الغلاء عليه .

(٣) م : ق : كل قبيض كذا ، ر : ص : ط : كل قبيض قول تلك . والمثبت من (س) .

(٤) س (قط) : فتناقضه .

(٥) س : ر : ص : ط : ما علمناه .

(٦) م : ق : ص : ط : وما علم .

ما ينافضه — أمكن تلك الطائفة أن تمارضهم بمثل ذلك، فيقولون : بل نحن نقر علمنا الضروري، ونقدح في علمكم الضروري بنظرياتنا .

وأيضا، فمن المعلوم أن من شافه الرسول بالخطاب يعلم من مراده بالاضطرار ما لا يعلمه غيره، وأن من كان أعلم بالأدلة الدالة على مراد المتكلم كان أعلم بمراده من غيره، وإن لم يكن نبيا، فكيف بالأنبياء ؟ .

فإن النجاة أعلم بمراد الخليل^(١٢) وسيبويه^(١٣) من الأطباء، والأطباء أعلم بمراد أبقراط^(١٤) وجالينوس^(١٥) من النجاة، والفقههاء أعلم بمراد الأئمة الأربعة وغيرهم من الأطباء

(١) م، ق : أن تمارض .

(٢) م، ق، د، ص، ط : في ملهم .

(٣) هو الخليل بن أحمد بن محمد بن تميم القرامدي (أبو عبد الرحمن) من أئمة الفقه وهو أستاذ سيبويه وله سنة ١٠٠ ومقرئ سنة ١٧٠ . انظر ترجمته في : رفيات الأعيان ١٥ / ٢ — ١٩ ؛ دبا الرواة ١ / ٣٤١ ؛ الأعلام ٢ / ٣٦٣ .

(٤) هو محمد بن عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشره الملقب بسيبويه، وله سنة ١٤٨ ومقرئ سنة ١٨٠ . انظر ترجمته في : رفيات الأعيان ١٣٣ / ٣ — ١٣٥ ؛ البداية والنهاية ١٠ / ١٧٦ ؛ تاريخ بغداد ١٢ / ١٩٥ ؛ طبقات الصحابة، ص ٩٦ — ٧٨ ؛ الأعلام ٥ / ٢٥٢ .

(٥) م، ق، د، ط، بقراط . وأبقراط Hippocrates طبيب ماهر عاش نحوًا وتسعين سنة، تلمذ في الطب على اسقليبيوس تكلم عنه بشرين فألك في كتابه (شفاو الحكم) وحين بن إصحاق في كتابه (نواهد الفلاسفة) توفي سنة ٣٥٧ ق م . انظر : حيون الأنبياء في طبقات الأطباء، ص ٢٤ ؛ طبقات الأطباء والحكام لابن جليل، ص ١٦ — ١٩ ؛ تاريخ الحكماء للنفطى، ص ٩٠ .

(٦) Oalen كان إمام الأطباء في عصره . واشتهر بالحكمة والفلسفة، وله سنة ١٣٠ م . عاش ثمان وثمانين سنة . وكانت له مجالس طبية يطلب فيها بدعية وروا . وله مؤلفات كثيرة في الطب والحكمة . انظره : طبقات الأطباء، ص ٤١ — ٥١ ؛ تاريخ الحكماء للنفطى، ص ١٢٢ — ١٣٢ ؛ القهرست لابن النديم، ص ٢٨٨ ؛ تاريخ المقري، ص ٩٢ — ٩٥ ؛ مختار الحكم لبشر بن فالك، ص ٢٨٨ — ٢٩٥ .

والنمأة، وكل من هذه الطوائف يعلم بالاضطرار من مراد أئمة الفن ما لا يعلمه
غيرهم، فضلا عن أن يعلمه علما ضرورياً أو نظرياً .

وإذا كان كذلك فمن له اختصاص بالرسول، ومزيد علم بأقواله وأفعاله
ومقاصده، يعلم بالاضطرار من مراده ما لا يعلمه غيره، فلذا يجوز لمن يحصل له هذا
العلم الشروري أن يقوم عنده قاطع حقل ينشئ ماحله هؤلاء بالاضطرار ثم ثبوت
المعارضة بين العلوم النظرية والضرورية، وأنه يستلزم فيها النظرية، ومعلوم أن
هذا فاسد .

فبين أن قول هؤلاء يستلزم من تناقضهم وفساد مذاهبهم وتكذيب الرسل
ما يستلزم من الكفر والجهل، وأنه يستلزم تقديم النظريات على الضروريات،
وذلك يستلزم السفسطة التي ترفع العلوم الضرورية والنظرية .

الخامس : أن الدليل المشروط بعدم المعارض لا يكون قطعياً، لأن القطعي
لا يمارضه ما يدل على تقيضه، فلا يكون العقل حالاً على صحة شيء مما جاء به
السمع، بل غاية الأمر : أن يُظن الصدق فيما أخبر به الرسول .

وحيثئذ فقولك : / « إنه تمارض العقل والعقل » قول باطل، لأن العقل ١٠٩/١
عندك قطعي، والشرع ظني، ومعلوم أنه لا تمارض بين القطعي والظني .

(١) م، ق، د، ح، ط : ما لا يفتنه .

(٢) غيره : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : غيرهم .

(٣) م (قط) : جزءاً .

(٤) ط : يقول .

(٥) ق (قط) : بنى .

(٦) م، ق، د، ح، ط : ما يهل .

(٧) س (قط) : أن قول هؤلاء مع أنه يستلزم .

(٨) س (قط) : فلا يكون العقل ذلك .

قيل : نحن جازمون بصدق الرسول فيما أخبر به ، وأنه لا يخبر إلا بحق ، لكن إذا احتج جميع على خلاف ما اعتقدناه بمقولنا بشيء مما نُقل من الرسول يقبل هذه المعارضة للقدح : إما في الإستناد وإما في المتن :

إما أن نقول : النقل لم يثبت ، إن كان مما لم تُعلم صحته ، كما تُنقل أخبار الآحاد وما يُنقل من الأنبياء المتقدمين . وإما في المتن بأن نقول : دلالة اللفظ على مراد المتكلم غير معلومة ، بل مظنونة ، إما في محل النزاع ، وإما فيما هو أهم من ذلك ، فنحن لا نشك في صدق الرسول ، بل في صدق الناقل ، أو دلالة المنقول على مراده .

قيل : هذا العذر باطل في هذا المقام لوجوه :

أحدها : أن يقال لكم : فإذا علمتم أن الرسول أراد هذا المعنى ، إما أن تعلموا مراده بالاضطرار ، كما يعلم أنه أتى بالتوحيد والصلوات الخمس والمعاد بالاضطرار ، وإما بأدلة أخرى نظرية ، وقد قام عندكم القاطع العقل على خلاف ما علمتم أنه أراد ، فكيف تصنعون ؟

فإن قلتم : تقدم العقل ، لزمكم ما ذكر من فساد العقل المصدق للرسول ، مع الكفر وتكذيب الرسول .

وإن قلتم : تقدم قول الرسول ، أفستم قولكم المذكور الذي قلتم فيه العقل أصل العقل ، فلا يمكن تقديم الفروع على أصله .

وإن قلتم : يمنع معارضة العقل الصريح بمثل هذا السمع ، لأننا علمنا مراد الرسول قطعاً .

(هـ - هـ) لأن قول : من هذه البهارة إلى عبارة : كما يبسط في موضع آخر (ص ١٨٧) : مأخوذ من نسخة (س) .

(١) م ، ق ، أحسن ، ص : علم .

[قيل لكم : وهكذا يقول كل من علم مراد الرسول قطعاً] : يتبع أن يقوم دليل على تناقضه ، ويثبت فينبى الكلام : هل قام بجميع قطبي على مورد النزاع أم لا ؟ ويكون دفعكم للأدلة السمعية بهذا القانون باطلا متناقضا .

الوجه الثاني : أنه إذا كنتم لا تردون من السمع إلا ما لم تعلموا أن الرسول / أراد، دون ما علمتم أن الرسول أراد، بى احتجاجكم يكون العقل معارضا للسمع ١١٠/١ احتجاجا باطلا لا تأثير له .

الثالث : أنكم تدعون في مواضع كثيرة أن الرسول جاء بهذا ، وأما نعلم ذلك اضطرابا ، ومنازعوكم يدعون قيام القاطع العقلي على مناقض ذلك كما في المعاد وغيره ، فكذلك يقول منازعوكم في العلو والصفات : إنا نعلم اضطرابا مجيء الرسول بهذا ، بل هذا أقوى ، كما بسط في موضع آخر^(٢).

السادس : أن هذا يُعارض بأن يقال : دليل العقل مشروط بعدم معارضة الشرع ، لأن العقل ضئيف عاجز ، والشبهات تعرض له كثيراً ، وهذه المتائنه والحارات التي اضطرب فيها العقلاء لا أتق فيها بعقل يخالف الشرع . ومعلوم أن هذا أولى بالقبول من الأول ، بأن يقال ما يقال في :

السابع : وهو : أن العقل لا يكون دليلا مستقلا في تفاصيل الأمور الإلهية واليوم الآخر، فلا أقبل [سته]^(٣) ما يدل عليه إن لم يصدق الشرع ويوافقه، فإن الشرع

(١) ما بين المقربين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) إلى هنا انتهى السقط الذي بدأ في أول ص ١٨٦ ببارة : « فإن قيل : نحن يجوزون بسقط الرسول ... » .

(٣) م ، ق ، الرابع ؛ ر : الخافس ، وما أثبتناه من (ص) . وفي (ص) ، (ط) : الخافس ، ثم كتب بالهافش هذه العبارة : سقط الرابع في الأصل . والمصواب ما أثبتناه وسبق ورود الوجه الخافس في ص ١٨٥ .

(٤) م ، ق : الخافس ؛ ر ، ص ، ط : السادس .

(٥) ما بينة من (م) ، (ق) فقط .

قول المصوم الذي لا يخطئ ولا يكذب ، وخبر الصادق الذي لا يقول إلا حقا ،
وأما آراء الرجال فكثيرة التهاوت والتناقض ، فأنا لا أبقى برأي وعقل^(١) في هذه المطالب
العالية الإلهية ، ولا بجبر هؤلاء المتناقضين المتناقضين الذين كل منهم يقول بعقله ما
يعلم [المقلد]^(٢) أنه باطل ، فما من هؤلاء أحد إلا وقد علمت أنه يقول بعقله ما يعلم
أنه باطل ، بخلاف الرسل ، فإنهم معصومون ، فأنا لا أقبل قول هؤلاء إن لم يذكروا
قولهم ذلك المصوم : خبر الصادق المصدق .

ومعلوم أن هذا الكلام أولى بالصواب ، وأليق بأولى الألباب ، من معارضة
أخبار الرسول ، الذي علموا صدقه وأنه لا يقول إلا حقا ، بما يعرض لهم من الآراء
والمقولات ، التي هي في الغالب جهليات وضلالات .

فأنا في هذا المقام تتكلم معهم بطريق الترتيل إليهم ، كما تسترل إلى
اليهودي والنصراني في مناظرتهم ، وإن كنا عالمين ببطلان ما يقوله ، / اتباعا
لقوله تعالى : ﴿ وَجَادِلْهُمْ يَا أَيُّهَا أَحْسَنُ ﴾ [سورة النحل : ١٢٥] ، وقوله :
﴿ وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [سورة المائدة : ٤٦] .
وإلا فليعلمنا بطلان ما يعارضون به القرآن والرسول ، ويصدون به أهل
الإيمان عن سواء السبيل — وإن جعلوه من المعقول بالبرهان — أعظم من
أن يُسقط في هذا المكان .

وقد تبين بذلك أنه لا يمكن أن يكون تصديق الرسول فيما أخبر به مطلقا
بشرط ، ولا موقوفا على انتفاء مانع ، بل لا بد من تصديقه في كل ما أخبر^(٣) به .

(١) ص : رأي وعقل .

(٢) المقلد : سائقة من (م) ، (ق) ، (ط) .

(٣) به : زيادة في (ص) فقط .

تصديقاً جازماً ، كما في أصل الإيمان به ، فلو قال الرجل : أنا مؤمن به إن أذن لي أبي أو شيعي ، أو : إلا أن ينهي أبي أو شيعي — لم يكن مؤمناً به بالاتفاق . وكذلك من قال : مؤمن به إن ظهر لي صدقه ، لم يكن بعد قد آمن به ، ولو قال : مؤمن به إلا أن يظهر لي كذبه ، لم يكن مؤمناً^(١) .

وحيث فلا بد من الجزم بأنه ينتج أن يمرض خبره دليل قطعي : لا يسمى ولا عقل ، وإن ما يظنه الناس مخالفاً له إما أن يكون باطلاً ، وإما أن لا يكون مخالفاً ، وأما تقدير قول مخالف لقوله وتقدم عليه : فهذا فاسد في العقل ، كما هو كفر في الشرع .

ولهذا كان من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه يجب على الخلق الإيمان بالرسول إيماناً مطلقاً جازماً عاماً : بتصديقه في كل ما أخبر ، وطاعته في كل ما [أوجب] وأمر^(٢) ، وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل ، وأن من قال : يجب تصديق ما أدركته بعقل ، ورد ما جاء به الرسول [رأيي وعقلي] ، وتقدم عقل على ما أخبر به الرسول ، مع تصديقي بأن الرسول صادق فيما أخبر به ، فهو متناقض ، فاسد العقل ، ملحد في الشرع .

وأما من قال : لا أصديق ما أخبر به حتى أعلمه بعقل ، فكفره ظاهر ، وهو ممن قيل فيه : ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا إِنَّا تُؤْمِنُونَ حَتَّى تُؤْتِيَهُمْ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﴾^(٣)

(١) م ، ه ، ٤ .

(٢) م ، مؤمناً له .

(٣) م ، ق : أخبر به .

(٤) م ، ق : في كل ما أمر به ، ر ، ص ، ط : في كل ما أمر . والنجية من (م) .

(٥) م (نقط) : الرسول [مخالفاً] رأيي وعقلي . والمقصود رد ما جاء به الرسول والأخذ

بما دل عليه عقل ورواي .

(٦) م (نقط) : قال الله فيه .

اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَعْمَلُ رِسَالَتَهُ ﴿سورة الأنعام: ١٢٤﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ * فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [سورة زمر: ٨٢ - ٨٥] .

١١٢/١

ومن عارض ما جاءت به الرسل برأيه فله نصيب من قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾ [سورة زمر: ٣٤]، > وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كِبَرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُنْكَرٍ جَبَّارٍ﴾ [سورة زمر: ٣٥] <، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنِ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبَرٌ مَأْمُومٌ بِالْفَيْءِ﴾ [سورة زمر: ٥٦]، والسلطان : هو الكتاب المنزل من السماء، فكل من عارض كتاب الله المنزل بغير كتاب الله الذي قد يكون ناسخا له أو مغيرا له، كان قد جادل في آيات الله بغير سلطان آتاه .

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [سورة زمر: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُوًا﴾ [صورة الكهف: ٥٦]، وأمثال ذلك مما في كتاب الله تعالى مما يذم به الذين عارضوا رسل الله وكتبه بما عندهم من الرأي والكلام .

(١) : ما بين القوسين < > في (س) وسقط من سائر النسخ .